نظرية القرائن النحوية

دراسة وصفية نقدية

دكتور

هشام السعيد حسن البلتاجي

كلية اللغة العربية بالمنصورة- جامعة الأزهر

ض

ض

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم ،علم الإنسان ما لم يعلم ، وأصلي وأسلم على من بعثه الله معلماً ، وأسأله – تعالى – الهداية والرشاد ، والتوفيق والسداد .

وبعد

فقد تعددت المصنفات النحوية النقدية قديما وحديثاً، وتمحورت حول قضية واحدة، وهي نقض الأساس الذي قامت عليه النظرية النحوية العربية، ألا وهي نظرية العامل ، بدأها الشيخ الظاهريُّ ابن مضاء القرطبي، مصطنعاً خلافا غير موجود بالأساس بين النحاة، ثم اقتفت أثرَه جُلُّ المحاولات التي أتت بعده، لكن معظم الدراسات التي عُرِفت من هذا القبيل لمْ تُقَدِّم بديلا عن ما أنكرت، واكتفت بالنقد تارة، وبالتجريح تارة أخرى ، إلى أن جاء الدكتور تمام حسان بنظريته (تضافر القرائن)، والتي تُعَدُّ – من وجهة نظره – بديلا عن العامل النحوي، أقامها على فكرة التعليق التي استلهمها من فكر الإمام العَلَم عبدالقاهر الجرجاني – رحمه الله – .

وقد بنَى الدكتور تمام نظريته على الأساس الذي سبقه إليه ابن مضاء، وهو رفض العامل النحوي، وكل ما له علاقة به من أصول ومفاهيم وأحكام وقواعد، كالتعليل والقياس والإعراب التقديري والإعراب المحَلِّيّ وغيرها؛ لأنه يرى في ذلك أثراً من آثار خضوع الدرس النحويّ للمنطق الأرسطي ، واعتمد المنهج الوصفي الذي يقوم على أساس ملاحظة اللغة المدروسة نفسها، فـ: " كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت

الحاضر يُعنى أولا وأخيرا بالإجابة عن(كيف) تتم هذه الظاهرة أو تلك فإذا تعدّى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن(لماذا) تتم هذه الظاهرة أو تلك لم يعد هذا منهجا علميا ؛بل لا مفرّ من وصفه بالحدس والتخمين" (1).

وقد حظيت فكرة الدكتور تمام بزخمِ فكريٍّ وبحثيٍّ كبير؛ حيث تناولها كثير من الباحثين بالتحليل والمناقشة، بوصفها محاولة جادة للاستفادة من التراث اللغوي العربي من جانب، والدراسات اللغوية الحديثة من جانب آخر.

ويحاول هذا البحث أن يُلقي ضوءاً كاشفا على النظرية، من حيث جذورها، كيف صاغها الدكتور تمام؟، حتى صارت هيكلاً تنظيميا تام الأركان؟، مع مناقشة علاقتها بالعامل، التي أراد لها صاحبها أن تكون بديلا عنه، ثم آراء العلماء حيال هذه النظرية .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون من مقدمة ،وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة :-

- المقدمة : تناولت فيها دوافع البحث ، وخطته .
- التمهيد : (تعريف القرينة) لغة واصطلاحا، مع بيان العلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي .
- المبحث الأول: (القرينة وتأصيل المصطلح)، تناولت فيه التأصيل لظهور المصطلح في كتب القدماء، استدلالا على أن الدكتور تمام قد استقى نظريته من غضون التراث النحوي القديم، وأشرت أيضا إلى

(1)اللغة بين المعيارية والوصفية 50.

المصطلحات المرادفة للقرينة التي استخدمها النحويون بمعناها، وأشرت لمواضعها في مؤلفاتهم .

- المبحث الثاني: (نظرية القرائن عند تمام حسان)، ألقيت فيه الضوء على عرض الدكتور تمام لعناصر نظريته، مع تفصيل الحديث عن القرائن المعنوية واللفظية، وجواز إهدار القرينة النحوية .
- المبحث الثالث : (بين نظرية العامل ونظرية تضافر القرائن)، أشرت فيه لأهم المحاولات النقدية قديما وحديثا، مُعَرِّجا على حديث الدكتور /تمام حسان في هذه الجزئية، مُبْرزاً ما ساقه من أسبابٍ استند عليها في رفض نظرية العامل النحوي، ذاكراً آراء العلماء تأييداً أو مخالفة للدكتور تمام، مع مناقشة الجميع .
- المبحث الرابع: (نظرية القرائن في الميزان)، استعرضت فيه آراء العلماء في نظرية تضافر القرائن إجمالا، ثم وقفت ستَّ وقفات مفصلة مع بعض ما وُجِّه إلى النظرية من نَقَداتٍ، مُؤصِّلا ومُوَجِّها ومناقشاً .
- الخاتمة: وضمنتها أهم ما خلص إليه البحث من نتائج.

ثم أتبعتُ البحث بمسرد للمصادر والمراجع ثم بالفهرس العام للبحث .

وأخيرا ، فقد بذلت في هذا البحث جهدي وطاقتي، فأسأل الله له القبول، وأن يتجاوز عن عثراتي وزلاتي فيه، كما أسأله – جل وعلا– أن ينفع به طلاب العربية ، وأن يجعله في ميزان صاحبه وذريته ، فهو من وراء القصد والهادي إلى سواء السبيل .

ض

تمهيـــــد

تعريف القرينة

أولا : في اللغة :

القرينة في اللغة : فَعِيلة بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ مِنَ الاقتِران، وَقَدِ اقْتَرَنَ الشَّيْئَانِ وتَقارَنا. وجاؤُوا قُرانى أَي مُقْتَرِنِين، وَمِنْهُ حَدِيثُ أَبِي مُوسَى " فَلَمَّا أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: خُذْ هَذيْنِ القَرِينَين " (1) ،أَي الجَمَلْين المَشْدُودَيْن أحدُهما إِلَى الآخَر (2)، وَفِي الْحَدِيثِ – أيضا – : " أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَدْرَكَ رَجُلَيْنِ وَهُمَا مُقْتَرِنَانِ " (3)، أَي مَشْدُودَيْنِ أَحدهما إِلى الْآخَرِ بِحَبْلٍ (4)، وقيل : بل هي فعيلة بمعنى المُفاعَلة، مأخوذ من المقارنة(5).

وجاء في المعجمات العربية : وقَرَن الشيءَ بالشيءِ ، يقرِنُه ويقرُنُه ، وقَرَنَه إليه : شَدَّه إليه ، والقَرِينَةُ: الناقَةُ تُشَدُّ بأُخْرى . وقارَنَ الشيءُ الشيءَ مُقارَنة وقِراناً: اقْتَرَن بِهِ وصاحَبَه. واقْتَرَن الشيءُ بِغَيْرِهِ وقارَنْتُه

---

(1) الحديث في : صحيح البخاري 2/6 ، بَابُ غَزْوَةِ تَبُوكَ وَهِيَ غَزْوَةُ العُسْرَةِ ، وصحيح مسلم 1269/3، بَابُ نَدْبِ مَنْ حَلَفَ يَمِينًا فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، أَنْ يَأْتِيَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَيُكَفِّرُ عَنْ يَمِينِهِ .

(2) النهاية في غريب الحديث والأثر 53/4، لسان العرب (قرن) 336/13.

(3) الحديث في : مسند أحمد 324/11 ، فتح الباري 482/3 ، مجمع الزوائد 186/4.

(4) النهاية في غريب الحديث والأثر 53/4، لسان العرب (قرن) 336/13.

(5) التعريفات 174.

قِراناً: صاحَبْته، وَمِنْهُ قِرانُ الْكَوْكَبِ. وقَرَنْتُ الشيءَ بالشيءِ: وَصَلْتُهُ. والقَرِينُ: المُصاحِبُ (1) . وَقَالَ الْأَصْمَعِي: " يُقَال للنَّفْس: القَرين والقَرينة " (2)، والقرينة: الزوجة (3) .

وقال المفسرون في قول الله تعالى : " قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ " (4) : " أَيْ صديق ملازم" (5) ، وفي قوله – تعالى – : " وَمَنْ يَعْشُ عَنْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ " (6) : " أي: نسبب له له شيطاناً فنجعل ذلك جزاءَه فهو له قرين لا يفارقه " (7) .

---

(1) انظر : لسان العرب (قرن) 336/13 ، تاج العروس (قرن) 541/35 ، 551 ، 552.

(2) انظر : جمهرة اللغة 1274/3 ، المحكم (قرن) 366/6 ، المخصص 179/1.

(3) انظر : مقاييس اللغة 77/5 ، القاموس الفقهي 302.

(4) الصافات 50.

(5) تفسير القرطبي 82/15 .

(6) الزخرف 36 .

(7) زاد المسير 78/4 ، وانظر : القاموس المحيط 1223 ، وقد ورد تركيب (قرن) في التنزيل العزيز اثنتي عشرة مرة ، موزعة ضمن آيات بينات على النحو التالي : ست آيات وردت فيها (القرين) بمعنى الصاحب الملازم ، منها قوله تعالى : " وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا " [النساء 38] ، وانظر : [الزخرف 36 ، 38] ، و [الصافات 51] ، و [ق 23 ، 27] . وفي ثلاث آيات وردت لفظة (مقرّن)، وهي القيود بالأغلال، ومنها قوله تعالى: " وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُقَرَّنِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا " [الفرقان 13]، وانظر: [إبراهيم 49]، [ص 38].وفي آية واحدة وردت لفظة (مقرِن) ، التي تعني الشبيه والمماثل ، وذلك في قوله تعالى: " سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ " [الزخرف

والواضح من النصوص السابقة أن التركيب اللغوي (قرن) يدور في معانيه حول المصاحبة والوصل والجمع والتلازم ، وكلها معان تبدو متقاربة إلى حد كبير ؛ فالزوجة قرينة الرجل ؛ إذ يجمعها به عقد النكاح الشرعي ، ثم هي تلازمه وتصاحبه ما شاء الله لهما من الزمان ، والنفس قرينة الجسد ؛ إذ تلازمه في الحياة ، والبعيران قرينان إذا شُدَّا إلى بعضهما ، وجمعهما رباط واحدٌ ، والصاحب لا يكون قرينا إلا إذا كان ملازما لصاحبه لا يفارقه (1) ، والشيطان قرين الإنسان ؛ لأنه ملازم له لا يفارقه (2) وهكذا.

ثانيا : في الاصطلاح :

عرفها الشريف الجرجاني بقوله : " أمرٌ يُشِيرُ إلى المطلوبِ " (3) ، ولفظ (أمر) جنس في التعريف ، يشمل كل أمرٍ ، وهو بمعنى شيء ، سواء أكان لفظا أم معنى أم حالاً (4) ، وتعريف الجرجاني مشوبٌ بالشمول الذي يفتقر إلى الحد، الذي يمنع من أن يدخل فيها ما ليس منها ،

13] .وجاءت لفظة (قرناء) - وهي جمع قرين - مرة واحدة، وذلك في قوله تعالى: " وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَاءَ فَزَيَّنُوا لَهُمْ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ " [فصلت 25].ووردت لفظة (مقترنين) مرة واحدة ، وذلك في قول الله تعالى : " أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ " [الزخرف 53] ، وانظر : قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة في اللغة العربية 3 .

(1) انظر : جمهرة اللغة 794/2 .

(2) انظر : أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط 6 .

(3) التعريفات 174 .

(4) انظر : القرينة عند الأصوليين وأثرها في فهم النصوص 13 ، أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط 6 .

فالاسم على سبيل المثال يدل على المسمى ، ويُشير إليه ، ومع ذلك لم يُعهد إطلاق القرينة عليه (1) .

وعرفها الجامي بقوله : " الْأَمر الدَّال على الشَّيْء لَا بِالْوَضْعِ " (2) ، قال المولى محرم : " لأن القرينة ما يكون علامة على الشيء من غير وضع"(3) ، أي أن أصل وضعها لا يرتبط بدلالتها على المطلوب في هذا الموضع ، لكنها تُؤْخَذ من لَاحق الْكَلَام الدَّال على خُصُوص الْمَقْصُود أَو سابقه (4) ، وتعقَّب الجاميَّ عصامُ الدين المولوي في حاشيته على الفوائد الضيائية فقال : " إن أراد : لا بالوضع له ، يلزم أن يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة على المعنى المراد ، ولم يُعهَد إطلاق القرينة عليه ، وإن أراد : لا بالوضع له ولما يلزمه هو ، لزم أن لا تكون القرينة دالة على معنى الشيء بالتضمن والالتزام أصلا [أي سلب دلالتها] ، وهو ظاهر البطلان " ، ثم قال : " فالصواب أن يُقال : هي الأمر الدال على الشيء [وهو المعنى] ، من غير الاستعمال فيه"(5).

---

(1) انظر: أثر القرينة الشرعية في توجيه الحكم النحوي عند ابن هشام في المغني 4.

(2) الفوائد الضيائية 256/1 ، وانظر : دستور العلماء 47/3 ، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم 1315/2 .

(3) حاشية المولى محرم على الفوائد الضيائية 177 .

(4) الكليات 734 .

(5) حاشية عصام المولوي على الفوائد الضيائية 43/أ ، 44/ب ، وانظر : أثر القرينة الشرعية في توجيه الحكم عند ابن هشام في المغني صـ 4.

وعرفها بعض المحدثين (1) بقوله : " هي الدلالة اللفظية أو المعنوية التي تمحض المدلول وتصرفه إلى المراد ، مع منع غيره من الدخول فيه"، وهو تعريف غير جامع ؛ إذ اقتصر في تعداد القرائن على المقالية بنوعيها (اللفظية والمعنوية) ، مهملا القرينة الحالية المستمدة من المقام والسياق .

ولعل ما ذكره أحد الباحثين (2) في تعريفها بقوله : " هي كل ما يُعين على الوصولِ إلى المراد " ، أوعى وأشمل وأضبط ؛إذ يدخل في معنى الإعانة هنا القرينة التي تمحض المدلول وتصرفه إلى المراد ، والقرينة التي تكون عاملا مساعدا في الوصول إليه (3) .

وقريب منه – على تفصيل – تعريف أحد الباحثين (4) ؛ حيث قال : " هي ظاهرة لفظية أو معنوية أو حالية ،يُتوصل من خلالها إلى أمن اللبس الناشيء من تركيب المفردات بعضها مع بعضٍ في سياقات متقاربة لفظا أو معنى ، ثم يتم ترجيح حكمٍ على آخر بواسطتها "

---

(1) هو الدكتور /محمد سمير نجيب في كتابه: معجم المصطلحات النحوية والصرفية 186.

(2) هو الباحث / أحمد خضير عباس في رسالته : أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط 9 .

(3) انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(4) هو الباحث / دريد عبد الجليل في رسالته : القرينة النحوية في الأسماء المعربة ص4 ، ونقلته عنه الباحثة / أمل باقر عبد الحسين جبارة في رسالتها : قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة في اللغة العربية 5 .

ض

المبحث الأول

القرينة وتأصيل المصطلح

أولا : القرينة في التراث النحوي :

على الرغم من اكتمال نظرية القرائن واستوائها على سُوقِهَا في العصر الحديث على يد العالم الفاضل الدكتور / تمام حسان ؛ حيث أفرد لها قدرا كبيرا في كتابه الماتع (اللغة العربية معناها ومبناها) ، وأردف ذلك ببحثه (القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي) (1) ، ثم أخرجها إلى حيز التطبيق ، فألف كتابه (الخلاصة النحوية) ، عندما استُدرِكَ عليه أن النظرية لم تتخطَّ مجال التنظير ، وأنها يعوزها التطبيق عمليا وتعليميا ، فقال في مقدمته : " وكان مما قرأته من نقدٍ أنَّ النظرية لا تصدُقُ إلا من خلال التطبيق ، وكانت النتيجة هذه الخلاصة النحوية"(2) . ثم تلقفها من بعده الباحثون ، وخصوها بعدد غير قليل من الرسائل العلمية في مختلف الجامعات العربية ، وكثيرٍ من المؤلفات ، والبحوث المنشورة في الحوليات والمجلات المختلفة (3) .

أقول : بالرغم من هذا ، إلا أن المصطلح بلفظه ومعناه قديمٌ وافرُ الذِّكر في كتب النحويين وغيرِهم ، وأخص هذا المبحث بمجموعة من نقول العلماء التي تثبت صحة ما أقول ، وذلك في العصور التصنيفية المختلفة.

---

(1) بحث منشور في مجلة اللسان العربي، المجلد الحادي عشر، الجزء الأول ص 24 وما بعدها.

(2) الخلاصة النحوية 8.

(3) انظر: ثبت المصادر والمراجع.

لعل أقدم نص حوى مصطلح القرينة كان في نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع الهجريين عند الإمام ابن جرير الطبري (ت 310 هـ) في تفسيره ؛ حيث نقلَ – تعليقا على قوله تعالى – " وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ " (1) : " وقال بعض نحويي الكوفة: معنى "أو" ومعنى الواو في هذا الموضع في المعنى، غير أن القرينة على غير ذلك، لا تكون "أو" بمنزلة الواو ولكنها تكون في الأمر المفوض، كما تقول: إن شئت فخذ دوهمًا أو اثنين، فله أن يأخذ اثنين أو واحدًا، وليس له أن يأخذ ثلاثة. قال: وهو في قول من لا يبصر العربية " (2) .

والنص للفراء في معانيه، يقول: " وقوله: " وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلى هُدىً " قَالَ المفسرون معناه: وإنا لعلى هُدًى وأنتم فِي ضلال مبين، معنى (أو) معنى الواو عندهم. وكذلك هُوَ فِي المعنى. غير أن العربية عَلَى غير ذَلِكَ: لا تكون (أو) بمنزلة الواو. ولكنها تكون فِي الأمر المفوض، كما تَقُولُ: إن شئت فخذ درهمًا أو اثنين، فله أن يأخذ واحدًا أو اثنين، وليس لَهُ أن يأخذ ثلاثة. وَفِي قول من لا يُبصر العربية " (3) .

ويبدو أن في أحد النصين تصحيفا ، فجاءت (القرينة) مكان (العربية)، أو أنها موجودة في بعض نسخ الفراء التي اعتمدها الطبري في النقل ، وعلى الفرض الثاني فالمصطلح كان موجوداً قطعا في أواخر القرن الثاني، أو بدايات القرن الثالث الهجري ، أي في عصور التأليف الأولى .

وهذا الدليل وإن تطرق إليه الاحتمال بوجود المصطلح في تلك الحقبة ، إلا أن ثمت دليلاً آخر يزيل هذا الريب ويقطع بوجوده ، ليس فقط بين

(1) سبأ 24.

(2) تفسير الطبري 403/20.

(3) معاني القرآن للفراء 2/ 362.

طيات أحد المصنفات ، وإنما قد أُفرِد له مؤلفٌ مستقل ، فقد نُسِب إلى الإمام أبي زيد الأنصاري (ت215هـ) كتاب يسمى بـ (القرائن) (1) ، وهو وإن طالته عوادي الأيام فلم يصل إلينا ، غير أنه بلا شك يؤكد وجود المصطلح في تلك الفترة .

وفي القرن الرابع الهجري أيضا يتردد مصطلح القرينة عند فيلسوف العربية أبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) ، يقول : " فمن ذلك قولهم: جالس الحسن أو ابن سيرين، ولو جالسهما جميعًا لكان مصيبًا مطيعًا لا مخالفًا، وإن كانت "أو " إنما هي في أصل وضعها لأحد الشيئين. وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لا لشيء رجع إلى نفس "أو " ، بل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى "أو "؛ وذلك لأنه قد عرف أنه إنما رغب في مجالسة الحسن لما لمجالسه في ذلك من الحظ، وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين أيضًا وكأنه قال: جالس هذا الضرب من الناس "(2).

ولم أعثر على ذكر للمصطلح في ما توفر لدي من المصنفات لعلماء القرن الخامس الهجري ، أما القرن السادس ، فالنصوص التي ذُكر فيها المصطلح كثيرة ومتنوعة ، يقول الأنباري (ت577هـ) في مسألة: " [هل تنصب "حتى" الفعل المضارع بنفسها؟]..... وذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أن الاسم يخفض بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة ... [و] إنما قلت إنها تخفض بإلى مضمرة أو مظهرة لأن التقدير في قولك "ضربت القوم حتى زيد" حتى انتهى ضربي إلى زيد، ثم حذف انتهى ضربي إلى"

(1) انظر : الفهرست لابن النديم 78، إيضاح المكنون 322/2، هدية العارفين 387/1 ، النظم وتضافر القرائن ونحو النص 48.

(2) الخصائص 349/1 ، وانظر : 295/1 ، 300 ، 19/2 ، أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط ص8.

تخفيفا، فوجب أن تكون إلى هي العاملة " (1) . ثم قال : " وأما ما ذهب إليه الكسائي من أن الخفض بإلى مضمرة أو مظهرة فظاهر الفساد؛ لبعده في التقدير، وإبطال معنى "حتى" ؛ وذلك لأن موضع حتى في الأسماء أن يكون الاسم الذي بعدها من جنس ما قبله، وإنما حتى اختصَّته من بين الجنس، لأنه يستبعد منه الفعل أكثر من استبعاده من سائر الجنس، كقولك: قاتل زيدٌ السباعَ حتى الأسد" لأنَّ قتالَه الأسد أبعدُ من قتاله لغيره، وكقولك "استجرأ على الأمير جنده حتى الضعيفُ الذي لا سلاح معه" ؛ لأن استجراء الضعيف الذي لا سلاح معه أبعد من استجراء غيره؛ فلو قلنا إن التقدير فيه: حتى انتهى استجراؤهم إلى الضعيف الذي لا سلاح معه؛ لأدّى ذلك إلى زيادة كثيرة، وكانت "إلى" في صلة "انتهى" لا في صلة "حتى" وذلك خروج عن المتناولات القريبة من غير برهان ولا قرينة " (2).

وقال السهيلي (ت581هـ) " أما الفصل الثالث، وهو أن تكون [يقصد لفظ كُلّ] مقطوعة عن الإضافة مفردة مخبراً عنها، فحقها أن تكون ابتداء، ويكون خبرها جمعاً؛ وإنما وجب أن يكون خبرها جمعاً لأنها اسم في معنى الجمع .

فإن قيل : فقد ورد في القرآن موضعان أفرد فيها الخبر عن " كل "، وهي غير مضافة إلى شيء بعدها، وهما قوله تعالى: (قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلته " (3)، و (كُلٌّ كَذَّبَ الرُّسُلَ) (4) ، ولم يقل: كذبوا ؟.

---

(1) الإنصاف 489/2.

(2) الإنصاف 491/2.

(3) الإسراء 84.

(4) ص 14.

فالجواب: أنه في هاتين الآيتين قرينة تقتضي تخصيص المعنى بهذا اللفظ دون غيره، أما قوله تعالى: (قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ) فلأن قبلها ذكر فريقين مختلفين، وذكر مؤمنين وظالمين، فلو قال: " كل يعملون "وجمعهم في الإخبار عنهم لبطل معنى الاختلاف، فكان لفظ الإفراد أدل على المراد، كان يقول: " كل فريق يعمل على شاكلته ".

وأما قوله تعالى: (كُلٌّ كَذَّبَ الرُّسُلَ) ، فلأنه ذكر قرونًا وأمماً، وختم ذكرهم بذكر قوم تُبَّع، فلو قال: كل كذبوا، و (كُلٌّ) إذا أفردت إنما تعتمد على أقرب المذكورين إليها، فكان يذهب الوهم إلى أن الإخبار عن قوم تبع خاصة، أنهم كذبوا الرسل، فلما قال: (كُلٌّ كَذَّبَ) علم أنه يريد كل قرن منهم كذب، لأن إفراد الخبر عن (كُلٌّ) حيث وقع إنما يدل على هذا المعنى كما تقدم، ومثله قوله تعالى (1) : (كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ) " (2) .

وفي القرن السابع الهجري أحصيت عددا كبيرا من نصوص العلماء التي اشتملت على ذكر القرينة بمعناها الاصطلاحي ، مستعينين بها في تفسير المعاني النحوية ، ودفع اللبس الذي قد يعرض لبعضِ التراكيب ، ومن أمثلة ذلك قول العكبري (ت 616هـ) : " وَالثَّالِث أَن تكون للتَّخْيِير كَقَوْلِه: "فكّفارته إطْعَام عشرَة مَسَاكِين من أَوسط مَا تُطْعِمُونَ أهليكم أَو كسوتهم أَو تَحْرِير رَقَبَة " (3) فإن اتّصل بِالْأَمر لم يجمع بَينهمَا كَقَوْلِك خُذ درهما أَو دِينَارا فَإِن وجدت قرينَة تدل على الْإِبَاحَة جَازَ الْجمع بَينهمَا كَقَوْلِك جَالس الْفُقَهَاء أَو الزُّهاد لمن يجالسُ الأشرار " (4) .

---

(1) البقرة 285.

(2) نتائج الفكر 218،219، وانظر : 295.

(3) المائدة 89 .

(4) اللباب في علل البناء والإعراب 1/ 423.

وقول ابن يعيش (ت643هـ) : " اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة ، تحصُلُ الفائدةُ بمجموعهما ، فالمبتدأ مُعتَمَد الفائدة ، والخبر محل الفائدة ، فلابد منهما ، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطقِ بأحدهما ؛ فيحذف لدلالتها عليه " (1) .

وقول ابن مالك (ت672): " يجب البقاء على الأصل عند خوف التباس المرفوع بالمنصوب نحو : ضرب هذا ذاك ، بالمرفوع في مثل هذا هو الأول ؛ إذ لا يتميز من المنصوب إلا بالتقديم ، فلو تميز بقرينة لفظية أو معنوية لجاز التقديم والتأخير نحو: ضرب موسى سلمى ،ولحقت الأولى الأخرى " (2) .

وفي نصوص علماء القرن الثامن تجدُ ذكراً لقرائن لم تكن موجودة فيما سبق ، كقرينة التعليق ، بل والمقارنة بين بين بعض القرائن قوة وضعفاً ، وما يترتب على ذلك من أحكام ، فها هو ذا أحمد بن علي بن مسعود (ت 700هـ تقريبا) يقول : " واستتر[أي: الضمير] في الغائب والغائبة دون التثنية والجمع ؛ لأن الاستتار خفيف ، فإعطاء الخفيف للمفرد السابق أولى ، دون المتكلم والمخاطب الذين في الماضي ؛ لأن الاستتار قرينة ضعيفة ، والإبراز قرينة قوية ، فإعطاء الأبرز القوي للمتكلم القوي والمخاطب القوي أولى " (3)

وقال أبوحيان (ت745هـ) تعليقا على قوله تعالى : " إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ " (4) : " وَتَقَدَّمَ أَنَّ فِي مُصْحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ: "آيات"

(1)شرح المفصل 239/1.
(2) شرح التسهيل 133/2، وانظر : شرح الكافية الشافية 589/2 ، 620.
(3) مراح الأرواح 7 ، 8 .
(4) آل عمران 49.

عَلَى الْجَمْعِ، فَمَنْ أَفْرَدَ أَرَادَ الْجِنْسَ وَهُوَ صَالِحٌ لِلْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ، وَيُعَيِّنُ الْمُرَادَ الْقَرَائِنُ: اللَّفْظِيَّةُ، وَالْمَعْنَوِيَّةُ، وَالْحَالِيَّةُ، وَمَنْ جَمَعَ فَعَلَى الْأَصْلِ، إِذْ هِيَ: آيَاتٌ، وَهِيَ: آيَةٌ فِي نَفْسِهَا، آمَنُوا أَوْ كَفَرُوا، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ثَمَّ صِفَةٌ مَحْذُوفَةٌ حَتَّى يَتَّجِهَ التَّعْلِيقُ بِهَذَا الشرط، أَيْ: لَآيَةً نَافِعَةً هَادِئَةً لَكُمْ إِنْ آمَنْتُمْ " (1) .

وقال ابن هشام (ت 761 هـ) : " وَأما لَوْلَا قَوْمك حديثو عهد فَلَعَلَّهُ مِمَّا يرْوى بِالْمَعْنَى، وَعَن الْكسَائي فِي إِجَازَته الْجَزْم بِأَنَّهُ يقدر الشَّرْط مثبتا مدلولا عَلَيْهِ بِالْمَعْنَى لَا بِاللَّفْظِ؛ تَرْجِيحا للقرينة المعنوية على الْقَرِينَة اللفظية، وَهَذَا وَجه حسن إِذا كَانَ الْمَعْنى مفهوما " (2) . وقال أيضا : " وَلما علمُوا أَن الضَّرُورَة دَاعِيَة إِلى اسْتِعْمَال النداء كثيرا، أوجبوا فِيهِ حذف الْفِعْل؛ اكْتِفَاء بأمرين ،أَحدهمَا: دلَالَة قرينَة الْحَال، وَالثَّانِي الِاسْتِغْنَاء بِمَا جَعَلُوهُ كالنائب عَنهُ والقائم مقَامه، وَهُوَ يَا وَأَخَوَاتهَا " (3) .

وقال صلاح الدين كيكلدي الدمشقي (ت 761هـ) : " وَمِنْهَا إِذا قَالَ الرجل لعَبْدِهِ: إِذا مت وَدخلت الدَّار فَأَنت حر، فَإِنَّهُ يشْتَرط الدُّخُول بعد الْمَوْت، إِلَّا أَن يُصَرح بِأَنَّهُ أَرَادَ الدُّخُول قبله، .....[و] عَن أَكثر الْأَصْحَاب مثله فِيمَا إِذا قَالَ: إِذا مت وشئتَ الْحُرِّيَّة أَو شَاءَ فلَان فَأَنت حر، كَمَا إِذا قَالَ إِذا مت ثمَّ دخلت الدَّار فَأَنت حرٌّ .

(1) البحر المحيط 167/3.

(2) مغني اللبيب 324/6.

(3) شرح شذور الذهب لابن هشام 281 ، وانظر : شرح قطر الندى وبل الصدى 185 ، 186 .

وَمُقْتَضى هَذَا كُله الْجَزْم بِأَن الْوَاو للتَّرْتِيب، إِلَّا أَن يُقَال إِن قرينَة التَّعْلِيق هُنَا صرفت الْوَاو عَن حَقِيقَتهَا إِلَى الْمجَاز " (1) .

ونصوص العلماء في هذا القرن وما بعده كثيرة جدا ، تجدها مثلا عند ابن الصائغ (720هـ) (2) ، والمرادي (749هـ) (3) ، والدماميني (ت827 هـ) (4) ، وحاجي عوض (845 هـ) (5) ، والجوجري (889هـ) (6) ، والأشموني (900هـ) (7) ، والشيخ خالد الأزهري (905هـ) (8) ، والسيوطي (911هـ) (9) ، و مرعي بن يوسف المقدسي الحنبلي الحنبلي (1033هـ) (10) ، والصبان (1206هـ) (11) ، وغيرهم ، ولولا خوف الإطالة – وأحسبني فعلت – لنقلت نصوصهم كاملة هنا ؛ للدلالة على أن التراث النحوي لم يكن خلواً من مصطلح القرينة ، استند إليها العلماء في تفسير المعاني ، والمقارنة بينها ، وترجيح أحدها على الأخر ، ودفع ما قد يعتريها من لبس ، وليس القصد أن أغمط عالمنا الجليل الدكتور / تمام حسان حقه فيما جمَّع وفصَّل وصنَّف وأضاف ، وكانت

(1) الفصول المفيدة في الواو المزيدة (ص: 104) .
(2) انظر: اللمحة في شرح الملحة 766/2 .
(3) انظر : الجنى الداني 295 ، توضيح المقاصد 715/2 .
(4) انظر : شرحه على المغني 15/1.
(5) انظر : شرحه على الكافية 845.
(6) انظر : شرحه على الشذور 409/2.
(7) انظر: شرحه على الألفية 109/1 ، 199 ، 75/2 ، 172 وغيرها .
(8) انظر: التصريح 214/1 ، 327 ، 473.
(9) انظر : همع الهوامع 38/1 ،505 ، 367/2.
(10) انظر: دليل الطالبين لكلام النحويين 54.
(11) انظر : حاشيته على شرح الأشموني 288/1.

نظريته (تضافر القرائن) نتاج عمرٍ أفناه في خدمة اللغة العربية وآدابها ، بقدر ما هو وفاء لحق علمائنا القدماء؛ حتى لا نقع في خطيئة أن نسلُبهم حقهم في علم – وإن شابه شيءٌ من النقصانِ في بعض جوانبه – إلا أن الجميع عيالٌ عليه إلى يومِ الناس هذا ، وقد انكب عليه الدكتور تمام حسان ، واغترف من ينابيعه الأصيلة ، فالتقط الخيط بمهارة بارعة ، وجذبه في رفق ، فانجذبت بقية الخيوط المتشابكة ، التي لم يحكم القدماء نسجه ، وأعاد نسجه من جديد ، فكانت نظرية (تضافر القرائن) (1) ، وقد أشار هو إلى أنَّ النحاة في ظل انشغالهم بالعامل، وما ينتجه من علامات إعرابية ، تفسر المعنى من وجهة نظرهم، لم يستطيعوا تجاهل القرائن الأخرى ، فراحوا يلمون بالإشارة إليها إلماما خفيفا كلما دعا الأمر إلى ذلك ، ولم يسلكوها في نظامٍ واحد كالذي حاوله(2) .

ثانيا : مرادفات القرينة :

أشرت فيما سبق إلى وجود مصطلح القرينة في تضاعيف المصنفات النحوية وغيرها من قديم ، وتحديدا في أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الهجريين ، وكثير من متقدمي النحاة – وإن لم نجد للمصطلح ذكراً في مصنفاتهم – إلا أن مفهومه كان قد استقر في أذهانهم ، غير أنهم قد عبروا عنه بمصطلحات أخرى ، تُعبِّر عن المفهوم ذاته (3) .

---

(1) انظر: الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة 279، نقلا عن الدكتور/حماسة في كتابه(العلامة الإعرابية) .

(2) القرائن النحوية واطراح العامل 62.

(3) انظر : قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة 6 ، أثر القرائن في توجيه المعنى في البحر المحيط 7.

فها هو ذا إمام النحاة سيبويه (ت180هـ) يُعبِّر عنه بلفظ (آية) ؛ حيث يقول : " ويكون المبنى عليه مظهَراً وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آيةً لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله. أو سمعتَ صوتا فعرفتَ صاحبَ الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد وربى. أو مسِسْتَ جسدا أو شممت ريحا فقلت: زيد، أو المِسك. أو ذقتَ طعاما فقلت: العسل.

ولو حُدِّثتَ عن شمائل رجلٍ فصار آية لك على معرفته لقلت: عبد الله. كأن رجلا قال: مررتُ برجل راحم للمساكين بارٍّ بوالديه، فقلت: فلان واللهِ"(1) .

وعبر عنه أيضا – رحمه الله – بلفظ (الدليل) ؛ حيث قال : " ويَتعدّى إلى الزَّمان، نحو قولك ذَهَبَ لأنه بُنى لمَا مضى منه وما لم يمض، فإذا قال ذَهَبَ فهو دليلٌ على أنَّ الحدث فيما مضَى من الزمان، وإذا قال سَيذْهَبُ فإنه دليل على أنه يكون فيما يُستقبَل من الزَّمان، ففيه بيانُ ما مضَى وما لم يمضِ منه، كما أنّ فيه استدلالاً على وقوع الحدث " (2) .

وقال أيضا : " تقول: جالس عمراً أو خالدا أو بشراً، كأنَّك: قلت: جالس أحد هؤلاء ولم ترد إنساناً بعينه، ففي هذا دليلٌ أن كلهم أهلٌ أن يجالس، كأمَّك قلت: جالس هذا الضرب من الناس " (3) .

وعبر الفراء (ت207هـ) عنه أيضا بالدليل، قال: " أَمْ (فِي المعنى) تكون ردا على الاستفهام على جهتين إحداهما: أن تفرق معنى «أي»، والأخرى

(1) الكتاب 130/2.
(2) الكتاب 35/1.
(3) السابق 184/3.

أن يستفهم بها. فتكون على جهة النسق، والذي يُنوى بها الابتداء إلا أنه ابتداء متصل بكلام. فلو ابتدأت كلاما ليس قبله كلامٌ، ثُمَّ استفهمت لم يكن إلا بالألف أو بهل ومن ذلك قول اللَّه: «الم تَنْزِيلُ الْكِتابِ لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعالَمِينَ. أَمْ يَقُولُونَ افْتَراهُ» (1) ، فجاءت «أَمْ» وليس قبلها استفهام، فهذا دليل على أنها استفهام مبتدأ على كلامٍ قد سبقه " (2) .

وكذلك الأخفش حيث قال " وقد جاء من الحذف ما هو أشد من ذا، قال الله تعالى " لاَ يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ "(3) ولم يقل "وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْد" لأنه لما قال " أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُواْ مِن بَعْدُ " كان فيه دليل على أنه قد عناهم " (4).

وممن عبر عنها بالدليل أيضا، الإمام المبرد (ت 285هـ) ؛ حيث قال : " وممّا حذف اسْتِخْفَافًا لأَنَّ مَا ظهر دَلِيل عَلَيْهِ قَوْلهم فِي كلِّ قَبيلَة تظهر فِيهَا لَام الْمعرفَة مثل بني الْحَارِث وَبني الهُجَيم وَبني العنبر هُوَ بَلْعَنبر وبَلْهُجيم فيحذفون النُّون لقربها من اللَّام لأَنَّهم يكْرهُونَ التَّضْعِيف " (5) .

والذي يبدو مما تحصل من مفهوم القرينة الاصطلاحي، أنها تماثل (الدليل) في معناه اللغوي ؛ إذ هو " ما يُستدلُّ به " (6) ، وهي يُستدلُّ بها على المراد أو المقصود ، وتماثله في معناه الاصطلاحي عند الأصوليين ،

---

(1) السجدة 1-3.

(2) معاني القرآن 71/1.

(3) الحديد 10.

(4) معاني القرآن 240/1.

(5) المقتضب 251/1 ، وانظر : 171/2.

(6) انظر: الصحاح (دلل) 1698/4، تاج العروس (دلل) 501/28.

فهو " ما يلزم من العلم به العلم بشيءٍ آخر " (1) ، وهي بوجودها توصل إلى العلم بالمراد أو المقصودِ ، وهذا يماثل تعريف القرينة الاصطلاحي عند الأصوليين ؛ إذ هي " ما يدل على المرادِ من غيرِ أن يكون صريحا فيه " (2) ، ومن هنا كان استعمال مصطلح (الدليل) عند النحاة الأوائل في مصنفاتهم عوضاً من القرينة (3) .

ومن الألفاظ التي استعملها العلماء عوضاً عن القرينة مصطلح " الدلالة"، يقول المبرد (ت285هـ): " وَإِن أعملت الآخر قلت: ظَنَنْت وظننى أَخَوَاك مُنْطَلَقًا أعملت الآخر، وَالْأول فارغ فى اللَّفْظ، وَهُوَ فِي الْمَعْنى معمل لدِلَالَة مَا بعده عَلَيْهِ " (4) .

وقال ابن السراج (ت316هـ) : " وقولهم: " كَفَى بِاللَّهِ " : قال سيبويه: إنما هو "كفى الله" والباء زائدة ، والقياس يوجب أنْ يكون التأويل: "كفى كفايتي بالله" فحذفَ المصدر لدلالة الفعل عليه، وهذا في العربية موجود"(5) .

---

(1) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة 80، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول 1/ 22 .

(2) معجم لغة الفقهاء 362، وانظر تعريفات اصطلاحية أخرى للقرينة في : القرينة عند الأصوليين 3 وما بعدها.

(3) أثر القرائن في توجيه المعنى في البحر المحيط 7.

(4) عمدة الكتاب 249.

(5) الأصول 260/2.

وقال أبو جعفر النحاس (ت338هـ): " والوجه الحادي عشر أن تقول: (فرأيك في ذلك وأنت موفقٌ) ترفع الرأي بالابتداء وتحذف الخبر للدلالة؛ والكوفيون يقولون: ترفع الرأي بموضع الواو، وهذا لا يحصل " (1) .

وقال ابن الوراق (ت381هـ): " وَإِنَّمَا جَازَ الْإِضْمَار فِي الْأَفْعَال، لِأَن فِي أوائلها حروفا تدل على الضَّمِير، وَحمل مَا لَا دلَالَة فِيهِ على مَا فِيهِ الدّلَالَة، لاشتراكها فِي الفعلية. فَهَذَا الَّذِي يجوز فِي الْأَفْعَال دون الْحُرُوف والأسماء." (2) .

وقال ابن جني (ت392هـ): " باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به " (3) .

والدلالة – كما هو واضح – من الأمثلة تماثل القرينة في معناها الاصطلاحي ، قالوا في تعريف الدلالة : " الدّلَالَة كَون الشَّيْء بِحَالَة يلْزم من الْعلم بِهِ الْعلم بِشَيْء آخر " (4) ، والقرينة – كما مر – يستلزم العلم بها العلم بشيء آخر ، ألا وهو المعنى ، بل أنني وجدت في بعض النصوص ما يوحي أن الدلالة هي الأصل ، وقد تسمى في بعض الأحيان قرينة ، يقول شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز (ت855هـ) ، تعليقا على قول صاحب المراح : " لأن الاستتار قرينة ضعيفة ، والإبراز قرينة قوية " : " لأن الاستتار.....قرينة" أي مقرونة بالفعل ودالة على وجوده،

(1) المقتضب 113/3 ، وانظر : 136/2.
(2) علل النحو 236، وانظر 273، 299.
(3) الخصائص 285/1 ، وانظر : 294/1 ، 376 ، 380/2.
(4) الحدود الأنيقة 79.

فإن أحد المقارنين يلزمه الدلالة على وجود الآخر ولذلك سمي الدلالة قرينة، وهي من عداد الأسماء ولذلك دخلتها التاء " (1) .

واستعمل الزمخشري لفظا آخر للتعبير عن معنى القرينة ، وهو لفظ (أمارة) (2) ، قال " لما تمكن اللبس في نحو قولك : زيدٌ عمر ضاربه ، ولم يُعلم أيهما الضارب (3) ، فوجب (4) إبراز الضمير أمارة فاصلة ، استمر على ذلك ، واطرد في كل مكان لتقوية الأمارة وشد عضدها "(5) .

وجمع الأنباري (577هـ) بين المصطلحين السابقين فقال : " فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء " (6) .

(1) شرحه على المراح 43.
(2) انظر : قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة 7،8.
(3) في الكتاب المطبوع (لضارب) ولعل الصواب ما أثبت.
(4) في الكتاب المطبوع (فضرب) ، ولعل الصواب ما أثبت.
(5) المحاجاة بالمسائل النحوية 147.
(6) الإنصاف 39/1، وانظر : قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة 8.

المبحث الثاني

نظرية القرائن عند تمام حسَّان

استهل الدكتور تمام حسان حديثه بالإشارة إلى أن " الدراسات اللغوية العربية قد اتسمت بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسًا، ولم يكن قصدها إلى المعنى إلّا تبعًا لذلك وعلى استحياء " (1) ، ومن هنا فدراسة النحو عندهم كانت تحليلية لا تركيبية ، أي أنها كانت تُعنَى بمكونات التركيب ، أي بالأجزاء التحليلية فيه (الصوت والصرف وأبواب النحو مفردة) ، أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه ، وهذا الجانب التحليلي في دراسة النحو لا يمس معنى الجملة في عمومه ، لا من الناحية الوظيفية العامة كالإثبات والنفي والشرط والتأكيد والاستفهام والتمني .. إلخ ، ولا من ناحية الدلالة الاجتماعية التي تنبني على اعتبار المقام في تحديد المعنى، وإن كانت تمس ناحية من نواحي الترابط بين أجزاء الجملة بروابط مبنوية أو معنوية ذكروها فرادى، ولم يُعنوا بجمعها في نظام كامل كالذي فعله الدكتور تمام تحت عنوان (التعليق) (2) .

"ولقد أكثر النحاة الكلام عن العامل، باعتباره تفسيرًا للعلاقات النحوية ،أو بعبارة أخرى: باعتباره مناط "التعليق"، وجعلوه تفسيرًا لاختلاف العلامات الإعرابية، وبنوا على القول به فكرتي التقدير والمحل الإعرابي، وألفوا الكثير من الكتب في العوامل، سواء ما كان منها لفظيًّا أو معنويًّا، ووصل به بعضهم من حيث العدد إلى مائة عامل " (3) .أراد الدكتور تمام أن

(1) اللغة العربية معناها ومبناها 12.

(2) انظر: المرجع السابق 15،16.

(3) انظر: المرجع السابق 18.

يُقدم بديلا لذلك ، يكون أساسا للتحليل النحوي ، نظر فيه إلى اللغة نظرة شاملة تكشف عن العلاقات التي تربط بين الأنظمة اللغوية المختلفة (الصوت والصرف والنحو) ، والعلاقات التي تربط تلك الأنظمة بالدلالة المعجمية ، وربط ما ينتج من ذلك كله من معنى المقال بمعنى المقال ؛ للخروج بالمعنى الدلالي للجملة (1) ، تلك النظرة الشاملة هيَّأت إلى أن تضع ما خرج به الدكتور تمام بمصافٍّ النظرية الشاملة المكتملة التي سماها تلامذته (نظرية تضافر القرائن) (2) أو (نظرية القرائن النحوية) أو (منهج القرائن النحوية) أو (فكرة القرائن) أو (نظرية التعليق) (3)، على اختلاف مصطلحاتهم .

ثم بيّن أنّ النظام النحوي للغة العربية ينبني على خمسة أسس، هي:

أ- طائفة من المعاني النحوية العامة، وتسمى معاني الجمل أو الأساليب.

ب- مجموعة من المعاني النحويّة الخاصة كالفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها.

ج- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة، بحيث تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعيّة، وهي قرائن معنويّة على معاني الأبواب النحويّة الخاصّة كالفاعليّة والمفعوليّة.

د- ما يقدّمه علما الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف ومباني القرائن اللفظيّة.

---

(1) انظر: المرجع السابق 41.

(2) أثر القرائن في توجيه المعنى في البحر المحيط 16 .

(3) نظرية القرائن في التحليل اللغوي 302،303 .

هـ- القيم الخلافيّة أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق، وبين بقيّة أفراده (1)

وقد أكد مرارا على أن النحو العربي لم يدع لإحدى القرائن – مهما كانت أهميتها – في المعنى أن تستقلَّ بمفردها بالدلالة على باب نحويٍّ من أبواب السياق (2) ؛ وذلك رداً- من وجهة نظره – على النحويين الذين لقيت قرينة الإعراب عندهم قدرا من الحفاوة جعلهم يتجاوزن النظر إلى وضعها بين قرائن النحو ، إلى أن يجعلوها النحو كلَّه تقريبا ، وبنوا على الإعراب هيكلا نظريا أطلقوا عليه اسم (العمل النحوي) ، صيروا هذا الهيكل غايةً تقصِد إليها دراسة النحو ، وينتهي إليها فهمه ، ويسعى إلى تحصيلها تعليمه (3) ، على حين أنه – يقصد العامل النحوي – لا يُفَسِّر إلا قرينة واحدة ، هي العلامة الإعرابية ، بينما مبدأ (تضافر القرائن) يفسر التعليق النحوي كلَّه (4) ، فيوزع اهتمامه بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي ، معنويِّها ولفظيها ، ولا يُعطي العلامة الإعرابية منها أكثر مما يُعطيهِ لأي قرينة أخرى من الاهتمام (5) .

وفي لُجَّةِ تفصيل النظرية يشير الدكتور تمام إلى أنَّ النحاة في ظل انشغالهم بالعامل، وما ينتجه من علامات إعرابية ، تفسر المعنى من

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها 178 ، القرائن النحوية واطراح العامل38.

(2) القرائن النحوية واطراح العامل 51.

(3) البيان في روائع القرآن 198، اللغة العربية معناها ومبناه 232، مقالات في اللغة والأدب 260/1، الفروق الوظيفية بين أبواب التخصيص7.

(4) القرائن النحوية واطراح العامل 62.

(5) اللغة العربية معناها ومبناه 232.

وجهة نظرهم ، لم يستطيعوا تجاهل القرائن الأخرى ، فراحوا يلمون بالإشارة إليها إلماما خفيفا كلما دعا الأمر إلى ذلك ، ولم يسلكوها في نظامٍ واحد كالذي حاوله (1) .

وقد كان المَعينُ الأول الذي استقى منه الدكتور تمام نظريته ، ونسج من أفكارِه خيوطها ، هو فكر الإمام عبد القاهر الجرجاني ، وقد صرح بذلك غير مرة ، قال : " إن أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي هي ما ذهب إليه العلامة عبدالقاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز تحت عنوان (النظم) ، وإن أخطر ما ورد على ذهن عبدالقاهر في هذا الباب هو مصطلح (التعليق) (2) ، وقد قصد بهذا الاصطلاح – في زعمي – ما يقوم به المتكلم من إنشاء العلاقات بين أجزاء الجملة ،

---

(1) القرائن النحوية واطراح العامل 62 ، كيف نعلِّم غير الناطقين بالعربية تحديد المعنى النحوي في غيبة العلامة الإعرابية 21.

(2) يرى الدكتور / أحمد علم الدين الجندي أن عبد القاهر لم يكن أول من أشار لهذه النظرية؛ فقد ألمح سيبويه لذلك بقوله: " إن الأفعال لما كانت دليلا على ما مضى، وما لم يمضِ من نحو الذهاب والجلوس والضرب، فإنها تعمل في الحدث نحو: ذهب ذهاباً، والزمان نحو: ذهب أمس، والمكان نحو : ذهب فرسخين؛ من حيث إنها تدل على الحدث والزمان، وتتطلب المكان، فلما كانت دالة عليها وطالبة لها، فقد تعلقت هذه وارتبطت بها " في الإعراب ومشكلاته 142، علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق 318 ، والكلام موجود في الكتاب 36/1 بتصرف ، ثم يتابع الدكتور / الجندي قائلا : " والتعليق في قول سيبويه هو التعليق نفسه الذي يقصده الدكتور تمام لكنه استطاع ببصيرة نافذة، وحسٍّ لغويٍّ اصيل، وذوقٍ مرهف، أن يجعل ذلك أساساً لنظرية تناولت النسيج النحوي كله" في الإعراب ومشكلاته 142، علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق 319.

لكن بحسب الطرق العرفية للاستعمال تقديما وتأخيرا ، وذكرا أو حذفا ، وإظهارا أو إضمارا .... (1) . وقال : " لما ظهر الاتجاه البلاغي إلى دراسة المعنى، كان من طلائع كتبه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة للعلامة عبد القاهر الجرجاني، الذي أعترف لآرائه الذكية بقدرٍ غير يسير من الفضل؛ حيث جرى الانتفاع أحيانًا بعبارات هذا العلامة، وأحيانًا أخرى بإشاراته" (2) ؛ لذا فهو يعدُّ " دراسة عبد القاهر للنظم وما يتصل به تقف بكبرياء كتفًا إلى كتفٍ مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب، وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي، هذا مع الفارق الزمني الواسع،الذي كان ينبغي أن يكون ميزة للجهود المحدثة على جهد عبد

(1) انظر : القرائن النحوية واطراح العامل40 ، اللغة العربية معناها ومبناها 186-188، ويذكر الدكتور عبدالهادي الفضلي أنّ فكرة التعليق عند الجرجاني تعني النظام النحوي لصياغة الجملة، ولا تعني الإعراب كما فهمها تمّام حسّان. ويشير إلى أنَّ الجرجاني قد ذكر التعليق ليفسّر به نظرية النظم، ويعني النظم مطابقة الصورة اللفظيّة في حملها المعنى للصورة الذهنيّة. ولا يتم النظم إلا بالتعليق، ويقصد به ربط اللفظ النظم إلا بالتعليق، ويقصد به ربط اللفظ بلفظ آخر وفق النظام النحوي للجملة. ولهذا يؤكد الفضلي «أنّ الإعراب أو الموقع الإعرابي جزء من نظام الجملة، والموقع الإعرابي أو الوظيفة النحويّة للكلمة في الجملة التي تتمثّل في المعاني النحويّة من فاعلية ومفعوليّة وما إليها هو الذي تدل عليه القرائن النحويّة، وليس نظام الجملة ككل». اتجاهات البحث في قضية الإعراب 229،230 ، نقلا عن كتاب (دراسات في الإعراب) .

(2) اللغة العربية معناها ومبناها 18.

القاهر " (1) . وهذا ما انتهى إليه غير واحد ممن أُتيح لهم فرصة النظر في النتاج الغربي (2) .

ثم ذكر – رحمه الله – أن المعنى على مستوى النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي هو معنى وظيفي ، أي هو في الواقع وظيفة المبنى التحليلي ، فلا يكون معجميا يُتَلَمَّس من القاموس المحيط مثلا ، ولا دلاليا يتطلب في دراسة الدلالة ، وأن الإعراب إنما هو التصدي للمعاني الوظيفية المذكورة ؛ حيث يكشف المعربون عنها بواسطة القرائن الدالة عليها ، ولا يدخل المعنى المعجمي ولا الدلالي إلا في حالات نادرة ، تكون فيها القرائن محتملة لأكثر من وجه ، ويسمى هذا اللجوء للمعنى المُعجمي أو الدلالي في هذه الحالة استعمالا لقرينة السياق (كبرى القرائن) (3) ونعى على النحاة أنهم عندما قالوا " قديما: إن الإعراب فرع المعنى، كانوا في منتهى الصواب في القاعدة، وفي منتهى الخطأ في التطبيق؛ لأنهم طبقوا كلمة المعنى تطبيقا معيبا، حيث صرفوها إلى

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها 18،19.

(2) انظر على سبيل المثال مقال الدكتور : البدراوي زهران ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 50/98-120 ، الذي يرى أن بذور الدراسة الحديثة في أعمال عبدالقاهر واضحة ، بل إن فكرته كانت أعمق مما ينادي به اليوم المحدثون ، وأن ما انتهى إليه المستشرق الألماني برجشتراسر قد أفاد من فكر عبدالقاهر في غير موضع ، ويبدو أن السبب في عدم إشارته لذلك - في ظن الدكتور - البدراوي - راجع إلى أن مثل هذه القوانين يُدركها كل دارس متخصص في هذا المجال . وانظر : الجهود النحوية والصرفية في مجلة المجمع القاهري منذ نشأتها سنة (1934م) حتى سنة (2000م) 93 .

(3)انظر : القرائن النحوية واطراح العامل 39 ، اللغة العربية معناها ومبناها 182

المعنى المعجمي حينا، والدلالي حينا، ولم يصرفوها إلى المعنى الوظيفي"(1) .

ترتب على ذلك أن وضوح المعنى الوظيفي كافٍ في إعراب الجملة، دون الحاجة إلى المعجم أو المقام ، ومن ثم ساق فضيلته نصوصا هُرائية تجاهل فيها الاعتبارات المعجمية ، لكنه التزم فيها الحروف العربية ، مُقلِّدا فيها المباني الصرفية العربية ، وما يعتريها من ظواهر كالإدغام ونحوه ، ثم أعربها بنجاح؛ اتكالا منه على وضوح القرائن ، وسأسوق بعض هذه الأمثلة مع إعراب أحدها ليستبين الكلام :

قَـاصَ التَّجِـينُ شِـحَالَه بِتَرِيسِـهِ الــ فـاخِي فَلَـمْ يَسْـتَفِ بِطَاسـيةِ الْبَـرَنْ

وأعربه كالتالي :

قاص: فعل ماضي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

التجين: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

شحال: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الهاء: مضاف إليه مبني على الضم في محل جر.

الباء: حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.

تريس: مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الهاء: مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر.

الفاخي: نعت لتريس مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل.

الفاء: حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

لم: حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

(1)مناهج البحث في اللغة 193

يستف: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، والفاعل مستتر جوازًا تقديره هو.

الباء: حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.

طاسية: مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

البرن: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي. والبيت من الكامل، وهو مستوفٍ للمطالب الشكلية حتى من الناحية العروضية.

ثم قال : " هذا الإعراب الكامل التفاصيل يبيِّن إلى أيّ حدٍّ نستطيع الاتكال في التحليل اللغوي على ما أطلقنا عليه الاصطلاح "المعنى الوظيفي"، فهذا المعنى الوظيفي يحدد الفهم صوتيًّا من حيث إن الحرف مقابل استبدالي، وصرفيًّا من حيث إن المبنى إطار شكلي يتحقق بالعلامة، ونحويًّا من حيث إن العلاقة السياقية تكشف لنا عن ترابط المباني التي تحققت بالعلامات في سياق النص. أما ما فوق ذلك من معنى الكلمة المفردة أو معنى المقام، أي: المعنى الدلالي الكامل، فذلك ما لا يوصل إليه بواسطة المبنى فقط " (1) .

وذكر أيضا قوله: " شقا الكلد صاقفة الرحيس بمشقاته " (2)، ومن أمثلته أيضا قوله: "حنكف المستعص بسقاحته في الكمظ فعنذ التران تعنيذا خسيلا، فلما اصطف التران، وتحنكف شقله المستعص بحشله فانحكز سحيلا سحيلا، حتى خزب" (3) .

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها 183 ، 184

(2) القرائن النحوية واطراح العامل 39 ، ذكر المثال مع إعرابه .

(3) مناهج البحث في اللغة 193 ، ذكر فيه إعرابه كاملا ، وانظر : نظرية القرائن في التحليل اللغوي 286،287 .

ثم تصدى الدكتور تمام لتفصيل القرائن بأنواعها (اللفظية والمعنوية والحالية) ، ودور كل واحدة منها في التحليل اللغوي (الإعراب) مستمداً إياها من خمسة مصادر هي :

1/ النظـــام الصـــوتي 2/ النظـام الصـرفي 3/ النظـام النحـوي
4/ دلالـــة الســـياق 5/ الدلالــة الحاليــة

فكانت القرائن عنده على النحو التالي (1) :

<u>أولا : القرائن المعنوية (2) :</u>

وهي العلاقات السياقية ، أو ما يسميه الغربيون (syntagmatic relation) ، التي تربط بين الأبواب النحوية ، وتتضح بها الأبواب

(1) انظر تفصيل ذلك في: اللغة العربية معناها ومبناها 190 وما بعدها ، القرائن النحوية واطراح العامل 41 وما بعدها ، مقالات في اللغة والأدب 255 وما بعدها ، أثر القرائن في توجيه المعنى في البحر المحيط 14-16 ، المقام والقرينة الحالية 5 وما بعدها ، مبادئ اللسانيات 284 وما بعدها ، الجواز النحوي 542 وما بعدها ، المعنى وظلال المعنى 319 وما بعدها، مآخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها التنظيرية والتطبيقية350-354 .

(2) أفردها الباحث عبدالجبار توامة برسالة دكتوراة بعنوان (القرائن المعنوية في النحو العربي) ، في كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة الجزائر 1995م ، واجتهدت في الحصول على نسخة منها ، ولم أُوَفق لذلك ، وقد سماها الدكتور فخر الدين قباوة بـ (الأدلة التركيبية) ومعناها عنده : ما يتضمنه النص المراد تحليله من وظائف ومعاني وعلاقات في النظم والسياق ، توجه الدارس إلى تحديد الصفات الحقيقية للمفردات . انظر : التحليل النحوي أصوله وأدلته 173 .

(1) ، أو هي ظواهر غير لفظية في التركيب ، تُفهم معنويا من المقال ، وتعين على تحديد الوظيفة النحوية العامة (2) .

والقرائن المعنوية قد لا تتسم بالوضوح في بعض الحالات، فلو توقف المعنى عليها – والحالة هذه – لتطرق اللبس إلى الفهم؛ ولذلك عمد الاستعمال اللغوي إلى الاستعانة بظواهر الأصوات والصرف لتسخيرها في بيان معاني النحو، فاستمد منها عددا من القرائن اللفظية التي تُعين على الكشف عن المعنى ، جنباً إلى جنبٍ مع القرائن المعنوية (3) . وتشمل الآتي :

1- الإسناد (4) :

وهي العلاقة التي تربط بين المسند والمسند إليه (المبتدأ بالخبر و الفعل بفاعله و الفعل بنائب الفاعل و والوصف المعتمد بفاعله أو نائب

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها 189.

(2) أمن اللبس في النحو العربي 45 ، نقلا عن : القرائن المعنوية في النحو العربي .

(3) القرائن النحوية واطراح العامل 61 .

(4) مصطلح الإسناد ، مصطلح قديم عجت به كتب النحاة حتى خصه بعضهم في مصنفاتهم بأبواب مفردة ، قال سيبويه : " هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً. فمن ذلك الاسم المتدأ والمبنىُّ عليه. وهو قولك عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك.

ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌ من الآخرِ في الابتداء " الكتاب 23/1 ، ومثل ذلك فعل المبرد . انظر: المقتضب 126/4 .

فاعله(1)، وبعض الخوالف (2) بضمائمها) ، إذا أدركها السامع فهم ما يسمَع ، وإذا فهمها المُعرب كان فهمُه لها قرينةً على تحليل الجملة ، وغير خافٍ أن قرينة الإسناد لا تنكشف بذاتها غير مُعانةٍ ، وإنما أعانت قرائن لفظيةٌ أخرى على الكشفِ عنها كقرينة البنية والعلامة الإعرابية .

2- قرينة التخصيص (3) :

---

(1) اعترض الدكتور مراجع عبدالقادر الطلحي على الدكتور تمام حسان حين أدرج نائب الفاعل ضمن قرينة الإسناد ؛ بحجة بقاء معنى المفعولية فيه حتى بعد إنابته عن الفاعل، ويرى أن الأولى إدراجه ضمن قرينة التعدية . انظر تفصيل ذلك في : الجواز النحوي 547 ، 548 ، أثر القرينة الشرعية في توجيه الحكم النحوي عند ابن هشام في المغني 11 ، 12 .

(2) الخوالف : كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية، أي: في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه، فهي من حيث استعمالها قريبة الشبه بما يسمّونه في اللغة الإنجليزية **(Exclamation)** وهذه الكلمات ذات أربعة أنواع:

1- خالفة الإخالة ويسميها النحاة: "اسم الفعل" .

2- خالفة الصوت ويسميها النحاة "اسم الصوت".

3- خالفة التعجب ويسميها النحاة "صيغة التعجب" .

4- خالفة المدح أو الذم، ويسميها النحاة: "فعلي المدح والذم" . انظر : اللغة العربية معناها ومبناها 113-115 .

(3) أفردها الباحث : أحمد بوصبيعات برسالة علمية (ماجستير) بعنوان : (الفروق الوظيفية بين أبواب التخصيص) قدمها إلى كلية الآداب واللغات ، قسم اللغة العربية ، جامعة الجزائر عام 2003-2004م . ولدي نسخة منها .وقد سميت هذه القرينة العامة بالتخصيص ؛ لأن كل واحد من هذه المنصوبات هو في المعنى تخصيص لعموم الإسناد الذي في الجملة وتضييق له . انظر : أمن اللبس 48 .

وهي قرينة معنوية كبرى تتفرع إلى قرائن معنويةٍ أخص منها ، تربط بين المعنى الإسنادي المستفاد من المسند وبين طائفة من المنصوبات (1) وتشمل :

أ) التعدية : بواسطتها يدرك السامع والمعرب معنى المفعولية ، مع معونةٍ من قرينة العلامة الإعرابية (النصب) ، والرتبة غير المحفوظة حينا ، والمحفوظة حينا آخر ؛ حيث يتقدم المفعول أو يتأخر ، سواء عن الفعل أم عن الفاعل .

ب) الغائية: وهي قرينة معنوية مقيدة للإسناد الذي لولاها لكان أعم، وتكون أيضا – بسبب تقييدها هذا الإسناد – دالةً على فهم الحدث، ومن أقسامها:

1– غائية السبب ، الدالة على (المفعول لأجله ونصب المضارع بعد اللام وكي والفاء وحتى) .

(1) خالف الدكتور/ أحمد سليمان ياقوت الدكتور تمام حسان في قصره قرينة التخصيص على المنصوبات فقال : " إن كل كلام في العربية هو تخصيص لمعنى، وليس التخصيص مقصورا على المنصوبات فحسب، بل يتناول المجرور أيضاً؛ فقولنا: يذهب المريض إلى المستشفى، تخصيص لجهة الذهب، فكأنك خصصت ذهابه إلى مكان بعينه، وليس غيره، وإذا قلت: هذا كتاب محمدٍ، فكأنك خصصت ملكية الكتاب لمحمد، وأيضا فإن قرينة التخصيص تتناول الفاعل أيضا في قولنا: إنما ينجح المجتهد، أليس في ذلك تخصيص للنجاح، وجعله للمجتهد. من ذلك نرى أن قرينة التخصيص هذه قرينة واسعة، يدخل تحتها المعاني النحوية بعامة، وليس المنصوبات فقط " . ظاهرة الإعراب وتطبيقها في القرآن الكريم 85

2- غائية الزمان، الدالة على (نصب المضارع بعد لن و حتى والواو وإذن) .

3- غائية المكان، الدالة على (نصب المضارع بعد حتى) .

ويتضافر مع الغائية قرائن أخرى تُسهم في بيان المعنى كالعلامة الإعرابية والبنية والأداة .

ج) المعية : وهي قرينة معنوية تستفاد منها المصاحبة على غير طريق العطف أو الملابسة الحالية ، وتدل على المفعول معه ، وعلى المضارع بعد الواو في نحو : لا تأكل السمك وتشربَ اللبن ،واقتصر الدكتور تمام حسان على هذين البابين في موطن (1) ، وزاد في موطن آخر : مصاحبة مبتدأ لمدخول واو المعية في نحو : كلُّ عامل وعملَه " ، وتغني الواو وما بعدها في هذه الحالة عن الخبر (2) .

وتتضافر مع المعية في البابين السابقين قرائن أخرى تعين على فهم المعنى ، منها : العلامة الإعرابية ، والبنية ، والرتبة ، والتضام ، ويمكن أن يكون النصب في الموضع الأخير على معنى المخالفة للعطف (أي بقرينة المخالفة) .

د) الظرفية: وهي قرينة معنوية دالة على المفعول معه، ويتضافر معها في بيان المعنى قرينتي العلامة الإعرابية والبنية.

هـ) التحديد والتوكيد: شِقَّا قرينة معنوية دالة على المفعول المطلق بأنواعه، والملاحظ أيضا أن اسم الهيئةِ حين يُستخدم في معنى المفعول المطبق يراد به تحديد النوع، وأن اسم المرة يرادُ به تحديد العدد.

(1) اللغة العربية معناها ومبناها 196

(2) القرائن النحوية واطراح العامل 44 .

و) الملابسة : وهي قرينة معنوية دالة على باب الحال ، ويتضافر معها في بيان المعنى قرائن : العلامة الإعرابية والبنية والأداة .

ز) الإخراج: وهي قرينة باب المستثنى، وتتضافر معها في بيان المعنى قرينتي: الأداة والعلامة الإعرابية.

ح) التفسير (1) للذوات : قرينة معنوية على باب التمييز ، ، وتتضافر معها قرائن أخرى كالبنية والعلامة الإعرابية والرتبة والأداة .

3- قرينة النسبة (2) :

---

(1) يرى الباحث /حدوارة محمد أن التفسير مصطلح كوفي قد وفي بالغرض الذي فهمه الدكتور / تمام حسان من التمييز؛ ولذا أقدم على توظيفه دون التمييز . انظر : المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين 119 ، وقد استخدم الفراء بالفعل مصطلح التفسير مريداً به التمييز من مثل قوله : " وقوله:" فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَباً " (آل عمران 91) نصبت الذهب لأنه مفسر لا يأتي مثله إلا نكرة " معاني القرآن 225/1، لكن يبقى هذا المصطلح بهذا المعنى من ابتكارات الخليل ، قال سيبويه : " وزعم الخليل رحمه الله ..... وإن شئت قلت: لي ملء الدار رجلا، وأنت تريد جميعا، فيجوز ذلك، ويكون كمزلته في كم وعشرين.وإن شئت قلت: رجالا، فجاز عنده كما جاز عنده في كم حين دخل فيها معنى رُبّ؛ لأن المقدار معناه مخالفٌ لمعنى كم في الاستفهام، فجاز في تفسيره الواحد والجميع " الكتاب 172/2،173 ، وانظر ذلك مفصلا في : المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري 165.

(2) ذكرت قرينة النسبة هنا تحت القرائن المعنوية وفاقا للدكتور تمام حسان والجمهور ، وخالف في ذلك الدكتور كاصد الزيدي ؛ حيث عدها من القرائن اللفظية ؛ حيث يقول : " القرينة اللفظية: وهي أظهر القرائن الدلالية التي تحدد المعنى بوجهٍ أو أكثر. فمن هذه القرائن ما يتعلق بموضوع(الإضافة)؛ إذ تكون إليه قرينة لتحديد دلالة المضاف بدقة، حين

وهي قرينة معنوية كبرى كالتخصيص، تلتقي مع التخصيص في كونها قيد عام على علاقة الإسناد، أو ما وقع في نطاقها، وتفترق عنها من حيث إن التخصيص تضييق والنسبة إلحاق ، ويدخل تحتها قرائن معنوية فرعية ؛حيث هي قرينة عامة في المجرورات جميعا (الإضافة وحروف الجر)،والقرائن التي تتضافر معها في بيان المعنى كثيرة ، منها : العلامة الإعرابية ، والتضام ، والأداة .

4- قرينة التبعية : (1)

وهي أيضا قرينة معنوية عامة تندرج تحتها أربع قرائن ، هي النعت والعطف والتوكيد والبدل (2) ، وتتضافر معها قرائن لفظية أخرى ، أشهرها

يكون لفظاً مشتركاً، يحتمل أكثر من معنى، كما هي الحال في كلمة (ربّ) في قوله تعالى: ﴿الحَمدُ للّهِ رَبِّ العلَمِينَ﴾ (الفاتحة 1)؛ إذ يتبيَّن أنَّ المُراد من هذه اللفظة (الله)ﷻ. وقد تحدَّد ذلك في ضوء القرينة اللفظية المضاف إليها وهي (العالمين) " العلاقات الدلالية بين ألفاظ الطبيعة في القرآن الكريم 13، نقلا عن فقه اللغة العربي للدكتور قاصد الزيدي .

(1) ذكرتُ قرينة التبعية في عداد القرائن المعنوية؛ موافقا لرأي الدكتور تمام حسان والجمهور ، وخالفَت في ذلك الباحثة آلان سمين مجيد زنكة ؛ حيث عدتها في القرائن اللفظية . انظر : العلاقات الدلالية في ألفاظ الطبيعة في القرآن الكريم 13 .

(2) أجاز بعض الباحثين أن يُدرجَ النعت تحت قرينة التخصيص أو الملابسة ، وكذلك أجازوا في عطف البيان أن يدخل تحت قرينة التخصيص ، ومثله أيضا التوكيد ، فيجوز أن يدخل ضمن قرينة التحديد والتأكيد ، التي هي من قرائن التخصيص .

المطابقة ، والأداة في عطف النسق ، والتضام في البدل ، وفي التوكيد البنية .

5- قرينة المخالفة (1):

وهي مظهر من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافية (2) ، وتكون قرينة معنوية (1) على الإعرابات المختلفة ، وتدل على طائفة من المنصوبات

أما العطف فقد اشترط النحاة لصلاحية العطف أن يكون المعطوف صالحا لمباشرة العامل ، هو أو ما بمعناه ، وعليه فمن المستساغ إدخال المعطوف ضمن قرينة المعطوف عليه ، وذلك كالآتي :

- في حالة الرفع نحو: زيدٌ قائمٌ وعمرٌ، أو ذهبَ زيدٌ وعمرٌ، يمكن أن تُدرج قرينة العطف ضمن قرينة الإسناد، التي جاء المتبوع عليها.

- في حالة النصب نحو : ضربت زيداً وعمراً، بالإمكان أن تُدرج قرينة العطف ضمن قرينة التعدية .

- وفي حالة الجر نحو: مررت بزيدٍ وعمروٍ، يمكن أن تُدرج ضمن قرينة النسبة. انظر: الجواز النحوي 2252، أثر القرينة الشرعية في توجيه الحكم النحوي عند ابن هشام في المغني 23،24

(1) المخالفة أو الخلاف عامل معنوي ، قال به الكوفيون ، انتصب به الظرف إذا وقع خبرا للمبتدأ نحو : زيد أمامك وعمرو خلفك ، ونصبوا به المفعول معه في نحو : استوى الماء والخشبة ، وقالوا به أيضا في نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية في جواب النفي والنهي وغيرهما . انظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثالث الهجري 187، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة ، دراسة تحليلية نقدية 383،384 ،وانظر في ذلك : الإنصاف 197/1،200 ، 452/2،454 .

(2) يرى الدكتور تمام أن : اللغة منظمة عرفية للرمز إلى نشاط المجتمع، وهذه المنظمة تشتمل على عدد من الأنظمة يتألف كل واحد منها من مجموعة من "المعاني" تقف بازائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو

منها : المختص ، والفعل بعد أن المصدرية ، ومنصوب فعل التعجب ، والمنصوب بعد (كم) الاستفهامية . وغيرها .

ثانيا القرائن اللفظية :

وهي كل ما يُلفظ أو يُكتب من عناصر الكلام ، ويُستدل به على الوظائف النحوية ، فيمكن بالاسترشاد بها أم نقول : هذا اللفظ فاعل ، وذاك مفعول، أو غير ذلك ، وهي بمثابة معالم الطريق التي يهتدي بها المرء

"المباني" المعبرة عن هذه المعاني، ثم من طائفة من "العلاقات" التي تربط ربطًا إيجابيًّا، والفروق "القيم الخلافية" التي تربط سلبيًّا -بإيجاد المقابلات ذات الفائدة- بين أفراد كل من مجموعة المعاني أو مجموعة المباني، ويعتمد النحو في التعبير عن معانيه وعلاقاته السياقية على هذين النوعين من المباني كالحركات والحروف والزوائد واللواصق والصيغ. وأما "العلاقات" الرابطة، و"القيم الخلافية" المفرقة فهي عناصر هامة جدًّا في نظام اللغة بعامة، على أن "القيم الخلافية" وهي المقابلات، أو نواحي الخلاف بين المعنى والمعنى، أو بين المبنى والمبنى، أهم بكثير جدًّا من العلاقات الرابطة؛ لأنها أقدر من تلك العلاقات على تحقيق أمن اللبس، وهو الغاية القصوى للاستعمال اللغوي، فإنه ليمكن الزعم أن كل نظام لغوي ينبني أساسًا على مجموعة من القيم الخلافية التي بدونها لا يكون اللبس مأمونًا ولا الكلام مفهومًا.اللغة العربية معناها ومبناها 34، وانظر : في إصلاح النحو العربي 178،179.

(1) ذكر الدكتور /تمام هنا أن المخالفة قرينة معنوية فقط، ولكن القيم الخلافية عنده أعمّ من أن تكون معنوية فقط. فكما نلاحظ القيم الخلافية بين المعنى والمعنى، نلاحظها كذلك بين المبنى والمبنى، وحين تكون بين المعنى والمعنى تصحب معنوية كما رأينا من أمر المخالفة، وأما حين تكون بين المبنى والمبنى فإنها تصبح قرينة لفظية؛ لأن المبنى يتحقق بالعلامة والعلامة لفظ.اللغة العربية معناها ومبناها 201 .

إلى المكان الذي يقصده (1) ، بل إنها تعتبر من قرائن فهم القرائن المعنوية ؛ لأنها أيسر وصولا إلى الفهم من تلك القرائن المعنوية ، ومن ثَمَّ نرى المعربين أقل خطأ في الاهتداء بها إلى الإعراب الصحيح (2) .

وتشتمل القرائن اللفظية على (3) :

1) قرينة العلامة الإعرابية (4):

تعد هذه القرينة إسهاما من النظام الصوتي في بناء النظام، والمقصود بالعلامة هنا أن تكون حركة أو حرفا أو تقديرا أو حذفاً.... إلخ . وقد منح النحويون العلامة الإعرابية قدراً من الاهتمام ، ما جعل النحو يبدو وكأنه

---

(1) البيان في روائع القرآن 10 .

(2) القرائن النحوية واطراح العامل 46 .

(3) اختلف ترتيب القرائن اللفظية عند الدكتور تمام من مؤَلَّف إلى آخر ، ففي حين بدأ في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها 205) بقرينة العلامة الإعرابية ، ثم الرتبة ، ثم الصيغة ، ثم المطابقة ، ثم الربط ، ثم التضام ، ثم الأداة ، وختم بقرينة النغمة أو التنغيم ، نجده في (مقالات في اللغة والأدب 1/ 255) بدأ بالعلامة الإعرابية ثم اختل الترتيب ، وفي بحثه (القرائن النحوية واطراح العامل 46) بدأ بالبنية ، ولا أدري هل للترتيب دلالة عند الدكتور تمام ، أو أنه كان يرتبها حيثما اتفق ، دون دلالة للترتيب ، وهذا هو الراجح ، وعلى كلٍّ ، فقد اعتمدت في حديثي هنا على ترتيبه في كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) ، وانظر أيضا : كيف نعلم غير الناطقين بالعربية المعنى النحوي في غيبة العلامة الإعرابية 24-26.

(4) خصها الدكتور /محمد صلاح الدين بكر ببحث تحت عنوان: (نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة، منشور في حوليات كلية الآداب جامعة الكويت، الحولية الخامسة، الرسالة العشرون 1984م – 1404ه.

علم أواخر الكلم ، ولا ينكر الدكتور تمام دلالة علامات الإعراب على المعاني النحوية ، لكنه يؤكد في الوقت ذاته أنها لا يمكن بحالٍ أن تستقل بالدلالة على هذه المعاني (1) ؛ إذ لو كانت كذلك ، وقصد أن تنفرد بالدلالة على الباب النحوي ، لكان على اللغة أن تجعل لكلِّ بابٍ نحوي علامته الإعرابية المستقلة ، ولكانت الحركات والحروف بعدد ما في النحو من أبواب ، .

2) قرينة الرتبة (2) :

وهي وصف لمواقع الكلمات في التركيب (3) ، وهي ثاني أكثر القرائن حفظا للبس بعد العلامة الإعرابية ، وإحدى الوسائل التي تُسهم في ترابط

---

(1) وبهذا يُمثل الدكتور تمام اتجاها ثالثا في وظيفة العلامة الإعرابية ، فعلى حين يتبني جمهور النحاة دلالة العلامة الإعرابية على المعاني ، يأتي قطرب محمد بن المستنير ليخرق هذا الإجماع ، ذاهبا إلى أن الحركة الإعرابية لا دلالة لها على المعاني النحوية ، بل الغرض منها وصل الكلام بعضه ببعض ؛ إذ الحركات عند الوصل تكون معاقبة للإسكان عند الوقف؛ ليعتدل الكلام فلا يكون بطيئاً .انظر : الإيضاح في علل النحو للزجاجي 70 ، وتابعه في ذلك الدكتور /إبراهيم أنيس . انظر : من أسرار اللغة 202 ، ثم يأتي الدكتور تمام فيرى في العلامة الإعرابية دليلا على المعنى ،لكنه ينظر إليها بوصفها قرينة واحدة من عدة قرائن تتضافر لإنتاج المعنى . ينظر تفصيل ذلك في: أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط 49،50 .

(2) أفردتها الباحثة / أمل باقر جبارة ببحث تحت عنوان : (قرينة الرتبة في اللغة العربية) 2011م – 1432ه .

(3) مبادئ اللسانيات 288 ، قرينة الرتبة في اللغة العربية 4.

أجزاء الجملة وتماسكها (1) ، وهي معلمٌ من معالم الطريق في السياق ، تتعين بها مواقع الكلام ، ويعرَف الباب النحوي حينئذ بمواقع الكلمة من السياق .

وللرتبة نوعان: رتبة محفوظة، ورتبة غير محفوظة:

أما الرتبة المحفوظة في التركيب العربي، فكأن يتقدم الموصول على الصلة ، والموصوف على الصفة ، وحرف الجر على المجرور ، والمضاف على المضاف إليه ..... إلخ .

وأما غير المحفوظة فهي الرتبة التي تُهدرُ إذا أمن اللبس، أو اقتضى السياق تخلفها، ولكنها تُحفظ إذا توقف المعنى عليها، أو اقتضى السياق الاحتفاظ بها، وذلك كالرتبة بين المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول وغيرهما.

وإن استعرضنا أقسام الكلمة، وربطنا بينها وبين قرينة الرتبة، فسنجد أن الرتبة تتجاذب مع البناء أكثر من الإعراب، وتتجاذب من المبنيات والظروف أكثر مما تتجاذب مع أي مبنًى آخر.

3) قرينة الصيغة :

وهي قرينة يقدمها الصرف إلى النحو، وتبدو قيمتها في الكشف عن المعنى عندما يكون الباب النحوي مشروطاً بشروطٍ بنائية خاصةٍ ، كاشتراط الجمود للتمييز ، والمصدرية مع اتحاد الأصول الاشتقلقية للمفعول المطلق ... وهلمَّ جراً .

فههنا تكون بنية الكلمة أو صيغتها قرينة على معناها النحوي ، ودليلا على الإعراب ، مما يوجب الاعتداد بابنية الصرفية أن تكون قرينة نحوية

(1) انظر: أمن اللبس 66.

؛ فنحن لا نتوقع مثلا للفاعل ولا للمبتدأ أن يكون غير اسم ، ولو جاء فعلٌ في هذا الموقعِ كان اسما محكيا .

4) قرينة المطابقة (1):

وهي قرينة لفظية تعمل على توثيق الصلة بين أجزاء التركيب (2) ، فالمطابقة – إضافة لكونها قرينة على الباب اباب النحوي – تُعد وسيلة من وسائل ترابط الجملة ، فإذا ما اختل شيء منها ، أصبحت الكلمات الواردة في التركيب مفككة العُرى ، مما يؤثر في المعنى تأثيرا سلبيا (3) .

ومسرح المطابقة هي الصيغ الصرفية والضمائر.

وتكون المطابقة فيما يأتي:

أ / العلامة الإعرابية.

ب / الشخص (التكلم والخطاب والغيبة).

ج / العدد (الإفراد والتثنية والجمع).

د / النوع (التذكير والتأنيث).

هـ / التعيين (التعريف والتنكير) .

5) قرينة الربط:

(1) خصها الباحث / محمد بن صالح برسالة دكتوراه ، تحت عنوان : (قرينة المطابقة في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم دراسة نظرية تطبيقية ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم اللغة العربية ، جامعة الحاج لخضر باتنة .2009– 2010 م ، ولدي نسخة منها .

(2) مبادئ اللسانيات 289 .

(3) السابق الصفحة نفسها.

وهو اصطناع علاقة سياقية نحوية بين طرفين ، باستعمال أداة تدل على تلك العلاقة (1) ،فهي قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر ، بأن يشتمل السياق على عناصر لفظية تُعين على فهم الجملة ؛ لأنها تربط بين أجزائها ، من ذلك مثلا : عودُ الضمير على مرجعٍ معيَّن في الجملة ، الذي تبدو فيه المطابقة ، كما في جملة الخبر والصلة والحال ، ومن ذلك أيضا : إعادة اللفظ ، واسم الإشارة ، أو دخول أحد المترابطين في عموم الآخر ، وقد يكون الربط بالحرف لوقوع الفاء في جواب الشرط .

6) قرينة التضام (2):

المقصود بالتضام أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصراً آخر ، فيسمى التضام هنا التلازم ، أو يتنافى معه فلا يلتقي به ، ويسمى هذا التنافي .

ويكون استدعاء إحدى الكلمتين للأخرى إما على سبيل الافتقار كحرف العطف حين يستدعي المعطوف ، وإما على سبيل التطلب ، كالفعل حين يتطلب الفاعل ، ويعتبر التضام بهذا المعنى هو الأساس الوحيد الذي يُقبل معه القول بالحذف والزيادة في النحو العربي ، ولولاه ما قُبِل ذلك ، وأما تنافي اللفظين فمثاله : انتفاء أن يكون ما بعد الضمير نعتا للضمير أو مضافا إليه .

واستدرك الدكتور تمام جزءا آخر من قرينة التضام سماه (التوارد) (1) كان قد نفى علاقته بالمعنى النحوي في كتابه (اللغة العربية معناها

---

(1) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية 143.

(2) خالف الدكتور مصطفى حميدة وعدَّ التضامَّ قرينة معنويةً تختص بالدلالة. انظر :نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية 158.

ومبناها) (2) ؛ ظنا منه أن التوارد يقتصر على الجانب الأسلوبي ، فيكون أقرب إلى اهتمام دراسة الأساليب التركيبية البلاغية الجمالية منه إلى دراسة العلاقات النحوية والقرائن اللفظية ، ثم عدل عن ذلك ، وذكر أنه لم يتنبه إلى أنه ثمة من رابطة بين النحو والمعجم ، ويرجع هذا التعديل في فكرته إلى معرفة ما يقوم بين مفردات المعجم من علاقات تجعلها تقع في أصناف متمايزة ، بحيث يلتقي صنفٌ منها بصنفٍ ن فيصح للكلمة من هذا والكلمة من ذاك أن يجتمعا في الجملة الواحدة فيستقيم المعنى باجتماعهما ، ويتنافر صنف منها مع صنفٍ فلا يستقيم بالجمع بين مفرداتها في الجملة الواحدة ، وسمى صلاح الكلمتين للاجتماع في الجملة الواحدة بـ (المناسبة المعجمية) أو (الملاءمة) ، وسمى عدم الصلاحية بـ (المفارقة المعجمية) ، فالمناسبة المعجمية منبع الإفادة ، أي كون الكلام لفظا مفيدا ، والمفارقة المعجمية منبع الإحالة ، فيصبح الكلام معها غير مفيد على الحقيقة ، إلا أنه يمكن صرفه أحيانا إلى المجاز (3) .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عبدالقاهر الجرجاني قد أشار إلى قرينة التضام هذه عندما تحدث عن معاني النحو قائلا : " وإذ قد عرفْتَ أنَّ مدارَ أمرِ

---

(1) أفرد الباحث / أحمد خضير عباس العلي السعيدي (التوارد) ببحث تحت عنوان : (القرينة المعجمية وأثرها في توجيه المعنى ، تفسير البحر المحيط أنموذجاً) ، مجلة كلية الآداب قسم اللغة العربية ، جامعة ذي قار ، العدد الخامس 1434ه – 2013م .

(2) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها 216.

(3) انظر : مقالات في اللغة والأدب 1/135-137 ، 257،258 ، اجتهادات لغوية 240، أثر القرائن في توجيه المعنى في البحر المحيط 15.

"النظْم" على مَعاني النحو، وعلى الوجُوهِ والفُروق التي من شأْنها أَنْ تكونَ فيه، فاعلمْ أنَّ الفروقَ والوجوهَ كثيرةٌ ليسَ لها غايةٌ تقفُ عندها، ونهاية لا تجد لهال ازدياداً بَعْدها ثم اعْلَمْ أنْ ليستِ المزيةُ بواجبةٍ لها في أنْفُسِها، ومِنْ حيثُ هي على الإطلاق، ولكنْ تعرضُ بسببِ المعاني والأغراضِ التي يُوضعُ لها الكلامُ، ثم بحَسَبِ موقعِ بعضِها من بعضٍ، واستعمالِ بعضِها معَ بعضٍ " (1) .

7) قرينة الأداة (2) :

وهي من القرائن المهمة في الاستعمال العربي ؛ إذ تؤدي كل واحدة منها وظائف خاصة في التركيب النحوي . وهذه الأدوات على نوعين :

أحدهما : الأدوات الداخلة على الجمل ،ورتبتها على وجه العموم الصدارةُ.

والثانية : الأدوات الداخلة على المفردات ، ورتبتها دائما التقدمُ .

ولكل أداة ٍمن هذه الأدوات ضمائمها الخاصة ، فهي تتطلب بعدها شيئا بعينه ، فتكون قرينة متعددة جوانب الدلالة؛ حيث تدل بمعناها الوظيفي، وبموقعها، وبتضامها مع الكلمات الأخرى ، وبما قد يكون متفقا مع

(1) دلائل الإعجاز 87 ، وانظر :تضافر القرائن 66.

(2) أفرد الدكتور/ حيدر فخري ميران قرينةَ الأداةِ ببحث مستقل تحت عنوان : " قرينة الأداة عند ابن يعيش في كتابه (شرح المفصل) دراسة نحوية ، منشور في مجلة كلية التربية الأساسية جامعة بابل 2013ه ، وجدير بالذكر أن مصطلح الأداة مصطلح كوفي يقابل (حروف المعاني) عند البصريين . انظر : المصطلح النحوي . نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري 174 ، وقد وظفه الدكتور تكمام كمصطلح ، أما من ناحية الفهم والتطبيق ، فهو عنده شيء آخر ، انظر تفصيل ذلك في : المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين 112- 114.

وجودها من علامات إعرابية على ضمائمهما. وهذا التعدد في جوانب الدلالة بقرينة الأداة يجعلها في التعليق النحوي قرينة لفظية هامة جداً .

ويمكن أن يقال هنا : كان من الممكن أن تقع الأداة باعتبارها قرينة ضمن البنية ، لكن الدكتور تمام (1) أعرض عن هذا لأمرين :

أحدهما : أن الأدوات المنقولة من الفعلية (كالنواسخ) ، ومن الظرفية (كأدوات الشرط) ، تحتفظ غالبا ببنيتها التي كانت عليها قبل النقل ، ومن ثم لا تكون بنيتها قرينة على المعنى الذي أريد بها بعد النقل .

الثاني : أن بعض الأدوات غير ثابتة البنية ، ولا سيما من حيث الإشباع والإضعاف في النطق ، ومن حيث الانفصال والاتصال في الكتابة بما بعدها ، كما تتصل باء الجر بالمجرور

8) قرينة النغمة أو التنغيم (2):

---

(1) انظر :القرائن النحوية واطراح العامل 50 .

(2) أفرد الباحثان سامي عوض ، وعادل علي نعامة - قرينة التنغيم ببحث تحت عنوان (دور التنغيم في تحديد معنى الجملة العربية) منشور بمجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد 28، العدد 1، 2006م ، كما اختصتها الأستاذة سهل ليلى ببحث تحت عنوان :(التنغيم وأثره في اختلاف المعنى ودلالة السياق) منشور بمجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، العدد السابع ، 2010م .

وقد سوى الدكتور تمام حسان بين مصطلحي النغمة والتنغيم ، بينما فرق كثير من اللسانيين المحدثين بين مصطلحي النغمة والتنغيم ، فالنغمة عندهم درجة ارتفاع الصوت أو انخفاضه على مستوى الكلمة ، والتنغيم هو درجة ارتفاع الصوت أو انخفاضه على على مستوى الجملة أو العبارة . انظر: التنغيم وأثره في اختلاف المعنى ودلالة السياق 3، أصول تراثية 189.

وهو الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق ؛ لذا فهي قرينة لفظية لا يمكن تصورهاإلا في الكلام الملفوظ، وفي معظم حالاتها تصاحب القرائن الأخرى لكل أسلوبٍ من أساليب الجمل العربية كالإثبات والنفي والتوكيد والاستفهام والأمر والنهي وغيرها، فتكون النغمات مشتركة في الدلالة مع البنية والعلامة الإعرابية والمطابقة والربط والتضام والأدوات ، بيد أن هناك حالات تستقل فيها النغمة بالدلالة ،وأكثر ما يكون ذلك عند حذف الأداة من الكلام ، ولا سيما أدوات الصدارة ، والتنغيم في الكلام يقوم بوظيفة الترقيم في الكتابة (1) .

(1) لاشك أن للتنغيم أهمية قصوى على المستويين الإبلاغي والتأثيري ، والتمييز بين المعاني إضافة إلى وظيفته في إبراز الحالة النفسية للمتكلم ، وأغراضه التأثيرية ، يقول ابن سينا : " ومن احوال النغم النبرات ، وهي هيئات في النغم مَدِّيَّة ، غير حرفية ، يُبتدأ بها الكلام تارة ، وتلَّل الكلام تارة، وتعقب النهاية تارة، وربما تكثرُ في الكلام ، وربما تقل ،ويكون فيها إشارات نحو الأغراض، وربما كانت مطلقة الإشباع، ولتعريف القطع، ولإمهال السامع ليتصور ؛ ولتفخيم الكلام . وربما أُعطيت هذه النبرات بالحدة والثقل – هيئات تصير بها دالة على أحوالٍ اخرى من أحوال القائل :إنه متحيز أو غضبان ، أو تصير به مستدرجة للمقول معه بتهديد أو تضرع أو غير ذلك . وربما صارت المعاني مختلفة باختلافها ، مثل أن النبرة قد تجعل الخبر استفهاما ، والاستفهام تعجبا، وغير ذلك، وقد تورد للدلالة على الأوزان والمعادلة، وعلى أن شرط ، وهذا جزاء، وهذا محمول، وهذا موضوع " .انظر : المعنى وظلال المعنى 346، نقلا عن كتاب الخطابة لابن سينا ، وانظر : أمن اللبس 92، وإذا كان القدماء لم يهتموا بالظاهرة اهتماما كبيرا ، إلا أنك لا تعدم هنا أو هناك أشارات بين تضاعيف المصنفات لبعضهم ، تدل بما لا يدع مجالا للشك أنهم فطنوا لتلك الظاهرة وأهميتها في الكلام ، كنص ابن سينا السابق ، وهناك نص آخر للإمام الفذ أبي الفتح عثمان بن جني ،

وبعد أن افاض الدكتور تمام حسان في عرض القرائن المعنوية واللفظية، وأدوارها في الدلالة على الأبواب النحوية ، ساق عديدا من الأمثلة التطبيقية استدلالا على ما نظَّر له سلفا ، وأسوق هنا مثالا توضيحيا واحداً ؛ من باب إتمام الفائدة (1) .

(الاستدلال على الفاعل ونائب الفاعل في قولنا : ضَرَبَ زيدٌ، وقولنا: ضُرِبَ زيدٌ)

فالقرائن الدالة على الفاعل في الجملة الأولى كما يلي :

يشير فيه إشاراة دقيقة للآثار الدلالية لظاهرة التنغيم ؛ وذلك قوله : " وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها. وذلك ... قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل. وكأنَّ هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلَّ من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأمَّلته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلًا، فنزيد في قوة اللفظ ب"الله" هذه الكلمة، وتتمكَّن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلًا فاضلًا أو شجاعًا أو كريمًا أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانًا، وتمكّن الصوت بإنسان وتفخَّمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانًا سمحًا أو جوادًا أو نحو ذلك. وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنسانًا! وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانًا لئيمًا أو لحزًا أو مبخلًا أو نحو ذلك " الخصائص 372/2،373 ، وانظر : أصول تراثية 190،191.

(1) انظر في ذلك أيضا : كيف نعلم غير الناطقين بالعربية تحديد المعنى النحوي في غيبة العلامة الإعرابية 27،28 .

أ- البنية : فهو اسم ، ولو لم يكن من قبيل الأسماء ما كان فاعلا، ومن قبيل هذه القرينة أيضا بنية الفعل الذي قبله، فلا يكون الفاعل فاعلا إلا إذا كان الفعل مبنيا للمعلوم.

ب- العلامة الإعرابية : فهو مرفوع ،وعلامة الرفع قرينة من قرائن الفاعل .

ج- المطابقة : لأن الفعل معه أسند إلى المذكر الغائب، فكان ذلك قرينة على أن أحدهما للآخر.

د- الرتبة : فهذا الاسم المرفوع جاء بعد الفعل، فإعرب فاعلا، ولو سبق الفعل لكان شيئا آخر .

هـ- التضام : لأن الفعل يتطلب هذا الفاعل، فلو لم يكن مذكورا لجرى تقديره في الجملة.

و- الإسناد : وهذه القرينة المعنوية التي تدل مع ما سبق على أن هذا فاعل؛ إذ لو لم يكن مسنداً إليه في جملة فعلية ذات بنية خاصة ما كان فاعلا.

وأما نائب الفاعل (زيد) في المثال الثاني ، فقرائنه ما يأتي :

أ- البنية: لأنه اسم، والفعل معه مبنيٌّ للمجهول.

ب- العلامة الإعرابية؛ لأنه مرفوع.

ج- المطابقة : فالفعل مسند إلى المذكر الغائب .

د- التضام: لأن الفعل يتطلبه، ويقدر عند عدم الذكر.

هـ- الرتبة : مكانه دائما بعد الفعل .

و-الإسناد: هو مسند إليه في جملة ذات بنية محددة.

جواز إهدار القرينة (الترخص في القرينة) : (1)

مما يتفرع على الحديث عن نظرية تضافر القرائن ما يُعرف بـ (جواز إهدار القرينة) أو (الترخص بالقرينة) ، والرخصة هنا معناها : " تركيب الكلام على غير ما تقتضي القاعدة؛ اتكالا على أمن اللبس " (2) ،فالترخص إذن هو إهدار القرينة عند أمن اللبس اتكالا على أن المعنى مفهومٌ بدونها ، فإن لم يُؤمن اللبس نُسب الكلام إلى الخطأ لا إلى الترخص ، ومرتكز الرخصة هو ما سبق الإشارة إليه من تضافر القرائن؛ لأن تعدد القرائن على إرادة المعنى قد يجعل واحدة من هذه القرائن زائدة على مطالب وضوح المعنى؛ لأن غيرها يمكن أن يُغني عنها ، فيكون الترخص بتجاهل التمسكِ بهذه القرينة . وأوضح الدكتور تمام ان جواز إهدار القرينة عند أمن اللبس يذهب تماما بالإعراب التقديري، والإعراب المحلي، وينفي الخلافات النحوية حول المسائل، كما يُزيل فكرة الشذوذ والندرة والقلة ..إلخ (3) .

وقد قدم الدكتور تمام أمثلة عدة للترخص في كلِّ قرينة، أذكُر منها مثالا لكل قرينة:

– فقرينة البنية ربما أُهدرت إذا اتضح المعنى بدونها ، مثال ذلك أن اللغة قد حافظت على أن تكون صلة (ال) صفة صريحة ، ولكن الضرورة الشعرية قضت ، وأمن اللبس لم يمنع أن تكون صلةُ (ال) فعلا مضارعا ،

---

(1) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها 233 وما بعدها ، القرائن النحوية واطراح العامل53 وما بعدها ، البيان في روائع القرآن 12 وما بعدها ، مقالات في اللغة والأدب218/2وما بعدها ، أمن اللبس 118 وما بعدها .

(2) البيان في روائع القرآن 12 .

(3) القرائن النحوية واطراح العامل 62 .

فقرأنا في التراث عبارة " التُّرضَى حُكُومتُه" (1) ، و "صوت الحمار اليُجَدَّعُ" (2) .

– وأما إهدار قرينة العلامة الإعرابية عند أمن اللبس فما أكثره في التراث العربي ، لقد وجد النحاة فيه مجالا خصباً للتخريج والتأويل والتقدير ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : " قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ " (3) ، ومن الواضح أن الإشارة اسم (إنّ) ، وأن الصفة خبرها للقرائن الآتية :

1- دخلت (إنّ) على اسمها، وهذه قرينة التضام، واقترنت الصفة باللام، وشأنه في ذلك أن يكون خبراً، وهذه تضامٌ أيضا.

2- الإشارة معرفة ، وهذا موضع المعرفة ، والصفة نكرة مشتقة، وذلك شأن الخبر ، وهذه قرينة البنية .

3- تقدمت الإشارة على الصفة حسب قاعدة الاسم والخبر، وهذه قرينة الرتبة.

---

(1) يقصد بذلك قول الشاعر:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُرضَى حُكُومَتُهُ وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأيِ وَالْجَدَلِ

انظر : توضيح المقاصد 435/1، شرح الشذور للجوجري 303/1 ، الهمع 332/1.

(2) يقصد بذلك قول الشاعر:

يقول الخَنى وأبغَضُ العُجْم ناطِقاً الى ربنا صَوْتُ الحمار اليُجَدَّعُ

انظر: الأصول 57/1، اللامات 53، سر صناعة الإعراب 47/2.

(3) طه 63 ، على قراءة تشديد النون مع إلزام اسم الإشارة الألف ـ وقرأ بها حمزة والكسائي ونافع وابن عامر وأبو جعفر والشنبوذى والحسن والأعمش وطلحة وحميد وأبو حاتم ، انظر : النشر 320/2 ، وفي التخريج القراءة أوجه متعددة . انظر : الدر المصون 65/8-68.

– وقد تهدر قرينة المطابقة أيضا عند أمن اللبس في قوله تعالى : " وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ " (1) ، اتضح المعنى فأُمِن اللبس مع إهدار قرينة المطابقة ، مع وجود غيرها من القرائن كالرتبة والعلامة الإعرابية والبنية والتضام .

– وقد تُهدر قرينة الربط كذلك ، وذلك نحو قوله تعالى : " أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا " (2) ، وقد أغنت القرائن الموجودة عن الربط بالضمير في جملة الصلة منها :

1– قرينة الرتبة؛ حيث تقدم الموصول على صلته.

2– قرينة التضام؛ حيث استوى الموصول صلته التي يفتقر إليها.

3– قرينة البنية؛ حيث جرت بنية الموصول وصلته على العرف الاستعمالي العربي .

– ومن ذلك أيضا إهدار قرينة التضام، كقول العرب: " لا عَليكَ "، وفهمنا منها: لا بأسَ عليكَ، فأسقط اسم (لا) النافية للجنس؛ لأمن اللبس.

– وأما إهدار الرتبة عند أمن اللبس فيكفي في الإقناع به أن بعضَ الرُّتب غير محفوظة فيمكن إهدارها ، كما يمكن اعتابارها ،ولا بأس على من يستعمل اللغة من هذه الطريقة ولا من تلك، إلا إذا وقع اللبس فيتعين حينئذٍ الاحتفاظ بالرتبة ؛ لتعلق المعنى بها ، ومن أمثلة ذلك وجوب تقدم المبتدأ على الخبر في نحو : أخي صديقي .

(1) التحريم 4.

(2) الفرقان 41.

– وقد أهدرت قرينة الأداة أيضا ؛ إذا اتضح المعنى بدونها ، وأغنت عنها القرائن الأخرى ، مثال ذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

ثـمَّ قـالوا تُحِبُّهـا قلـتُ بَهْـراً عَدَدَ النَّجْمِ والحَصَى والتُّرابِ (1)

فقد أسقط الأداة هنا (همزة الاستفهام) (2) ؛ استنادا لقرينة النغمة أو التغيم .

(1) البيت من الخفيف في ديوانه 73، وانظر: الكتاب 311/1، الكامل 179/2، اللامات 124، غريب الحديث للخطابي 232/2.

(2) للبيت توجيه آخر غير حذف همزة الاستفهام ، يقول ابن عصفور : " فأما قول عمر بن أبي ربيعة، فليس على حذف الهمزة كما ذهب إليه بعضهم، لعدم الدليل على ذلك. وإنما قالوا له: أنت تحبها، قد علمنا ذلك وتحققناه منك " 159.

المبحث الثالث

بين نظرية العامل ونظرية القرائن

كان العامل النحوي محل اهتمام النحويين، ومحور اختلافهم، وعلى أساسه قامت التصنيفات النحوية، ولا يكاد يخلو مصنف منها من ذكره، من لدن كتاب سيبويه، مرورا بالعصور التصنيفية المختلفة.

ويكاد يُجمع الباحثون على أن سيبويه هو أول من أنهج سبيل القول في العامل، وقد أدار بحوث كتابه على فكرة العامل (1) ، حتى نضج عود النظرية، واستوت كاملة (2) ، وقد أفرد بعض النحويين نظرية العامل بمؤلفات مستقلة؛ مما يقطع باستحواذ الفكرة على أذهانهم، فضلا عن مصنفاتهم ، ومنها(3) :

- **العوامل للخليل بن أحمد الفراهيدي (4) .**
- **حدود العوامل والأفعال واختلاف معانيها، لأبي طالب النحوي المكفوف الكوفي (5).**
- **العوامل في النحو لأبي علي الفارسي (6).**
- **التذكرة لأصول العربية ومعرفة العوامل، لمكي بن أبي طالب (7).**

---

(1) نظرية العامل في النحو العربي ودراسة في التركيب 47.

(2) ظاهرة الإعراب وتطبيقها في القرآن الكريم 65.

(3) انظر: ضعف العامل النحوي، أسبابه وآثاره 8-12.

(4) انظر: وفيات الأعيان 246/2، وذكر القفطي أنه منحول عليه . إنباه الرواة 381/1.

(5) انظر: إنباه الرواة 130/4 ، بغية الوعاة 16/2.

(6) انظر: نزهة الألباء 265 ، هدية العارفين 272/1.

(7) انظر: إنباه الرواة 317/3.

- **تقسيمات العوامل وعللها، لابي قاسم سعيد بن سعد الفارقي (1) .**

- **العوامل والهوامل في النحو، لابن فضال المجاشعي (2) .**
- **العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني (3) . وقامت عليه العديد من الدراسات والمصنفات ، بين شرح وإعراب ونظم (4) .**
- **العوامل للبركوي (5) .**

وقد أعاد عدد من الباحثين العرب المحدثين هذه الفكرة، واعتبروا العامل من أهم مسائل النحو العربي، وعدّوه النظرية القادرة على تقديم تفسير منطقي لقضيّة الإعراب من جهة، وتحليل مقنع لها من جهة أخرى؛ لأن هذه النظرية تبرزه في صورة نظام لغوي متكامل ومتناسق؛ ولذلك أعادوا التعريف به والدفاع عنه وبيان قيمته ووظيفته في الكلام العربي (6).إلا أنَّ أغلب الآراء التي قدّمها الباحثون عن العامل ليست إلا إعادة لما هو مبثوث في كتب النحو، وتكرارًا لما ذكره النحاة القدماء، سواء من حيث

---

(1) انظر: كشف الظنون 466/1.

(2) انظر: معجم الادباء 1835/4 ، هدية العارفين 693/1.

(3) طبع عدة طبعات ، منها طبعة بتحقيق الدكتور/ البدراوي زهران ، الثانية ، ط دار المعارف.

(4) انظر تفصيل ذلك في: كشف الظنون 1179/2.

(5) مطبوع، وتحت يدي طبعة منه، لكنها بدون بيانات تذكر.

(6) من هؤلاء على النجدي ناصف، والدكتور علي أبو المكارم وغيرهما. وغيرهما. انظر تفصيل ذلك، واختلافهم في تناول نظرية العامل في : اتجاهات البحث في قضية الإعراب 205 وما بعدها .

تعريف العامل أم من حيث أقسامه وأحكامه أم من حيث عمله وتأثيره في الإعراب.

كذلك لم يُقدّم القائلون بإبقاء العامل المسوغات العلمية الكافية للقول بأهميته وأثره في الإعراب، فلا يتجاوز دورهم تحليل بعض الأمثلة البسيطة، وتعيين العامل والمعمول فيها، ثم بيان أثر العامل في المعمول الذي يتمثل في العلامة الإعرابية. لذلك لم تُقدم نظرية العامل تقديمًا علميًا يُقنع بوظيفتها الأساسية.

ولم تتّضح استفادتهم من الدراسات اللغوية الحديثة التي تناولت هذا الموضوع بالنقاش والتحليل، حتى أصبحت نظرية العامل من أحدث النظريات اللغوية التي تؤسس على أساسها الدراسات النحوية عند أصحاب المدرسة التوليدية التحويلية (1).

وقد ثار على فكرة العامل بعض النحويين، فراحوا يعددون ما جنته على دراسة النحو، داعين في الوقت ذاته إلى إلغائها. ومن أهم ما ذكروه من مشاكل جرَّتها نظرية العامل (2) :

- بناء النحو العربيّ على قرينة العلامة الإعرابيّة، وتحكيم النظر العقليّ، والابتعاد عن الواقع اللغويّ، وما يحمله النصّ من دلالات، ولذلك تراهم يصفون بعض العوامل بالقوة والضعف، ونحو ذلك.

- تشعّب التعليلات النّحوية، والتوسّع في إيرادها على طريقة الفقهاء، كذلك تأثرّوا بهم في القول بقضيّة الأصالة والفرعيّة.

---

(1) اتجاهات البحث في قضية الإعراب 260،261 .

(2) الجهود النحوية والصرفية في مجلة المجمع القاهري من نشأتها سنة (1934م) وحتى سنة (2000م) 96،97 .

– التعويل على التأويل، والقول بالحذف والتقدير، وما يتّصل بذلك من الإعراب التقديريّ والمحليّ.

– كذلك نعوا عليهم أنّهم بدءوا بالجزء " الكلمة "، وانتهوا بالكلّ " الجملة "، وأنّ تقسيمهم الكلمة جلب مشكلات كثيرة.

وفي مقدمة الثائرين على العامل: ابن مضاء القرطبي (1)، يقول الدكتور/محمد البنا : " لا نعلم قبل ابن مضاء من دعا إلى إلغاء القول بالعامل، على كثرة المآخذ التي وجهت إلى النحو والنحاة " (2) .

قال في مطلع كتابه: " قصدي في هذا الكتاب أن احذف من النحو ما يستغني النحويُّ عنه، وأنبه على ما اجمعوا على الخطأ فيه.

فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيدٌ عمراً) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب. ألا ترى سيبويه – رحمه الله – قال في صدر كتابه: وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ، لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء احدث ذلك فيه؟ فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بيَّن الفساد "(3) ثم قال : " ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق "(4) .

---

(1) انظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه 69،70 ، ظاهرة الإعراب وتطبيقها في القرآن الكريم 75 .

(2) مقدمة كتاب: الرد على النحاة 12.

(3) الرد على النحاة 69.

(4) السابق 70.

ثم اصطنع خلافا بين ابن جني وسيبويه باجتزائه نص ابن جني؛ للاستدلال على وجود الاختلاف بين النحويين في مسألة العامل، فقال " وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جنى وغيره قال أبو الفتح في خصائصه، بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: "وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من النصب والرفع والجر والجزْم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيداً بقوله: لا لشيء غيره" (1) . والحقيقة أن ابن جني في نصه كان يشرح كلام سيبويه والمتقدمين، لم يُعلن فيه خلافاً، أو يبرز جدلاً(2).

ومع هذه الحملة التي قادها الشيخ الظاهري ابن مضاء على النحاة وقواعدهم، ودعوته إلى إلغاء نظرية اعترف هو بأنهم قد أجمعوا عليها(3)، فهل قدم بديلا لما نادى بإلغائه ؟!

لقد اجاب ابن مضاء على هذا التساؤل، بأن عقد ثلاثة فصولٍ، أراد أن يستدلَّ بها على ما سواها من الأبواب، وكان قصده من عرض هذه الفصولِ، أن يبيِّن أن النحو مُستغنٍ عن حديث العامل والمعمول، تناول في هذه الفصول ما يُدعى ببابِ التنازعِ، وبابِ الاشتغالِ، ومسألةٍ من نواصبِ المضارعِ، وهي النصبُ بعد فاءِ السببية، وواوِ المعيَّةِ ... لكنه في أبوابه كان رجلاً يقول كلاما في بابٍ، ويقول غيره في بابٍ آخر، ولا يجمعُ

(1) السابق 69.

(2) انظر: مقدمة الرد على النحاة 17، الخصائص: 1/109،110 .

(3) انظر: الرد على النحاة 74 .

الكلامينِ نظامٌ ولا منهج (1) ، ولولا أن المقام مقامُ إشارة لعرضت كلامه مفصلا مع المناقشة (2) .

وقد تلقف كثير من الباحثين آراء ابنِ مضاء، فساروا على دربه في ثورته على العامل النحوي، والمناداةِ بإلغائه، يقول الدكتور خالد الحجيلان: " يمكن تمييز اتجاهين مختلفين تناولا القول بإلغاء العامل، وهما:

أ–الاتجاه الأول: يدعو إلى إلغاء العامل بأنواعه، ويعدّد الآثار السلبيّة التي جلبها على الكلام العربي وعلى النحو العربي، مكتفيًا بذلك النقد، دون أن يقدّم بديلاً صالحًا لنظرية العامل يمكن عن طريقة تفسير العلامات الإعرابيّة وفهم دلالتها. ومن هؤلاء: الدكتور / شوقي ضيف، ومحمد أحمد برانق، وعبد المتعال الصعيدي وغيرهم.

ب–الاتجاه الآخر: يتفق مع الاتجاه الأول من حيث الغاية، لكنّه يقدّم تصورًا آخر، وبديلاً مختلفًا يغني – من وجهة نظرهم – عن القول بنظرية العامل. ويأتي في مقدمة هؤلاء الدكتور/تمام حسان في نظرية القرائن(3).

صرح الدكتور تمام غير مرة بأن الغرض من الأساس من نظرية القرائن هو هدم نظرية العامل تماما؛ حيث إن " تضافر القرائن على الكشف عن المعنى النحوي[تعدُّ] الضربة القاضية في حلبة الصراع مع العامل النحوي

---

(1) مقدمة الرد على النحاة 19،20 .

(2) انظر: الرد على النحاة 95 وما بعدها ، الموازنة بين نظرية العامل وتضافر القرائن 22-25.

(3) انظر تفصيل ذلك في: اتجاهات البحث في قضية الإعراب 211 وما بعدها.

" (1)، تلك النظرية التي سيطرت سيطرة كاملة – من وجهة نظره – على عقول النحويين في مصنفاتهم، فأعطوها أكبر من حجمها الحقيقي، واعتبروها " مناط "التعليق"، وجعلوه [أي العامل]تفسيرًا لاختلاف العلامات الإعرابية، وبنوا على القول به فكرتي التقدير والمحل الإعرابي، وألفوا الكثير من الكتب في العوامل، سواء ما كان منها لفظيًّا أو معنويًّا، ووصل به بعضهم من حيث العدد إلى مائة عامل " (2)، ثم ذكر أن السبب الحقيقي لـ"كل ما أثير حوله[يقصد العامل] من ضجَّة لم يكن أكثر من مبالغة أدَّى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها"(3) .

على حين عدها هو من قبيل الخرافة تارة، ومن قبيل الخدعة تارة أخرى؛ قال :" فهم التعليق على وجهٍ كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية " (4) . وقال : " قامت على الإعراب فكرة العامل النحوي، التي رأى فيها النحاة قمة نظريتهم، ويراها المنهج الوصفي[الذي يدعو هو إليه] أكبر خدعة حازت على ذكاء النحاة العرب على مرِّ العصورِ " (5) .

ثم تعرض لبعض المحاولات النقدية لتلك النظرية، من القدماء والمحدثين على السواء، كابن مضاء وإبراهيم مصطفى، وذكر أن منهج النقد عندهم " لم يكن سليما؛ ومن هنا تخبط النقاد كما تخبط النحاة؛ فقد رفض النقاد

(1) القرائن النحوية واطراح العامل 62.
(2) اللغة العربية معناها ومبناها 185.
(3) السابق 207.
(4) السابق 189.
(5) مقالات في اللغة والأدب 260/1.

العامل النحوي، وأقاموا في مكانه عاملا آخر، هو المتكلم نفسه؛ حيث أنكروا بذلك الطابع الاجتماعي للغة، أو هو سبحانه وتعالى؛ حيث لجئوا إلى الاعتراف بالتوقيف، ورفض المواضعة العرفية.

إن القول بأن الفرد المتكلم هو العامل، نسي أن هذا المتكلم ليس له حرية التصرف في اللغة، وأنه لو خالف الاستعمال لم يسلم له ذلك؛ لأن اللغة ليست ملك الفرد وإنما ملك المجتمع.

وإن القول بأن العامل هو الله – سبحانه وتعالى – ليس إلا دعوة إلى قضية حُسِمت تماماً منذ أزمان، وهي ما إذا كانت اللغة توقيفا أو مواضَعة، وقد استقرَّ الناسُ على أن اللغة مواضعةٌ وتعارفٌ، وأنها من صنعِ المجتمعِ " (1) .

ولإبراهيم مصطفى محاولةٌ مشابهة لتفسير اختلاف العلامات الإعرابية قال فيها : إن الحركات ذات معانٍ محددة؛ فالضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة علم الخفة (2) ، ولكنه اكتفى بهذا الفهم القاصر لطبيعة هذه الأشياء، وهو فهم يبدو قصوره وإبهامه إذا وُضِع بإزاء القرائن المختلفة التي أعانت على الإعراب (3) .

---

(1) القرائن النحوية واطراح العامل 62، اللغة العربية معناها ومبناها 185، مناهج البحث في اللغة 23، ولا أدري علام استند الدكتور تمام في قوله : " وقد استقرَّ الناسُ على أن اللغة مواضعةٌ وتعارفٌ، وأنها من صنعِ المجتمعِ "؛ فإن اللغويين المحدثين قد هجروا البحث في هذه القضية، وعدُّوها من مباحثِ ما وراء الطبيعة، بعدَ أن يئسوا من إمكانِ الوصولِ في شأنها إلى رايٍ علمٍّ مُرجَّحٍ. انظر : دلالة الالفاظ128.

(2) انظر : إحياء النحو 50.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها 185.

ويرجعُ السبب الأساس في رفض الدكتور /تمام لفكرة العامل النحوي، إلى كون المنهج اللغوي الحديث (الوصفي) يقوم عنده على أساس ملاحظة اللغة المدروسة نفسها، ولا يقرّ بتدخل المنطق الأرسطي أو الفلسفة في دراسة اللغة، ويرى أنه ينبغي على عالم اللغة الوصفي أن يقصر نشاطه على الملاحظة والوصف والتسجيل (1) . فهدفُ الباحثِ اللغوي " هو الوصف عن طريق المنهج الصالح، والاستعمال الصحيح يجري حسب المعايير، ولكن المنهج لابد أن يعترف بطبيعة اللغة، باعتبارها ظاهرة اجتماعية كالعادات والتقاليد، والدين والملابس، وطرق المعيشة في عمومها، ولابد له – والحالة هذه – أن تُدرسَ على نحوِ ما تُدرسُ الظواهرُ الاجتماعيةُ، بالملاحظةِ والاستقراءِ ثم التقعيدِ " (2) .

وأقول: وهل حدث في اللغة العربية غير ما أشار إليه الدكتور تمام؟. وهل غاب عن علمائنا ما أشار إليه، من أن اللغة لابد أن تُدرَس باعتبارها ظاهرة اجتماعية؟ .

إن ما يُشير إليه الدكتور تمام حسان، مما ينبغي أن يُراعى في دراسة اللغة، هو عين ما قام به اللغوي الأول؛ إذ لاحظ، واستقرأ، ثمّ قعَّد، ولما كانت اللغة وثيقة الصلة بالإنسان اعتراها ما اعتراه من مراحل التطور، وبذلك أمكن القول إن "اللغة كائن حي نامٍ خاضع لناموس الارتقاء، تتجدد ألفاظها وتراكيبها على الدوام " (3) ، ولا يمكن لأي لغة حية من اللغات أن تقف جامدة أمام حركة الحياة وتطورها، وإذا حدث ذلك فهو إيذان ببداية نهايتها واندثارها، وهذا التطور ينال اللغة في جميع جوانبها ، من

(1) اتجاهات البحث في قضية الإعراب 217.
(2) اللغة بين المعيارية والوصفية 22.
(3) اللغة العربية كائن حي 7.

أصوات وصرف وتركيب ومعجم ودلالة، فهو " ظاهرة شائعة في كل اللغات، يلمسها كل دارس لمراحل نمو اللغة وأطوارها التاريخية . وقد يَعُدُّه المتشائم بمثابة الداء الذي يندر أن تفر منه أو تنجو منه الألفاظ، في حين أن من يؤمن بحياة اللغة ومسايرتها للزمن ينظر إلى هذا التطور على أنه ظاهرة طبيعية دعت إليها الضرورة الملحة " (1) .

فقط ينبغي أن يخضع هذا التطور – الذي نشأ استجابة لحاجة المجتمع واتساع رغباته – إلى ما تم تقعيده من معايير ناشئةٍ عن الاستقراء السابق، أو كما يعبِّر عنه الدكتور تمام بقوله :" والاستعمال الصحيح يجرى حسب المعايير " (2) ، حتى لا تتسم اللغة بالفوضويةِ وانعدامِ الضابط، وقد أنشأ مجمع اللغة العربية (لجنة الألفاظ والأساليب)، وهي لجنة تعنى بالألفاظ والأساليب المستحدثة المعاصرة، فتقوم بالبحث عن مسوغات تجيز إدخال هذه الألفاظ والأساليب، فإذا ما وجدت لها مسوغات أجازتها، و إلا فلا (3) .

ثم أخذ الدكتور/تمام يُعدِّد الأسباب التي جعلت – من وجهة نظره – القول بالعامل لتفسير العلامات الإعرابية بحسب المواقع في الجملة، قاصرًا عن تفسير المعاني النحوية، وهي :

1- أن المعربات التي تظهر عليها الحركات أقلّ بكثير جدًّا من مجموع ما يمكن وروده في السياق من الكلمات، فهناك الإعراب بالحذف، والإعراب المقدَّر للتعذر أو للثقل أو لاشتغال المحل، وهناك المحل الإعرابي

(1) دلالة الألفاظ د. إبراهيم أنيس123 ، وانظر: الفكر الدلالي عند الزبيدي في تاج العروس 386.

(2) اللغة بين المعيارية والوصفية 22.

(3) الفكر الدلالي عند الزبيدي في تاج العروس 388.

للمبنيات، والمحل الإعرابي للجمل، وكل هذه الإعرابات لا تتمُّ بواسطة الحركة الإعرابية الظاهرة.

2- إننا لو افترضنا أن كل الإعرابات تَمَّت على أساس الحركة الظاهرة فلم يكن هناك إعراب تقديري ولا إعراب محلي، فإننا سنصادف صعوبة أخرى تنشأ عن أنَّ الحركة الواحدة تدل على أكثر من باب واحد، ومن هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس.

ومن هنا كان الاتكال على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى الدوالّ على المعنى، ثم إعطاؤها من الاهتمام ما دعا النحاة إلى أن يبنوا نحوهم كله عليها عملًا يتسم بالكثر من المبالغة وعدم التمحيص (1) .

وتبع رفض العامل رفض كل ما له علاقة به من أصول ومفاهيم وأحكام وقواعد؛ فالتعليل مرفوض مثلاً، لأنه أثر من آثار خضوع الدرس النحوي عند العرب للمنطق الأرسطي، وهو المسؤول عن وجود نظرية العامل(2).

ثم أخذ يُعدِّد مزايا نظريته، التي لم تتوفر لدى النحاةِ في نظرية العامل، وأَجْمَلها في الآتي:

أ-أن مبدأ تضافر القرائن يفسِّرُ التعليقَ النحويَّ كلَّه، على حين لا يفسِّر العاملُ النحويُّ منه إلا قرينة واحدة، هي العلامة الإعرابية.

ب . أن مبدأ تضافر القرائن ييسِّر إدراك العلاقاتِ النحويةَ بما يُحدِّد من الأمور المحسوسة، على حين يفسِح العاملُ النحويُّ الطريقَ أمامَ التخريج والتأويل والتقدير، وهي أمور فردية لا ضابط لها (3) .

---

(1)اللغة العربية معناها ومبناها 231،232.

(2)اللغة بين المعيارية والوصفية 29-53 ، وانظر : اتجاهات البحث في قضية الإعراب 219.

(3) القرائن النحوية واطراح العامل 62.

ج . أن الاعتماد على القرائن في فهم التعليق ينفي عن النحو العربي :

1–كل تفسير ظني أو منطقي لظواهر السياق.

2–كل جدل من نوع ما لَجَّ فيه النحاة حول منطقية هذا "العمل" أو ذاك، وحول أصالة بعض الكلمات في العمل وفرعية الكلمات الأخرى، وحول قوة العامل وضعفه أو تعليله أو تأويله مما ازدحمت به كتب النحو دون طائل يكون تحته.

ويستتبع القول بالقرائن واختياره بديلًا للقول بالعوامل أننا سنكتفي في تحليل الكلمات المعربة بقولنا: مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم فقط، دون قولنا: مرفوع بكذا أو منصوب بكذا إلخ، بل يمكننا إذا أردنا أن نقول مثلًا: "مرفوع على الفاعلية" و"منصوب على المفعولية" وهلمَّ جرا (1) .

وقد تابع تمّام حسّان في القول بنظرية القرائن باحثون آخرون، مؤيدين فكرته ومتبعين مقولاته، ومنهم الدكتور /أحمد علم الدين الجندي ، ففي أثناء وضعه للحدود المركزة، التي تفصل بين نظريتي العامل النحوي وتضافر القرائن النحوية، أو التعليق أو القيم الخلافية وهي بمعنى واحد – قال : " النظرية الجديدة [يقصد تضافر القرائن] تغني عن نظرية العمل والعامل " (2).

والدكتور/محمد حماسة عبداللطيف الذي أثنى عليها، وأكّد أهميتها في عدّة مواضع. فبعد أن درس الجملة العربيّة في مفهومها وصُورِها، أشار

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها 232،233.

(2) في الإعراب ومشكلاته 143 ، علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق 319.

إلى قرائن الجملة، ووصل إلى «أنّ دراسة النحو في إطار القرائن النحويّة يغني عن القول بالعوامل، وماتبعه من تكلف في التقدير وتعسّف في التأويل». وأكّد هذا في موضع آخر، حيث قال: «وصفوة القول أنّه في ضوء دراسة القرائن في الجملة من لفظيّة ومعنويّة تنتفي الحاجة إلى العامل النحوي وما جره من مشكلات في النحو العربي» (1).

ولم تسلم آراء الدكتور تمام في هذه المسألة؛ فتناولها بعض العلماء بالنقد والتوجيه :

- **منها قوله : "إن (التطريز اللغوي)، أو (القيم الخلافية) التي تميز كل باب في السياق عن الأبواب الأخرى، مسئول إلى حد كبير عن رفع محمد، ونصب علي [في نحو: ضربَ محمدٌ عليّاً]، ومعنى ذلك أن القيم الخلافية بين أبواب النحو، سبب في اختلاف حركات الإعراب، فالاختلاف بين وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول في الجملة أدى إلى رفع الأول، ونصب الثاني ....[و] القيم الخلافية إذا أثرت في السياق هذا التأثير، لم يكن هناك داع لافتراض عامل، ومعمول في الجملة.... وليس القول بأثر القيم الخلافية في السياق قولا بنظرية جديدة للعامل؛ لأن القيم الخلافية لا تعمل، وإنما تُرَاعَى، وهي فروق سلبية، لا عوامل إيجابية. وهي، من ناحية أخرى، يمكن أن تنبني عليها نظرية نحوية شكلية تامة، ليس لها ما لنظرية العامل من التناقض، والحاجة إلى التأويل، والتمحك ." (2) .**

---

(1) انظر: اتجاهات البحث في قضية الإعراب 225،226 ، مآخذ المحدثين على النحو العربي 359،360 ، نقلا عن (العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث) .

(2) مناهج البحث في اللغة 206 ،207.

يقول الدكتور /أحمد علم الدين الجندي : يفهم من كلام الدكتور تمام أن القيم الخلافية تحلّ محلَّ العامل في النحو القديم، وأن حركات الإعراب عنده من تأثير القيم الخلافية، فكيف إذن يرفض تأثير العامل، ومع ذلك يقبل بتأثير القيم الخلافية، فيكون بذلك قد استبدل تأثيراً بتأثيرٍ. ثم هو يرى ان القيم الخلافية لا تعمل، وإنما تُراعى، وهي فروق سلبية، لا عوامل إيجابية، فالأسلوب عنده يظهر عليه التناقضُ؛ فإذا كانت لا تعمل، فكيف تُراعى ؟، وإذا كانت تُراعى، فكيف تكون سلبية ؟ (1) .

• ومنها أيضا قوله : " وفي رأيي –كما كان في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال– أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجههٍ كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية " (2) .

فغريب منه أنه يقرن هذا الرأي بعبد القاهر الجرجاني، مما يوحي بأن الجرجاني يعدّ العامل خرافة، وهذا مجانب للصواب، فقد اعتمد الجرجاني عليه في بناء نظريته، يقول:"لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادا ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه وجعله فاعلا له أو مفعولا، أو يريد منه حكما سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ

(1) انظر: في الإعراب ومشكلاته 141،142 ، علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق 317.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها 189.

أو خبرا أو صفة أو حالا " (1) ، وقال أيضا : " وإن أردتَ أَظْهرَ أمراً في هذا المعنى، فانظر إلى قولِ إبراهيمَ بنِ العَبّاس:

فلَوْ إذْ نَبَا دَهرٌ، وأَنْكَرَ صاحبٌ وسُلِّطَ أعداءٌ، وغابَ نَصيرُ
تكونُ عنِ الأهوازِ داري بنَجْوةٍ ولكنْ مَقَاديرٌ جَرَتْ وأُمورُ
وإنّي لأَرْجو بَعْدَ هذا محمَّداً لإفضَلِ ما يُرجى أخٌ ووَزيرُ

فإنك تَرى ما ترى من الرَّوْنَقِ والطَّلاوة، ومن الحسن والحلاوة، ثم تتفقد السبب في ذلك، فتجده إنما كان من أجلِ تقديم الظرفِ الذي هو "إذْ نَبَا" على عاملهِ الذي هو "تكونُ" (2)

هذا كلامه في دلائل الإعجاز، الذي أشار الدكتور /تمام إلى أنه استقى منه أفكاره، التي بنى عليها نظريته . والاغرب حقا ألا يشير إلى منهج عبد القاهر في مصنفاته النحوية الأخرى، كالمقتصد والجُمَل ، التي انتهج فيها نهج النحويين في العامل، ويتملكُك العجب حتى لا يفارقك، أن تعلم أن عبد القاهر قد ألف كتابا خصه بالعامل النحوي ، سمَّاه (العوامل المائة) ، قال في صدرِه: " العوامل في النحو: مائة عاملٍ، وهي تنقسم إلى قسمين: لفظية ومعنوية. فاللفظية منها تنقسم إلى قسمين: سماعية وقياسية، فالسماعية منها أحدٌ وتسعون عاملاً، والقياسية منها: سبعةُ عواملٍ، والمعنوية منها عددان، فالجملة مائةُ عاملٍ " (3) . وعلى كثرةِ ما رُدِّد اسمُ عبد القاهرِ في مصنفاتِ الدكتور/تمام، التي عالج فيها نظريته،

(1) دلائل الإعجاز 410 ، وانظر: نظرية القرائن في التحليل اللغوي 288 .

(2) دلائل الإعجاز 86.

(3) العوامل المائة 39،40.

لم تجد صدى لمؤلفاته الأخرى سالفة الذِّكر، وبخاصة كتاب (العوامل المائة)، فلمْ يُخبرنا الدكتور تمام مثلا أن عبد القاهر قد ناقض نفسه في مؤلفاته التي تكلم فيها عن المعنى النحوي، أو أنه رجع عن رأيه أو ما شابه ذلك .

ولذلك نستطيع القول : فرقٌ بين أن تقرأ النحو في كُتُبه التي ارتبطت بالغاية الأساس لنشأتهِ، وهي الغاية التعليمية، وبين أن تقرأ مباحثه في كتب علم المعاني، عند البلاغيين الذين يحتكمون إلى الذوق غالباً، فـ" العلمين قد تكاملا في بيان المعاني التركيبية " (1) ، مع التأكيد على أن المعنى لم يكن غائبا في أذهان النحويين عند التصنيف؛ فالإعراب عندهم فرع المعنى .

غير أن تقدم الزمن، وطول العهد بالدراسة النحوية، والتخصص فيها، وإرادة الاستمرارِ لها، وموسوعية الثقافة، وتطور العلمِ _ أمورٌ أدَّت مجتمعة إلى جعل دراسةِ النحوِ نفسها هدفاً وغايةً، فوجدت نظرية العاملِ مع بقيةِ المسائلِ النحويةِ من التفريع العقليِّ، والتشعُّبِ في البحثِ، وكثرةِ الخلاف – مانُنْكِره في كتبِ الشرَّاحِ والمتأخِّرين (2) .

- **ومنها تلك الصعوبة التي لا حظها غيرُ واحدٍ من اللغويين في نظرية تضافر القرائن بالقياس إلى نظرية العامل؛ يقول الدكتور/ أحمد علم الدين**

---

(1) الجهود النحوية والصرفية في مجلة المجمع القاهري من نشأتها سنة (1934م) حتى سنة (2000م) 100، نقلا عن الدكتور البنا في بحثه (العامل والمعنى النحوي).

(2) الجهود النحوية والصرفية في مجلة المجمع القاهري من نشأتها سنة (1934م) حتى سنة (2000م) 100، نقلا عن الدكتور محمد حماسة في كتاب (العلامة الإعرابية).

الجندي :" ومع اعترافنا بأن صاحب نظرية القرائن يضع أساس مذهبٍ كاملٍ ناضجٍ في النحوِ، إلا أنه غير مُيَسَّرٍ إلا للموهوبين؛ إذ يحتاج إلى نوعٍ من البصرِ النافذِ، والحِسِّ اللغويِّ " (1) .

ويقول الدكتور/أحمد سليمان ياقوت: " قرائن التعليق من الكثرةِ بحيثُ يبدو العاملُ بمقارنتها شيئاً سهلا ميسوراً " (2) .

وبين تردد قضية (العامل) بين القبول والرفض بين اللغويين العرب، قدامى ومحدثين، تعود النظرية لاحتلال مكانتها في المنهج التحويلي، وهو منهج (تشومسكي) الذي يربط (البنية العميقة) بـ (بنية السطح)، والبنية العميقة عنده تُمثِّل العملية العقلية في اللغة، ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي، وإنما باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة ، يقول الدكتور/ عبده الراجحي : " والحق أن قضية العامل في أساسها صحيحة في التحليل اللغوي، وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعدُ كثيراً عن الصورة التي جاءت في النحو العربي.

والتحليل النحوي عند التحويليين يكاد يتجه إلى تصنيف العناصر النظمية وفقاً لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة ينبغي على الدارسِ أن يعرفها ابتداءاً، وتكاد المصطلحات التي يستعملها التحويليون لا تختلف عن كلامِ العرب القدماءِ " (3) .

---

(1) في الإعراب ومشكلاته 144، علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق 320 .

(2) ظاهرة الإعراب وتطبيقها في القرآن الكريم 84.

(3) النحو العربي والدرس الحديث 148،149 ، وانظر: في الإعراب ومشكلاته 140 .

وعندما وصلت آثار التوليدية التحويلية – كما يقول الدكتور حسن الملخ – إلى بعض المحدثين حصل ما يشبه الانقلاب؛ فحسان الذي كان يقول سنة 1957:"نرجو أن نكون قد بينا فساد العامل في النحو، بل فساد التعليل الذي هو أصل العامل" (1) عاد عن شيء من رأيه سنة 1978 ، وقال "يبدو أن النموذج التحويلي يمكن أن يطبق على اللغة العربية ، ويمكن للغة العربية أن يعاد وصفها ألسنيا من خلاله" (2) ، وذهب في سنة1984 إلى أبعد من ذلك فقال:" من مظاهر الطاقة التفسيرية في النحو العربي ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته"(3) .

(1) اللغة بين المعيارية والوصفية 57 .

(2) وحدة البنية واختلاف الأنظمة 56.

(3)نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين 227

المبحث الرابع

نظرية القرائن في الميزان

سبق الحديث عن فكرة (القرائن النحوية) عند الدكتور تمام حسان، وتأكيده أن درس النحو لا يمكن أن يتم إلا في إطارها، واتخذ من المنهج الوصفي أداة للعلاج، ففي نظره لابد من توجيه النحو وفق النموذج الوصفي التطبيقي الذي رسمه لمعالجة آراء النحاة، التي شابها كثير من القصور والاضطراب، قال في فاتحة كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) الذي فصل فيه فكرته تفصيلا وافياً : " والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث ، أن أُلقي ضوءا جديدا كاشفا على التراث اللغوي كله ، منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة " (1) . وقد أكد على ذلك غير مرة، وفي أكثر من مؤَلَّف، قال: " " كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يُعنى أولا وأخيرا بالإجابة عن(كيف) تتم هذه الظاهرة أو تلك فإذا تعدّى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن(لماذا) تتم هذه الظاهرة أو تلك لم يعد هذا منهجا علميا ؛بل لا مفرّ من وصفه بالحدس والتخمين" (2) ، فاللغة عنده موضوع من موضوعات الوصف كالتشريح ، لا مجموعة من القواعد كالقانون (3) .

(1) اللغة العربية معناها ومبناها 10، وانظر: الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة 275.

(2) اللغة بين المعيارية والوصفية 50.

(3) السابق 24، وانظر ص 28.

وقد اقتفى الدكتور تمام في نظريته تلك أثر أستاذه (1) (فيرث) (2) العالم الإنجليزي ، و رائد نظرية السياق (context theory) ، التي تقوم على تحليل اللغة في ضوء الموقف الكلامي ، من حيث علاقته بالمتغيرات في العالم الخارجي ، ومن خلال تضافر المستويات اللغوية المحتلفة ، و رأى أن الاهتمام بالمعنى لا يأتي إلا عن طريق الاهتمام بأمرين : الأول : السياق المقامي (cotext situate) ، والثاني : السياق المقالي (verbal context) (3) .

وهذه الفكرة قد عالجها عُلماءُ اللغة قديما ، من خلال إدراكهم أثر السياق في فهم الحدث اللغوي (4) ، إلا أن فيرث قد توسع في معالجتها ، بحيث كونت نظرية لغوية متكاملة ، واستطاع تلميذه تمام حسان بذكائه اللغوي أن يربط بين هذه النظرية (نظرية السياق عند فيرث) ، والتعليق عند عبد

---

(1) كثيرا ما كان يعبر الدكتور تمام عن فيرث بـ(أستاذي). انظر مثلا : مناهج البحث في اللغة217 .

(2) فيرث **J R Firith** أستاذ علم اللغة في جامعة لندن في الفترة من عام 1944 حتى عام 1956م، وهو صاحب نظرية سياق الحال **Context of situation** ومؤسس المدرسة الإنجليزية الاجتماعية في علم اللغة. انظر : علم اللغة مقدمة للقاريء العربي 6 هامش 2.

(3) النحو العربي بين نحو الجملة ونحو النص 189، وانظر: السياق وأثره في بيان الدلالة 110، علم اللغة مقدمة للقاري العربي 251-253.

(4) انظر: أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية 12 وما بعدها.

القاهر الجرجاني ، وانتهى هذا التأثير عنده بالمنهج الوصفي الوظيفي الذي بنى عليه فكرة القرائن (1) .

وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى أن الدكتور تمام قد استقى القيم الخلافية (differential values) التي أقام عليها نظامه من بنيوية فرديناند دي سوسير (2) ، فعنده يقوم النظام على جملة من القيم الخلافية التي تميز الوحدة اللغوية عن غيرها ، وتمثل هذه القيم جملة من السمات التي تختلف فيها وتتقابل سائر عناصر النظام ، يقول دي سوسير : " ليس في اللغة إلا الاختلافات ،بل يمكن أن نذهب إلى أبعد من ذلك ن فوجود اختلاف ما يفترض بصورة عامة وجود عناصر إيجابية ،أما في اللغة فإنك لا تحدد إلا الاختلافات بدون وجود لعناصر إيجابية ، فسواء اتبرت الدالّ أو المدلول ،فإنك لن تجد في اللغة أفكارا ولا أصواتا وجودها سابق لوجود النظام،إنما تجد فيها اختلافات متصورية ،وأخرى صوتية نابعة من النظام"(3) .

---

(1) نظرية القرائن في التحليل اللغوي 287 ، وانظر : العربية وعلم اللغة البنيوي 240 .

(2) فرديناند دي سوسير **(Ferdinand de Saussure)** عالم سويسري من أشهر علماء اللغة في العصر الحديث يعتبر الأب والمؤسس لعلم اللغة الوصفي ، ت1913م . انظر : الجهود النحوية والصرفية في مجلة المجمع القاهري من نشأتها سنة (1934م) حتى سنة (2000م) 125 هامش (2) ، المدارس اللسانية المعاصرة 71.

(3) انظر : الجهود النحوية والصرفية في مجلة المجمع القاهري من نشأتها سنة (1934م) حتى سنة (2000م) 125 ، المدارس اللسانية المعاصرة 28 ، وانظر كذلك : اللغة بين المعيارية والوصفية 118.

وقد اختلفت الآراء حول نظرية القرائن اختلافا كبيرا ؛ حيث نالت النظرية رضا كثير من الدارسين ممن تناولوا القرينة في أبحاثهم ، يقول الدكتور أحمد علم الدين الجندي : " ونظرية تضافر القرائن النحوية فكرة محكمة الوضع ،متكاملة الجوانب، هزت الدراسات الأصولية في النحو هزا عنيفا، وفُسِّرت بها بعض القراءات التي خرجت عن سنن العربية، وكذلك الحديث النبوي الشريف .وحسبُ الأستاذ أنه التقط هذه الفكرة من ثنايا التراث العربي، فكانت أجرأ محاولة عرفت في العصر الحديث (1) ، لقد كانت رؤية للنظام العربي كله ،صاغها في قالب جديد ومنهج رائد " (2) ، ووصفها في موطن آخر بأنها " أخطر عملية في النحو العربي منذ سيبويه وحتى الآن " (3) ، وأنها " تنفي عن النحو ما وقع فيه من القول بالحذف والإضمار والتأويل والتعليل، والأصل والفرع، والحكم بالشذوذ والندرة، والضعف والقوة، والضرورة وتعدد الأوجه الإعرابية، وتفسره في ضوء مبدأ (تضافر القرائن) ، وقد كانت الظواهر السابقة من أسباب تضخم النحو وتشعبه، وثقل كاهله، وقد عالجها الدكتور تمام تحت مبدأ (الترخص) ، فردّ إليها اعتبارها، وحلَّ جزءا كبيراً من مشكلات النحو " (4)

.

(1) هكذا وصفها صاحبها الدكتور /تمام؛ حيث قال : "وهذا التطبيق الجديد للنظرة الوصفية في هذا الكتاب يعتبر -حتى مع التحلي بما ينبغي لي من التواضع- أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبويه وعبد القاهر " اللغة العربية معناها ومبناها 10.

(2) من قضايا الفكر الأصولي وأثره في تيسير النحو العربي 44.

(3) في الإعراب ومشكلاته 146.

(4) السابق 144، علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق 319.

ويوافقه أيضا الدكتور مصطفى حميدة فيعدُّها " أهم المحاولات لفهم النظام اللغوي للعربية، وأبعدها أثرا؛ لأنها أول دراسة في تاريخ النحو العربي كله تُقيم منهجها على أساس فكرة التعليق ، فحوَّلت الدرس النحوي بهذا من منهجه اللفظي المتمثِّل في الإعراب القائم على فكرة العامل ، إلى منهج قرائن التعليق الذي يضع المعنى في المقام الأول " (1)

ثم يتابع قائلا : " ولعل أهم ما قُدِّم من تلك النظرية للدرس اللغوي بعامة ، وللدرس النحوي بخاصة ، أنها نظرت إلى اللغة نظرة شاملة متكاملة، فكشفت عن العلاقات التي تربط بين أنظمة اللغة الثلاثة ، النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي، وما ينتج عن تفاعلها من المعنى الوظيفي، ثم كشفت عن العلاقات التي تربط بين تلك الأنظمة الثلاثة بقائمة الكلمات في المعجم اللغوي للعربية، ثم ربطت المقال المستخرج من كل هذا بمعنى المقام "(2). كما بيَّن أن هذه الدراسة – وإن كانت تُمثل منعطفا هاما وخطيراً في درس بناء الجملة – ، فإن أهم ما جاء فيه – حسب رأيه – هو التفريق بين القرائن المعنوية واللفظية؛ لأنه يُمثل فصلا بين مفهوم المعنى ومفهوم المبنى، وقد كانت تلك معضلة تعوق الباحثين عن الوصول إلى الطريق الصحيح لدراسة الجملة " (3).

بينما يراها الدكتور عبد الوارث مبروك قد " أعطت للنحو مفهومه ومكانه الصحيح بين أنظمة العربية، فلم يَعد مقصورا على درس ظواهر الإعراب والبناء فقط، ولا حتى علما خاصا بدراسة الأبواب، أو ما يسميه المؤلف "

---

(1) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية 67، وانظر : " أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط 16 .

(2) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية 68.

(3) السابق: الصفحة ذاتها .

المعاني النحوية الخاصة " ، كما هو الغالب على المنهج التقليدي في دراسة النحو، وإنما أصبح نظاما يتناول ذلك كله، ويتعداه إلى ما هو أهم وألزم للتركيب اللغوي، من حيث بناؤه وفهم مدلوله معاً " (1) .

أما الدكتور حلمي خليل فيذهب إلى أنها " دراسة نقدية مع إعادة ترتيب، ولكن شمولها وإعادة الترتيب وفق المنهج البنيوي الوصفي، الذي يجعلها تنفرد بميزات خاصة عن الدراسات الوصفية الأخرى، التي كانت غالبا تكتفي بالنقد دون محاولة إعادة الترتيب، أو تكتفي بتناول جزئيات أو جوانب محددة من مستويات اللغة العربية، ولا تنظر هذه النظرة الشاملة التي نراها في كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) " (2) .

ويعدُّها الدكتور /عطا محمد موسى " أول دراسة متكاملة على المنهج الوصفي، أعاد صاحبه من خلاله درسَ النحو العربيِّ القديم من منظورٍ وصفيٍّ، في وقت اكتفى فيه الآخرون – ممن أذاعوا في الناس أنهم وصفيون – بملاحِظ لا ترقى إلى مرتبة الأعمال الكاملة " (3).

وبإنعام النظر في النصوص السابقة، يمكن أن نستخلص منها الأسباب التي استند إليها أصحابها في جعلهم نظرية القرائن في صدارة المحاولات الإصلاحية التي تناولت النحو العربي بالنقد والتوجيه :

---

(1) في إصلاح النحو العربي 176.

(2) العربية وعلم اللغة البنيوي 240، وذكر قريبا من ذلك الدكتور/عبد الرحمن حسن العارف في بحثه (تمام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية) منشور ضمن كتاب (تمام حسان رائدا لغويا) ص18، وانظر كذلك : العربية والوظائف النحوية 50،51.

(3) مآخذ المحدثين على النحو العربي 367 ، نقلا عن (مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين) .

1. نظرتها الشمولية لأنظمة اللغة الصوتية والصرفية والنحوية، وعلاقة بعضها ببعض.

2. قيامها على نظرية التعليق التي تضع المعنى في المقام الأول.

3. أنها لم تكتف كسابقاتها بالنقد، أو بتناول جزئيات محددة من مستويات اللغة.

4. مزاوجتها بين المعنى والمبنى.

5. أنها تخطت الغاية التعليمية، واتسع أفقها لتعالج مسائل العلم المتصلة بوظيفة النحو البحثية، وغاياته الأكاديمية (1).

وأقول: رغم ما سبق من أسباب لها وجاهتها، اعتمدها أصحابها في تقديم نظرية القرائن على غيرها من محاولات الإصلاح، إلا أنهم متفقون على أن صاحبها قد التقط خيوطها من ثنايا التراث العربي واستطاع أن يطور ويعيد الترتيب والصياغة، في ضوء أحد مناهج البحث اللغوي الحديث ، وهو المنهج الوصفي .

وفي مقابل ما سبق فهناك من يرى أن نظرية القرائن لم تكشف عن أي تجديد حقيقي في مقاربة اللغة العربية (2)، وأنه ليست نموذجا يقف بإزاء النموذج البصري (3) ، وأن الدكتور " تمام حسان لم يأت بجديد إلا بأن سمّى مقتضيات العامل قرائن وجعل لكل قرينة اسما، فهو عمل تصنيفي لا

---

(1) تمام حسان رائدا لغويا 19،20 ،نقلا عن الدكتور سعد مصلوح في (العربية من نحو الجملة إلى نحو النص) .

(2) تمام حسان رائدا لغويا 20 ، نقلا عن الدكتور مصطفى غلفان في كتابه (اللسانيات العربية الحديثة) .

(3) العربية وعلم اللغة البنيوي 240 .

غير " (1(، وأن النظرية " في الحقيقة لم تأتِ بجديد سوى التسميات والاصطلاحات التي كانت مفهوماتها معروفة وملحوظة في كتب النحويين الذين اعتمدوا في دراساتهم على نظرية العامل " (2(.

وبعيداً عن تلك الأحكام الإجمالية، سيقف البحث وقفات منفصلة بشيء من التفصيل مع أهم المآخذ التي أثارها اللغويون تجاه نظرية القرائن.

لكن وقبل أن أبدأ في الحديث عما كُتِب أود أولا أن أُسَجِّل جانباً مضيئا في شخص الدكتور تمام، لا يستطيع باحثٌ منصفٌ أن يُغفله، فقد فتح صدره برحابة واتساع أفق للنقد البناء الذي وجهه بعض المهتمين بالبحث العلمي النحوي تجاه نظريته، فاستجاب لبعضه، بإضافة ما يُكمل ما قد بدا من نقص في بعض أركان النظرية، بل وعدل عن بعض آرائه بالكلية(3).

فمن النوع الأول استجابته لتلك الملاحظة العلمية البناءة التي أبداها كثير من الباحثين ، من أن نظريته في القرائن النحوية لم تعُد مجالا للتنظير، وأنها تفتقر إلى التطبيق العلمي والعملي على أبواب النحو جميعها على هديٍ من فكرته؛ حتى يُكتب لها الخلود والبقاء (4) ، فكان ذلك مدعاة لتأليف كتابه (الخلاصة النحوية) الذي قال في مقدمته معترفا بذلك : " وكان مما قرأته من نقدٍ أن النظرية لا تصدقُ إلا من خلال التطبيق،

(1) الموازنة بين نظرية العامل وتضافر القرائن 42 .

(2) السابق 43 .

(3) العربية وعلم اللغة البنيوي 240، وذكر قريبا من ذلك الدكتور/عبد الرحمن حسن العارف في بحثه (تمام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية) منشور ضمن كتاب (تمام حسان رائدا لغويا) ص18.

(4) في الإعراب ومشكلاته 144.

وكانت النتيجة هذه الخلاصة النحوية " (1) .أما رجوعه عن بعض آرائه فيما يخص نظرية القرائن ، فسيعرض له البحث في حينه إن شاء الله تعالى .

الوقفة الأولى :

ذكر الدكتور/ عبد الهادي الفضلي أن " النحاة لم يهملوا مراعاة القرائن عند تحديدهم لمعاني النحو الوظيفية، لكنهم لم يخصوها ببحث مستقل،

(1) عرض الدكتور /عبدالرحمن العارف نموذجا لهذا الجانب الوضَّاء في شخصية الدكتور تمام ؛ حينما عدل عن بعض آرائه التي كان قد أعلنها في شرخ الشباب ومَيْعةِ الصبا؛ وذلك مناصرته لدعوة عبد العزيز فهمي في إصلاح الكتابة العربية، عن طريق طرح الحروف العربية جانباً، واستخدام الحروف اللاتينية في موضعها، واقتراحه هو اشتقاق رموز من الأبجديتين الإغريقية واللاتينية، فأطلعه الدكتور عبد الرحمن العارف على مقالة للدكتور/ حسام النعيمي (العراق) بعنوان (الكتابة الصوتية) ، ينتقد فيها رأي الدكتور تمام السابق ، ويرى أن اقتراحه يُفضي إلى هجر اللغة العربية، واصطناع لغات أوربا . وحينما قرأ المقالة أخبره بأن ما صدر عنه في تلك الفترة المبكرة من حياته العلمية لا يُمَثل رأيه في الوقت الحاضر، وأن ذلك كان من اندفاع الشباب والحماس لكل ما هو جديد، وذكر أنه سيطَّرح هذا الرأي ويتلافاه في الطبعة الجديدة لكتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية) . وبالفعل تم تحقيق هذا؛ حيث خَصَّص لهذه القضية مقدمة الطبعة الرابعة من الكتاب الصادرة عام 1421ه-2001م ، عان عالم الكتب بالقاهرة، وأعلن صراحة عدوله عن هذا الرأي . انظر: مقدمة كتاب (تمام حسان رائداً لغويا) 9، مقدمة الطبعة الرابعة لكتاب (اللغة بين المعيارية والوصفية) 10، مجلة المورد العراقية المجلد السدس عشر ، العدد الأول ص5وما بعدها .

ولكن آراءهم مبثوثة في ثنايا التطبيقات الإعرابية " (1) ، وقد أفاض البحث في الحديث عن ذلك في المبحث الأول (القرينة وتأصيل المصطلح) ، وقد أشار الدكتور تمام نفسه إلى هذا بقوله : إن " النحاة في انشغالهم بالعامل لم يستطيعوا تجاهل القرائن الاخرى، فراحوا يُلِمُّون بالإشارة إليها إلماماً خفيفا كلما دعا الأمر إلى ذلك، ولم يسلكوها في نظامٍ واحد " (2) . ثم تابع قائلا: " كما لم يبينوا – أي: النحاة – تضافرها للكشف عن المعنى النحوي " (3). لكن الواقع أن النحاة أدركوا حتمية اجتماع عدة قرائن للاستدلال على المعنى النحوي؛ فإذا انعمنا النظر في تعريفات النحاة مثلا للأبواب النحوية، فسترى أنهم لم يُغفلوا مراعاة هذه الظاهرة في تعريفاتهم، وكأنهم كانوا يشعرون بأنّ معرفة الباب النحوي لا تكتمل إلا بمراعاة جملة من القيود اللفظية والمنطقية ، وقد أقاموا هذه التعريفات على صورٍ، لا يكاد الناظر فيها يشك في أنهم يستشعرون أغلب تلك القرائن (4) .

ونظرة سريعة لتعريفاتهم للفاعل مثلا لتؤكد ذلك ، فقد عُرِّف بأنه " المسند إليه فعل تام، مقدم، فارغ، باق على الصوغ الأصلي، أو ما يقوم مقامه " (5) ، أو أنه "اسم صريح ظاهر أو مضمر، بارز أو مستتر، أو

---

(1) اتجاهات البحث في قضية الإعراب 230، مآخذ الحدثين على النحو العربي 360،361 ، نقلا عن الدكتور/عبدالهادي الفضلي في(دراسات في علم الإعراب) ، وانظر : مؤشرات العمل النحوي بين القدماء والمحدثين 13،14

(2) القرائن النحوية واطراح العامل62.

(3) السابق الصفحة نفسها.

(4) انظر: الموازنة بين نظرية العامل وتضافر القرائن 41.

(5) شرح الكافية الشافية 576/23 .

ما في تأويله – أي: الفعل – ، مقدم – أي الفعل– وما في تأويله ، على المسند إليه، أصلي المحل في التقديم، وأصلي التقديم " (1) . فإن كلَّ حدٍّ من هذه الحدود يضم عدداً من القرائن التي يُعرف بها بابُ الفاعل(2).

وقد أشار ابن خلدون – وإن لم ينتظم في سلكِ النحاة – إشارات واضحة إلى تضافر القرائن لبيان المعنى في غير موطن من تاريخه؛ حيث قال تحت عنوان (الفصل السابع والأربعون في أن لغة العرب لهذا العهد مستقلة مغايرة للغة مضر وحمير): " وذلك أنّا نجدها في بيان المقاصد والوفاء بالدّلالة على سنن اللّسان المضريّ ولم يفقد منها إلّا دلالة الحركات على تعيّن الفاعل من المفعول فاعتاضوا منها بالتّقديم والتّأخير وبقرائن تدلّ على خصوصيّات المقاصد. إلّا أنّ البيان والبلاغة في اللّسان المضريّ أكثر وأعرق، لأنّ الألفاظ بأعيانها دالّة على المعاني بأعيانها. ويبقى ما تقتضيه الأحوال ويسمّى بساط الحال محتاجا إلى ما يدلّ عليه. وكلّ معنى لا بدّ وأن تكتنفه أحوال تخصّه فيجب أن تعتبر تلك الأحوال في تأدية المقصود لأنّها صفاته وتلك الأحوال في جميع الألسن أكثر ما يدلّ عليها بألفاظ تخصّها بالوضع. وأمّا في اللّسان العربيّ فإنّما يدلّ عليها بأحوال وكيفيّات في تراكيب الألفاظ وتأليفها من تقديم أو تأخير أو حذف أو حركة أعراب. وقد يدلّ عليها بالحروف غير المستقلّة " (3). وليست الأحوال والكيفيات في تراكيب الألفاظ إلا القرائن، التي منها التقديم والتأخير، وهي قرينة الرتبة، والحذف وهو مظهر من قرينة التضام،

---

(1) شرح التصريح 392/1 .

(2) انظر : المعنى وظلال المعنى 352،351 ، أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط 18،17 .

(3) تاريخ ابن خلدون 766 .

وحركة الإعراب، وهي قرينة العلامة الإعرابية، والحروف غير المستقلة، وهي قرينة الأداة (1).

وقال في موطن آخر، وهو يتحدث عن الدلالة: " ولا عبرة بقوانين النّحاة في ذلك. وأساليب الشّعر وفنونه موجودة في أشعارهم هذه، ما عدا حركات الإعراب في أواخر الكلم، فإنّ غالب كلماتهم موقوفة عندهم الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر بقرائن الكلام لا بحركات الإعراب " (2).

فكلامه صريح هنا بأن حركات الإعراب قد يستغنى عنها – في الدلالة على المعنى – بالقرائن (3) .

الوقفة الثانية :

أغفل الدكتور/تمام عند حديثه عن القرائن – المعنى المعجمي (اللغوي) إغفالاً تاما ، فلم يجعل له أي أثر في الإعراب والمعنى التركيبي ، صرح بذلك في قوله : " إن المعنى على مستوى النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي هو معنى وظيفي، أي: إن ما يُسَمَّى المعنى على هذا المستوى هو في الواقع وظيفة المبنى التحليلي، ثم يأتي معنى الكلمة المفردة "المعنى المعجمي"، وما يكون بمجموع هذين المعنيين مضافًا إليهما القرينة الاجتماعية الكبرى التي نرتضي لها اصطلاح البلاغيين "المقام "context of situstion"، وكل ذلك يصنع "المعنى الدلالي".

(1) علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق 293 .

(2) تاريخ ابن خلدون 806،807 .

(3) علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق 293 .

وإذا اتضح المعنى الوظيفي المذكور أمكَنَ إعراب الجملة دون حاجة إلى المعجم أو المقام، ذلك بأن وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية "التعليق"، والذي يؤدي إليه هذا الفهم بالضرورة هو التسليم بأننا لو أبحنا لأنفسنا أن نتساهل قليلًا في أمر التمسُّك بالمعنى المعجمي فكوَّنَّا نسقًا نطقيًّا من صورة بنائية عربية لا معنى لها من الناحية المعجمية، لأمكن لنا أن نعرب هذا النسق النطقي " (1) .

وتأكيداً لهذا جاء بنصوص هُرائية منظومة من ألفاظ لا معنى لها ، ثم أعربها إعرابا كاملا؛ اعتمادا منه على ما أطلق عليه اصطلاحاً (المعنى الوظيفي) ، فهذا المعنى يحدد الفهم صوتيا ، من حيث إن المبنى إطارٌ شكليّ يتحقق بالعلامة ، ونحويا من حيث إن العلامة السياقية تكشف لنا عن ترابط المباني، التي تحققت بالعلامات في سياق النص. أما ما فوق ذلك من معنى الكلمة المفردة أو معنى المقام، أي: المعنى الدلالي الكامل، فذلك ما لا يوصل إليه بواسطة المبنى فقط (2) .

ومن أقوى الردود على الدكتور/تمام في هذه القضية – نصٌّ نفيس للدكتور/أحمد سليمان ياقوت؛ نعى فيه على الدكتور/تمام فصله المعاني الوظيفية عن المعاني المعجمية، مبينا فساد ذلك من كلام الدكتور تمام نفسه؛ قال معلِّقا على البيت الهرائي الذي أورده الدكتور/ تمام :

قَاصَ التَّجِينُ شِحَالَه بِتَرِيسِهِ فاخِي فَلَمْ يَسْتَفِ بِطَاسيةِ الْبَرَنْ

(1) اللغة العربية معناها ومبناها 182.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها 183،184، القرائن النحوية واطراح العامل39،40، وانظر : دفاع عن القرآن الكريم 173،174.

قاص: كيف ندرك أنها فعل ماض، دون أن نعرف معناها، أليس ممكناً أن تكون اسم فاعلٍ من قصا يقصو، إذا تباعد .

التجين: ثم كيف نُعربُ هذا اللفظ فاعلا دون أن ندري ما هو الحدث الذي أسنِد إليه ؟ ، اليس من الممكن أن يكون مضافاً إلى (قاص)، أي: (قاص التجينِ)، دون أن يتغير الوزن .

شحاله: كيف نحكمُ بأنها كلمة واحدة ؟، وبأنه منصوب على المفعوليةِ ؟، والضمير مضاف إليه، أليس من الممكن أن تكون ثلاث كلماتٍ ؟، (شحا) (له) جار ومجرور .

بتريسه: جار ومجرور، والضمير مضاف إليه !! كيف نعرف أن الباء حرف جر، دون أن نعرف معنى (تريس)؟ أليس ممكنا أن تكون الباء من أصل الكلمة؟، ثم إذا كانت جارا ومجروراً، فبأيِّ فعلٍ نعلقها؟، ونحنُ لا نعرفُ معناها ولا معنى الفعلِ !.

الفاخي: صفة، و (تريس) موصوف، كيف يكون ذلك دون أن نعرف معنييهما؟، أليست الصفة جزءا من ماهيات الموصوف؟، عندما نقول: الإنسان حيوانٌ ناطقٌ، فـ (ناطق) هذه صفة الحيوان، أي أن النطق من ماهيات هذا الحيوان، أو من جوهره، ونحن لم نُعربها هذا الإعراب إلا بعد أن عرفنا معنى (ناطق)، ومعنى (حيوان)، فكيف نحكم على (التريس) و (الفاخي) بالموصوف والصفة، دون أن نعرف معنييهما؟ . وهكذا إذا مضينا إلى آخر الشوط (1) .

وقد عاب هذا المسلك أيضا على الدكتور تمام كثير من اللغويين، مستنكرين أن نجرد الوحدة المعجمية من امتداداتها أو علاقاتها بالمفردات

(1)ظاهرة الإعراب وتطبيقها في القرآن الكريم 82،83.

اللغوية الأخرى، ومن أثرها الكبير في تحقيق التوافق وإظهار الانسجام بين مفردات الجملة في السياق، وهو ما يمكن تلمسه بوضوح في تتبع مظاهر التوارد المعجمي، الذي يمثل الجانب المعجمي لقرينة التضام (1) .

فها هو ذا الدكتور /محمدحسن جبل يصف ما أقرَّه الدكتور تمام من إغفال أثر المعنى المعجمي في الإعراب بـ (الخطأ الكبير)، موضحا أن المعاني اللغوية للمفردات تؤثر في الإعراب من أربعة سُبُلٍ :

أ . أن المعنى المعجمي للفعل هو الذي يقضي بكون ذلك الفعل لازما أو متعديا، وهذا بالطبع يوجه علامات الجملة؛ بحيث يكون فيها فاعلٌ فقط إن كان لازماً، وفاعل ومفعول إن كان متعدياً، وهذا أثر إعرابي أساسي(2) .

ب . أن المعنى المعجمي هو الذي يتحكم أحيانا في تعيين الفاعل والمفعول، إذا كان معنى الفاعل والمفعول يقضي بذلك، كما في : أكل زيدً الرغيفَ، وتظهر قيمة ذلك حين التجاوز في الرتبة مثل : اكل الرغيفَ زيدٌ؛ أو الرغيفَ أكلَ زيدٌ (3) .

ج . أنه إذا قُصِد بالفعل أو ما يعمل عمله معنى غير معناه الأصلي، فإن تركيب الجملة يجري على حسب المعنى المقصود الأصلي، من حيث التعدي واللزوم، ومن حيث الحرف الذي يُعدَّى به، نحو قوله تعالى : " أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ " (4) ، هنا ضُمِّن (الرفث) معنى

---

(1)القرينة المعجمية وأثرها في توجيه المعنى 281، وانظر : الموازنة بين نظرية العامل وتضافر القرائن 48.

(2)انظر: دفاع عن القرآن الكريم 129، 174.

(3)دفاع عن القرآن الكريم 130، 174.

(4)البقرة 187.

(الإفضاء) فعُدِّي بـ(إلى) ، وإنما أصل (الرفث) أن يُعَدَّى بالباء ، فيقال: رفث بامرأته ومعها (1) .

د- أن المعنى المعجميّ يوجه إلى تكييف الموقع الإعرابيّ – أي: التركيبي – في حالة المكملات، وعند الالتباس ، كما في قولهم : عُدتُ مريضاً ، وقولهم : عُدتُ سليماً ، فالفعل (عاد) في المثال الأول بمعنى زيارة المريض ، فكلمة (مريضا) مفعول به، في حين أن كلمة(صحيحاً) في المثال الثاني هي خبر (عاد)؛ لأنها فيه بمعنى (صار) ، أو هي حال إن كانت (عاد) بمعنى (رجع) ، ولا يجوز أن يُحمل على معنى الزيارة؛ لأن استعمال (عاد) في الزيارة خاصٌّ عُرفاً بالوضع على المريض (2) .

والباحث/أحمد خضير السعيدي الذي اختص القرينة المعجمية ودورها في توجيه المعنى ببحث مستقل، يرى أن القرينة المعجمية من خلال التوارد المعجمي تُبْرِزُ أن للمفردة اللغويةِ ارتباطها الدلالي، وامتداداتها العلائقية التي يتجسد جانب كبير منها ضمن أصناف سميت بـ(الحقول الدلالية) أو (الحقول المعجمية) ، وهو مما له الأثر الكبير في تحديد التوافق، وإظهار الانسجام الدلالي بين مفردات الجملة في السياق، وذلك من خلال المظاهر الآتية :

1- **أثر المعنى المعجمي في الإعراب .**
2- **ارتباط القاعدة النحوية بالمعنى المعجمي .**
3- **أداء المعنى الوظيفي بالمعنى المعجمي .**

---

(1)انظر : دفاع عن القرآن الكريم 131،132،175 ، وقال الزبيدي : " (وقَد رَفَثَ) الرَّجلُ بهَا، ومَعَها (كَنَصَرَ) وضَرَبَ، يَرْفُثُ ويَرْفِثُ رَفْثاً " تاج العروس (رفث) 264/5.

(2) انظر: دفاع عن القرآن الكريم 133،135،175.

4- الملاءمة والمفارقة.

5- التضمن . ثم ذكر لكلِّ مظهرٍ من تلك المظاهر من الأمثلة ما يقطع بخطأ الدكتور/تمام حسان في استبعاده القرينة المعجمية (1) .

ومن العجب أن ترى الدكتور تمام يُغفلُ أثر القرينة المعجمية في الإعراب، بينما الإمام عبدالقاهر الجرجاني – الذي نسج الدكتور تمام من أفكاره خيوط نظريته – أكد مرارا وتكرارا عليها ، وربط بين المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي ، قال : " ومعلومٌ علْمَ الضرورةِ أنْ لن يُتصوَّرَ أن يكونَ لِلَّفظِةِ تعلُّقٌ بلفظةٍ أُخرى من غير أن يعتبر حال معنى هذا مع معنى تِلكَ...ولو كنت الألفاظُ يتَعلَّقُ بعضُها ببعضٍ من حيثُ هي ألفاظٌ، ومع اطِّراح النظرِ في معانيها، لأدَّى ذلك إلى أنْ يكونَ الناسُ حينَ ضَحِكوا مَّما يصنَعُه المجان من قراءة أنصافِ الكتب، ضَحِكوا عن جهالةٍ " (2) .

ثم عاد مرة أخرى ليؤكد على ذلك التلازم الشديد بين المعاني المعجمية والمعاني الوظيفية (الإعراب) ، فقال : " وفو فرَضْنا أنْ تَنْخلِعَ مِن هذهِ الألفاظ، التي هيَ لغاتٌ، دلالَتُه، لَمَا كان شيءٌ منها أحق بالتقديم من شيء، ولا تصور أنْ يَجِبَ فيها تَرتيبٌ ونَظْمٌ " (3) . وبهذا الفصل بين المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي جعل الدكتور تمام يبتعد عن مفهوم التعليق وفكرته عند الجرجاني (4) .

---

(1) القرينة المعجمية وأثرها في توجيه المعنى 292 وما بعدها.

(2) دلائل الإعجاز 406، وانظر : مؤشرات العمل النحوي بين القدماء والمحدثين 15.

(3) دلائل الإعجاز 50، وانظر: ظاهرة الإعراب وتطبيقها في القرآن الكريم 82.

(4) انظر : الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة 285 ،287 .

والاعتداد بالقرينة المعجمية يمكن تلمسه أيضا عند السابقين على الجرجاني لكنني قصدته قصدا هنا للتدليل على أن الدكتور تمام لم يستوعب فكرة التعليق كاملة ، فأخذ منها وترك ، وأسوق مثالا واحدًا للتدليل على ذلك ، فقد اهتم سيبويه بالمعنى المعجمي للكلمة ، فالفعل (رأى) عالجه معالجة معجمية سياقية مخاطبية، فإذا كان بمعنى الإبصار الحسي(الرؤية الحقيقية) يتعدى إلى مفعول واحد فقط، وإذا كان على معنى العلم الضمني يتعدى إلى مفعولين، يقول الموسى: إن سيبويه يمتحن الفعل(رأى)"فيرى له عمقين دلاليين: فهو يأتي على معنى الإبصار الحسي (رؤية العين) وعلى معنى العلم الضمني، ويرى له معنيين نحويين... ويفزع سيبويه في البيان عن فرق ما بين المعنيين إلى المجال الاجتماعي، ويجرد من معطياته موقفا ساطع الدلالة هو موقف المتكلم إذا كان أعمى، فيقول متسائلا:"ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول :رأيت زيدا الصالحَ" (1) .

ومن أمثلة ذلك أيضا عند سيبويه قوله : " واعلم أنَّ هذه الأشياءَ لا ينفرد منها شيء دون ما بعده، وذلك أنَّه لا يجوز أن تقول: كلّمتُه فاه حتّى تقول إلى فيَّ، لأنَّك إنَّما تريد مشافَهةً، والمُشافهةُ لا تكون إلاّ من اثنين، فإنَّما يَصحّ المعنى إذا قلت إلى فِيَّ، ولا يجوز أن تقول بايعتُه يداً، لأنَّك إنَّما تريد أن تقول: أخَذَ منّى وأعطانى، فإنَّما يَصحَ المعنى إذا قلت: بيدٍ لأنهما عَمَلانِ " (2) ، فقد كان حكمه على المثال جوازاً أو عدمه مبنيا على الدلالة المعجمية لـ(مشافهة) و(بايعته) .

---

(1) الكتاب 40/1 ، وانظر :نظرية القرائن في التحليل اللغوي 294، نقلا عن الدكتور نهاد الموسى في كتابه (نظرية النحو العربي) .

(2) الكتاب 392/1.

وعجيب أيضا أنرى موقف الدكتور تمام من القرينة المعجمية، في الوقت الذى يؤكد عليها فرديناند دي سوسير رائد البنيوية، والذي استقى منه الدكتور تمام القيم الخلافية (differential values)؛ حيث استبعد تماما الفصل بين المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي فقال : " ليس من المنطقي إبعاد علم المعاجم عن النحو، إن الكلمات كما هي مسجلة في المعجم لا تبدو لأول وهلة صالحة لتقديم نفسها للدراسة النحوية المفيدة بشكل عام بالعلاقات بين الوحدات، ولكننا نلاحظ مباشرة أن علاقاتٍ متعددة يمكن أن تتحقق بشكل فعال بواسطة الكلمات كما تتحقق بواسطة النحو " (1) .

ويبدو أن الدكتور تمام قد تأثر في رأيه هذا – على عادته في التأثر بالمذاهب الأوربية – بتشومسكي؛ حيث لاحظ أن الإعراب منفصل عن المعجم، فهو لا يرتبط به ارتباطا تكوينياً، إنه يُشرف على العناصر المعجمية، وخصائصها التفريعية، ويوجه تفسيره للمواضع لا للعناصر المعجمية؛ ذلك أن المواضع تبقى ثابتة مع تغير الواقع " (2).

ويُرْجِع الدكتور/عز الدين المجذوب السبب في ذلك إلى غموض مصطلح المبنى لدى الدكتور تمام، واستعماله له بمضامين مختلفة من موطن لآخر في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، فترتب على ذلك افتراضه – رحمه الله – أنه يمكن إعراب جملة هرائية تمت صياغتها وفق المباني الصرفية العربية.

---

(1) فصول في علم اللغة 234.

(2) انظر : الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة 287 ، 358، نقلا عن الدكتور /عبدالقادر الفاسي في : اللسانيات واللغة العربية ، البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة .

ويتابع الدكتور /المجذوب قوله : " والتحقيق عندنا فيما ذكر ، أن البيت المذكور (1) لا يُمثِّل إلا توليفا لعناصر التعبير وفق القوانين المسيرة لها في اللسان العربي، ولا يُمثل ما ذُكر بحال مستوى نحويا؛ فالنحو عندنا إحاطة بالقوانين المفسِّرة لائتلاف ثوابت المضمون حسب مستويات من التركيب والتشعب مختلفة، تتعالق حسب طرقٍ غير متوقعة دائما مع صعيد التعبير ومستوياته المختلفة .

ولعل موقفه هذا نتيجة ايضا من نتائج فصله في النظام اللغوي بين المعاني من جهة ، والمباني من جهة ثانية " (2) .

وبعد أكثر من اثني عشر عاما من صدور كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) ، والذي صدرت طبعته الأولى عام ثلاثة وسبعين وتسعمائة وألف ،ولم يكن ينظر فيه إلى المُعجم على أنه له طابع النظام، ولم يعده من أنظمة اللغة، يعود عن ذلك سنة خمس وثمانين وتسعمائة وألف ، ليقرر أنه نظام؛ بناء على أن محتويات المعجم تترابط بعدة علاقات كالآتي :

- **ترابط المفردات بواسطة أصول الاشتقاق.**
- **التمايز بواسطة الصيغة الصرفية للكلمات .**
- **بيان معنى الكلمة بواسطة هذين المحورين.**
- **النظر إلى أصل وضع الكلمة؛ لبيان الأصلي وغير الأصلي من المعاني.**

---

(1) يقصد البيت الهرائي الذي ذكره الدكتور تمام وهو :

قَاصَ التَّجِينُ شِحَالَه بِتَريسِهِ فاخِي فَلَمْ يَسْتَفِ بِطَاسيةِ الْبَرَنْ

انظر : اللغة العربية معناها ومبناها 183.

(2) المنوال النحوي 325،326 .

- أثر المسموع في بيان الأصلي من غيره .

- الحقول المعجمية واثرها في تكوين السياق .

- المناسبة المعجمية بين ألفاظ من حقل، وألفاظ من حقل آخر.

- فكرة النقل وأثرها في مرونة النظام المعجمي (1) .

وعاد ليؤكد ذلك في موطن آخر فقال : " عندما صدر كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) ....وجد أن صياغة نص ليس لمفرداته معانٍ معجمية ، ولا لجُمَله معانٍ دلالية (أي إفادة) ،بلا تحول دون تحليل الوظائف في هذا النص، (أي دون إعرابه، وتحديد الأبواب الداخلة في تركيبه) ، .... وعندما عرض [الدكتور تمام] للتوارد المعجمي ، رأى له جانباً أسلوبيا يتجاوز ضبط النحو، فأنكر أن يكون قرينة على معاني النحو، ..... غير أن ما جاء بعد ذلك من اطلاع على تطور النظرية النحوية التوليدية، أدى إلى تعديل هام لفكرة التوارد لدى المؤلف (2) ، ويرجع هذا التعديل على معرفة ما يقوم بين مفردات المعجم من علاقات ، تجعلها تقع في اصناف متمايزة، بحيث يلتقي صنف منها مع بصنف، فيصبح للكلمة من هذا والكلمة من ذاك أن يجتمعا في الجملة الواحدة، فيستقيم المعنى باجتماعهما، ويتنافر صنف منها مع صنفٍ، فلا يستقيم المعنى بالجمع بين مفرداتهما في الجملة الواحدة، ويحسن أن نُسمِّي صلاح الكلمتين

---

(1) مقالات في اللغة والأدب 89/2 ، وانظر: القرينة المعجمية واثرها في توجيه المعنى 288،289 .

(2) يعني أن أصل الفكرة يعود للتأثر بالمذاهب اللغوية الحديثة، والعود عن الفكرة مترتب على التأثر بمذهب آخر منها، ولو أنعم الدكتور تمام النظر في التراث اللغوي العربي لأغناه عن ذلك. انظر حديث الدكتور جبل السابق عن السبل التي يؤثر بها المعجم في المعاني النحوية ص72،73.

للاجتماع في الجملة باسم (المناسبة المعجمية) أو (الملاءمة) ، ونسمي عدم الصلاحية باسم (المفارقة المعجمية) " (1) .

الوقفة الثالثة:

مع قول الدكتور تمام: " اتسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسًا، ولم يكن قصدها إلى المعنى إلّا تبعًا لذلك وعلى استحياء " (2) .

وهو كلام تعُوزهُ الدقةُ وينقصهُ التحرير؛ فمقولةُ (الإعراب فرع المعنى) من جوامع الكلم التي ازدانت بها كتب النحاة، وهي مع إيجازها إلا أنها تحمل بين طياتها أصلا من الأصول التي قامت عليها صناعة النحو العربي، هذا الأصل الذي يعتمد المعنى أساساً في توجيه الصناعة النحوية، منذ أن نشأ هذا العلم الشريف (3) .

ولهذا جعلها ابن هشام أولى الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ، ثم أردف قائلا : " وَأول وَاجِب عَن المعرب أَن يفهم معنى مَا يعربه مُفردا أَو مركبا " (4) ، وقوله هذا كان رد فعلٍ لمسلك بعضٍ

---

(1) مقالات في اللغة والأدب 136/1، 137 ، وانظر : اجتهادات لغوية 65، 240، أثر القرائن في توجيه المعنى في البحر المحيط 15.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها 12.

(3) انظر : أثر القرينة الشرعية في توجيه الحكم النحوي عند ابن هشام في المغني 45، نقلا عن الدكتور/عبدالله أحمد جاد عبدالكريم في كتابه (المعنى والنحو).

(4) مغني اللبيب 7/6

المُعربين الذين زلت أقدامهم بسبب احتفالهم بما مَا يَقْتَضِيهِ ظَاهر الصِّنَاعَة، على حساب المعنى (1) .

والعلاقة بين المعنى والصناعة النحوية تبدو علاقة تلازمية، وأعلى ما تكون الجودة في الكلام، حين يتفق المعنى مع الصناعة، وهذا هو القسم الأول من أقسام الكلام عند سيبويه (المستقيم الحسن) (2) ، وفيه قال ابن جني : " فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى، قبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك " (3) ، وقال في موضع آخر عند حديثه عن تجاذب المعاني والإعراب : " وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلاما ما، أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب " (4) .

ولا يقف الأمر في اعتماد المعنى عند محاولة الموافقة بين المعنى والإعراب، بل يتجاوزه إلى إفساد الصناعة من أساسها إذا اقتضى الأمر ذلك، يقول ابن جني: إنّ " العرب قد تحمل ألفاظها لمعانيها، حتى تُفسد الإعراب لصحة المعنى " (5).

---

(1) انظر: أثر القرينة الشرعية في توجيه الحكم النحوي عند ابن هشام في المغني 49 .

(2) الكتاب 25/1

(3) الخصائص 284/1،285 .

(4) السابق 258/2 .

(5) المحتسب 211/2 .

ويأتي سيبويه على رأس الأئمة الأعلام الذين نُزِّل المعنى في مصنفاتهم النحوية منزلة الصدارة؛ فالمعنى عنده أولا ، والإعراب ثانيا، والمعنى في مذهبه هو وحي الشرط والقاعدة، وهو الذي يحكم الإعراب ويهيمن عليه(1) .

ولا أدل على احتفاله بالمعنى أولا تصديره كتابه بباب سماه : " هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة "، قال فيه: " فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمْسِ وسآتيك غداً، وسآتيك أمس.

وأما المستقيم الكذب فقولك: حَمَلتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر " ونحوه.

وأما المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا " (2).

فسيبويه يجعل مدار الكلام على تأليف العبارة وما فيها من حسن أو قبح، ووضع الألفاظ في غير موضعها دليل على قبح النظم وفساده. فقوله: قد زيدا رأيت، وكي زيدا يأتيك، يدل على أن الكلام قبيح والنظم فاسد، وإن لم نعرف أن ذلك الفساد في النظم مرجعه إلى عدم جواز دخول(قد وكي) على الأسماء فإن ذلك نحسه بأذواقنا ونستشعره بنفوسنا. وقوله (أتيتك غدا) و(سآتيك أمس) يمكن إعرابهما لو نظرنا إلى الناحية الشكلية المنصبة على العلامة الإعرابية فقط، وهذا يدل على أن النحويين القدماء لم يكن همهم الإعراب فقط بل نظروا إلى الجانب المعنوي ،وأطلقوا عليه لفظة(محال) لأن أوله يناقض آخره من ناحية المعنى. وكذلك نظروا إلى

(1) المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل 307 .

(2) الكتاب 25/1 .

وجوب التلازم بين (قد) والفعل أو (كي) والفعل دون فاصل لأنهما حرفان مختصان بالدخول على الأفعال ولذا نعتوا مثل هذا التركيب بأنه قبيح مع أنه مستقيم بعيد عن التناقض، فالكلام المستقيم المقبول عندهم أن توضع اللفظة الموضع المحدد لها في عرف اللغة وقوانين النحو، وانتفى عنها التناقض والكذب، وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسِ. " (1) .

وإن المُتتبع للكتاب لا يُعْدِيه أن يلحظ اهتماما كبيرا بتحليل التراكيب؛ فهو لا يقف عند وصف المواقف اللغوية، وإنما ينتقل إلى وصف المواقف الاجتماعية التي يستعمل فيها، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب ، وحال المتكلِّم ، وموضوع الكلام (2) ، أي أنه قد تنبه إلى الأثر العظيم للعناصر غير اللغوية في تشكيل المعنى، مما يؤكِّد عمق التحليل النحويِّ عنده . من ذلك التفاته إلى حواسِّ الإنسان من سمعٍ وبصرٍ وشمٍّ وذوقٍ ولمسٍ؛ غذ رأى أنها قد تغني المتكلِّم عن ذكر بعض الألفظ التي تقوم مقامها على مبدأ الاقتصاد اللغويِّ، الذي تحدث عنه اللغويون المعاصرون، فقال : " يكون المبنى عليه مظهَراً وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله. أو سمعتَ صوتا فعرفتَ صاحبَ الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد وربى. أو مسِسْتَ جسدا أو شممت ريحا فقلت: زيد، أو المِسك. أو ذقتَ طعاما فقلت: العسل.

(1) نظرية القرائن في التحليل اللغوي 293 .

(2) انظر : المتكلم وأثره في بناء القاعدة عند سيبويه 182 .

ولو حُدِّثتَ عن شمائل رجلٍ فصار آية لك على معرفته لقلت: عبد الله. كأن رجلا قال: مررتُ برجل راحم للمساكين بارٍّ بوالديه، فقلت: فلان واللهِ"(1).

وفي هذا دليل على أن سيبويه قد أدرك ما يكون من" اندغامِ اللغةِ في نظامِها الداخلي الخاص، بالحياة في مجالها الخارجي العام، كما أدرك أن بين اللغة وسياقها الاجتماعي علاقة عضوية، وأن الكلام يتألف من عناصر لغوية خالصة، وعناصر أخرى من العالم الخارجي، نراها أو نسمعها أو نذوقها أو نشمها، وتصبح هذه الأشياء الواقعة في مجال هذه الحواس عنده كأنها أجزاء في بناء اللغة، تقوم مقام العناصر الخالصة من الألفاظ " (2) .

وكنت أود الإطالة في هذه المسألة؛ وإيراد نصوصها كاملة (3) ، والتعليق عليها، لكن المقام هنا مقام إشارة لا مقام تفصيل، فقط أشير إلى أن تلك النصوص على كثرتها تقطع بأن سيبويه لم يكن تحليليا فقط – كما أشار إلى ذلك الدكتور تمام حسان (4) – ولا يعنيه التركيب مثل عبد القاهر .

ومن العناية بمسألة المعنى واعتمادها في التحليل النحوي –تنبيه النحاة على انتقال دلالة التركيب النحوي من مفهوم وضعت له في الأصل إلى

---

(1) الكتاب 130/2 .

(2) المتكلم وأثره في بناء القاعدة عند سيبويه 195، نقلا عن الدكتور/ نهاد الموسى في كتابه (نظرية النحو العربي) .

(3) انظر في ذلك : المعنى والإعراب عن النحويين 307 وما بعدها ، المتكلم وأثره في بناء القاعدة عند سيبويه 183 وما بعدها ، نظرية القرائن في التحليل اللغوي 291 وما بعدها .

(4) اللغة العربية معناها ومبناها 29.

مفهوم جديد اقتضته سنن التطور في الاستخدام اللغوي، والحاجة إلى التعبير عن حالات مستجدة تتطلبها دوافع نفسية، وظروف اجتماعية لا تجد لها صيغة مستقلة تفي بها، فتلجأ لاستعارة صيغ أخرى ، تحاول إضفاء دلالات جديدة عليه، تفهم من السياق الذي استخدمت فيه (1)، من ذلك قول المبرد : " قد يدْخل الْمَعْنى فِي اللَّفْظ وَلَا يدْخل فِي نَظِيره فَمن ذَلِك قَوْلهم علم الله لَأَفْعَلَنَّ لَفظه لفظ رزق الله وَمَعْنَاهُ الْقسم وَمن ذَلِك قَوْلهم غفر الله لزيد لَفظه لفظ الْخَبَر وَمَعْنَاهُ الدُّعَاء " (2) .

ومن الأعلام الذين تنبهوا لتلك القضية أيضا – أبوعلي الفارسي ، قال عنه تلميذه ابن جني في مطلع حديثه عن باب في تجاذب المعاني والإعراب: " هذا موضع كان أبو علي –رحمه الله– يعتاده، ويلم كثيرا به، ويبعث على المراجعة له، وإلطاف النظر فيه"(3) . قال أبوعلي معلقا على قوله تعالى " وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ " (4) : " فأما قوله " ينبئكم " فلا يجوز أن يكون موضع "إذا" نصباً به؛ لأن "إذا" هذه لا يجوز أن تكون ظرفاً لهذا الفعل؛ لأن التنبؤ إنما يقع قبل الموت إن مزقوا، فلهذا امتنع أن ينتصب "إذا" به ، فحمل "ينبئكم" على أنه على معنى القول؛ لأنه ضرب منه " (5) فانظر إلى اعتماده المعنى في الآية وكيف هيمن على الإعراب؛ فامتنع تعلق "إذا"

(1) التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربي 66.
(2) المقتضب 175/4 .
(3) الخصائص 258/3 .
(4) سبأ 7 .
(5) البغداديات 213 .

بـ"ينبئكم" ؛ لأن التنبؤ يكون سابقا للأمر الذي يتنبأ به، وهو هنا تمزيقهم ، غير أنه يجوز أن يجوز أن تتعلق به، حال كون "ينبئكم" بمعنى : يقول لكم؛ لأن التنبؤ ضربٌ من القول (1) .

وقد اختصر ابن السراج الأمر برمته بقاعدة عامة أَعْتَبِرُها عمدة في الباب حيث قال : " والمعول في هذا الباب وغيره على الفائدة ... فما كانت فيه فائدة فهو جائز " (2)

مما سبق يمكن القول بأن " المبدأ الذي انطلق منه الدكتور تمام في قراءاته الجديدة للتراث اللغوي، هو نفس المبدأ الذي صدر عنه هذا التراث، وهو.. الإبانة عن المعاني " (3) ، ومن الغريب حقا – كما يقول الدكتور حلمي خليل (4) – أن ما قرره الدكتور تمام في مقدمة كتابه [يقصد اللغة العربية معناها ومبناها] من أن الدراسة اللغوية عند العرب تتجه اساسا إلى المبنى، ولم يكن قصدها المعنى إلا على استحياء، يعود فينقضه في آخر كتابه؛ وهو يثبت لعلماء البلاغة العرب سبقهم لعلماء اللغة في العصر الحديث، في إدراك نظرية السياق، وهو ما اعتبره في مقدمة كتابه أيضا في مقدمة الكتاب نتيجة من النتائج التي اسفر عنها البحث اللغوي الحديث . يقول: " . ولقد كان البلاغيون عند اعترافهم بفكرة "المقام" متقدمين ألف سنة تقريبًا على زمانهم؛ لأن الاعتراف بفكرتي "المقام" و"المقال" باعتبارهما أساسين متميزين من أسس تحليل المعنى

(1) انظر: أثر القرينة الشرعية في توجيه الحكم النحوي عند ابن هشام في المغني 53.

(2) الأصول 84/1 .

(3) العربية وعلم اللغة البنيوي 223 .

(4) السابق 225 ، وانظر : اتجاهات البحث في قضية الإعراب 228 .

يعتبر الآن في الغرب من الكشوف التي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة " (1) .

ولا نستطيع أن ننكر – في ختام حديثنا عن هذا الجانب – أن كثيرا من النحويين –وبخاصة المتأخرون منهم – قد حادوا عن الجادة، فابتعدت مصنفاتهم عن المعنى ابتعادا شبه كاملٍ، وامتلأت بالتقريرات والمماحكات اللفظية، غير أن هذا لا يبيح البتة أن نعمم الأحكام هنا، كما فعل الدكتور تمام – رحمة الله عليه – . كما لا يسعنا أن نُنكر أنّ المحْدَثين عرباً وغربيين قد أجهدوا أنفسهم، وحاولوا إعادة النظر في هذا الموضوع، فكانت لديهم نظرات تُعنى بتطوير مسيرة البحث اللغوي التي لا يمكن أن تتوقف، إلا أننا في الوقت نفسه نؤكِّد أن كل ما يُحسب للمحدثين من إنجازات ونظريات ، نجد لها جذورا ممتدة ومتأصلة عند علمائنا الأوائل، فقد كانت آراؤهم ومقولاتهم في هذا المضمار متناثرة في طيات كتبهم، وما كُتِب من نظريات حديثة ما هو إلا تطوير لما كتب القدماء (2) .

<u>الوقفة الرابعة :</u>

ما استدركه الدكتور أحمد علم الجندي على الدكتور تمام بقوله: " كان على الدكتور تمام أن يضع قانونا لهذا الترخص والتسمُّح [يقصد إهدار العلامة الإعرابية]؛ حتى لا يكون الباب مفتوحا على مصراعيه لتدخل منه كل المخالفات الإعرابية " (3).

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها 337.

(2) انظر : المتكلِّم وأثره في بيان القاعدة عند سيبويه 182 .

(3) انظر: الإعراب ومشكلاته 144، علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق 320، ووافقه في ذلك الدكتور/ عطا محمد موسى، انظر: مآخذ المحدثين على النحو العربي 368، نقلا عن مناهج الدرس النحوي في القرن

والحقُّ أن الدكتور تمام حسان – رحمة الله عليه – لم يفعل ذلك، صحيح أنه لم يتحدث صراحة عن حدود الترخص في القرينة، أو حدود إهدارها لوضوح المعنى، أو لإناء قرائن أخرى عنها، أثناء عرضه الأول للنظرية في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) ، لكنه عاد مجددا في كتابه (مقالات في اللغة والأدب) ليضع تلك الحدود، فقال : إنّ " مبدأ الترخص الذي ربما ورد في التراث تحت عنوان (التوسع) أو (الضرورة) أو (التوهم) ، أو غير ذلك من المصطلحات التي تجتمع تحت عنوان (الرخصة) أو (الترخص)...ينبغي أن نجعله مقصوراً على الفصحاءِ دون غيرهم،وإذا طبقه المعاصرون منا دخل في مجال الخطأ، فالمقصود بهذا المبدأ تفسير ما خالف القاعدة من نصوص التراث، وليس دعوة إلى التوسع في الاستعمال " (1) .

ثم ذكر ما يفيد بأن أبا هلال العسكري قد سبقه إلى ذلك حيث قال: " والتوسع يلْزم مَوْضِعه الْمُسْتَعْمل فِيهِ وَلَا يتعداه " (2).

وألمحُ في نص الدكتور تمام الأخير خروجاً غير مقصود عن نظريته ؛ حيث قال : " ما خالف القاعدة "؛ فالحديث عن القاعدة حديث معياري بحت؛ حيث القوانين المقيدة للصواب والخطأ، وهذا خلاف ما ينادي به الدكتور تمام من الارتكان إلى المنهج الوصفي الذي يصف اللغة كما هي في الواقع.

العشرين ، ووافقه أيضا الدكتور /محمد إبراهيم الفيومي في اطروحته : الجهود النحوية والصرفية في مجلة المجمع القاهري من إنشائها سنة (1934م) حتى سنة (2000م) 128 .

(1) مقالات في اللغة والأدب 262/1 .

(2) الفروق في اللغة 34 .

الوقفة الخامسة:

وهي متفرعة – في حقيقة الأمر عن الوقفة الماضية؛ فقد ذكر الدكتور تمام أن مبدأ الترخص، أو جواز إهدار القرينة، يكون لأسباب خاصة بالاستعمال، كضرورة الشعر، أو والمجاورة، أو لأسبابٍ بلاغية، ولا يدخل في ذلك بالطبع اختلافُ القرينة باختلاف اللهجةِ (1)، لكنه عاد وناقض نافسه بأن أود أمثلة لذلك، تعود إلى اختلاف اللهجات العربية، لا إلى ما ساق من أسباب .

من ذلك ما أورده من دخول (ال) على الفعل المضارع في نحو (الترضى حكومته) و (الحمار اليُجدَّع)، وهذا الاستعمال – وإن حكم عليه بعض العلماءِ بأنه : "غلط وخطأ لا يعبأ به، وإنما حكيناه ليتجنب، ولئلا يتوهم متوهم أنه أصل يعمل عليه أو أنا لم نعرفه" (2) – إلا أن بعض العلماء قد أثبته لغة لبعض العرب (3). وقد أثبت ذلك الدكتور /طارق النجار؛ حين أثبت من خلال النقوش المُسندية أن " استعمال (ال) داخلة على الفعل المضارع كان مستعملا في العربية الجنوبية، في الصيغة المُسندية (اليفعل) ..... وأن من أنكر دخول (ال) على المضارع كان يصدُر عن القِسمةِ العقليةِ بين الاسماءِ والأفعالِ ، وما لكلٍّ منهما من الخواصِّ " (4).

الوقفة السادسة:

---

(1) القرائن النحوية واطراح العامل 53 .

(2) اللامات 54 .

(3) تهذيب اللغة (تبع) 170/2 .

(4) الأصول المرفوضة عند النحويين العرب في ضوء النقوش المُسندية 247،248 .

ذلك الاضطراب الذي لاحظه الدكتور/عبدالوارث مبروك في تحديد مكان قرينة المخالفة عند الدكتور تمام؛ فقد اعتبرها الدكتور تمام مرة إحدى القرائن المعنوية الخمس الكبرى الرئيسية (1)، ثم ذكرها ثانية على أنها إحد فروع التخصيص ، وعالجها على هذا الاعتبار عند شرحه لمدلول قرينة التخصيص (2) ، على حين لم يُشِر إليها في مكانها المتوقع عند بيانه للقرائن الرئيسية (3) .

والاضطراب الذي يتكلم عنه الدكتور/عبد الوارث غير موجود بالمرة؛ وأحسب أن السبب الذي قاده إلى ملاحظة ذالك الاضطراب ، أنه لم يقرأ النظرية التمَّامية إلا في كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها)؛ لأن الدكتور تمام في مصنفاته الأخرى التي عالجت القضية ، ذكره قرينة معنوية مستقلة وعالجها في مكانها (4) ، أما ما قاله الدكتور /عبد الوارث من أن الدكتور تمام قد ذكر قرينة المخالفة على إنها أحد فروع قرينة التخصيص، فذلك غير صحيح أيضا؛ لأنه قد ذكرها بعد أن انتهى حديثه عن قرينة التخصيص تماما، فلم يكن هناك أدنى تداخل بينهما. ويبدو أن ترتيب القرائن المعنوية واللفظية على السواء غير ذي مغزى لدى الدكتور تمام، فالمهم عنده هو حصر القرائن والحديث عنها فقط؛ دون أدنى تدخل للترتيب في الفكرة (5) .

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها 190.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها 200،201.

(3) السابق 204.

(4) انظر : القرائن النحوية واطراح العامل46 ، مقالات في اللغة والأدب 254.

(5) أشرت سلفا إلى هذه المسألة ص34.

الخاتمـــة :

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبعد

فبعد الحديث عن نظرية القرائن في الدرس النحوي ،وعلاقتها بنظرية العامل، وآراء النحويين فيها ، خلص البحث إلى عدة نتائج من أهمها :

– تركيب (قَرَنَ) في اللغة تدور معانيه حول المصاحبةِ والوصلِ والجمعِ والتلازمِ، وكلها معنٍ تبدو متقاربة إلى حدٍّ كبيرٍ .

– تردد مصطلح القرينة كثيرا في المصنفات النحوية واللغوية بلفظه ومعناه المستعمل الآن، وأول نصٍّ فيه – حسب ما وجدت – كان في أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث الهجريين .

– نَسبَت كتبُ التراجِم لأبي زيد الأنصاري (ت215هـ) كتابا بعنوان (القرائن) ، وهو وإن لم يصلنا إلا أنه يقطع بوجود المصطلح في عصر مبكِّر عند علمائنا، بل وإفرادهم إياه بالتصنيف والتأليف .

– عبَّر القدماءُ عن القرينة بمصطلحاتٍ اخرى، كالآية والدليل والدلالة والأمارة.

– يرجع الفضل للدكتور تمام في بناء نظرية القرائن في العصرِ الحديث؛ فهو أبو بكرتها، ومَنْ بعده عيالٌ عليه، وإن تناوله بعضهم بالنقد، أو استدرك عليه آخرون .

– نظرية القرائن وافقت نظرياتٍ أخرى في نقد نظرية العامل النحويِّ، والدعوةِ إلى إلغائه، لكنها خالفت كثيرا منها في أنها قدمت – من وجهة نظر صاحبها – البديل العصريَّ للتحليل النحويِّ .

– السبب الاساس الذي استند إليه الدكتور تمام لرفض نظرية العامل – هو اعتماده المنهج الوصفي الذي يقوم على أساس ملاحظة اللغة المدروسةِ نفسها، بمعنى : لماذا تحدث؟ لا : كيف تحدث ؟ .

– أغلب آراءِ المُحْدَثين المؤيدين لفكرة العامل، والداعين لإبقائها – كانت تكراراً لما ذكره القدماء، كما لم تتضح استفادتهم من الدراسات اللغوية الحديثة .

– التقط الدكتور تمام حسان خيوطَ نظريته من غضونِ التراثِ النحويِّ القديمِ، فبنى على ما أرساهُ القدماءُ من قواعد .

– جانبَ الدكتور تمامَ الصوابُ حين حكم على الدراسات اللغوية العربية بأنها اتسمت بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسًا، ولم يكن قصدها إلى المعنى إلّا تبعًا لذلك وعلى استحياء

– ناقض الدكتور نفسه حين رفض تأثير العامل، وفي الوقت نفسهِ قبلَ تأثير القيمِ الخلافيةِ؛ فيكون بذلكَ قد استبدلَ تأثيرا بتأثيرٍ .

– لم يُشِر الدكتور /تمام إلى مصنفاتِ الإمام عبدالقاهر الجرجانيِّ الأخرى الذي اعتمد فيها على نظريةِ العامل، وقارن بينها وبين ما نقله عنه من دلائل الإعجاز، بل تجاهل أيضا نصوصاً من دلائل الإعجاز تؤكد ركون الإمام عبد القاهر إلى نظرية العامل في التحليل النحوي .

– الدكتور تمام حسان في نظريته تابع لأستاذه (فيرث) رائد نظرية السياق .

– استقى الدكتور تمام القيم الخلافية (differential values) التي اقام عليها الدكتور تمام نظامه – من بنيوية فرديناند دي سوسير .

– من أهم الجوانبِ المضيئة في جانبِ الدكتور تمام استقباله وجوه النقد البناء بصدرٍ رحبٍ، بل والاستفادة منه في إكمال بعض جوانبِ النقص عنده في نظريته .

– رجع الدكتور تمام حسان بعد أكثر من اثني عشر عاما عن استبعاده للقرينة المعجمية، بأن أقر بوجود بدورِ تلك القرينة في التحليل النحوي .

– رجع الدكتور تمام عن بعض أقواله باعترافه بأن النموذج التحويلي – الذي يعتمد على العامل – يمكن أن يُطَبَّق على اللغة العربية .

ض

ثبت المصادر والمراجع

أولا: الرسائل الجامعية والمخطوطات:

- **اتجاهات البحث في قضية الإعراب، للباحث/ خالد بن صالح الحجيلان، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، جامعة الملك سعود 1421هـ .**
- **أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، للباحث/ أحمد خضير عباس علي، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الكوفة 1431هـ – 2010 م .**
- **أثر القرينة الشرعية في توجيه الحكم النحوي عند ابن هشام في المغني، للباحث/ فهد بن سعيد القحطاني، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى 1426–1427هـ .**
- **أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن، للباحث/ بكر خورشيد، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل 1427هـ – 2006 م .**
- **الجهود النحوية والصرفية في مجلة المجمع القاهري من نشأتها سنة 1934م، حتى سنة 2000م، للباحث/محمد إبراهيم الفيومي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية بالمنصورة فرع جامعة الأزهر 1428هـ – 2007 م .**
- **حاشية عصام الدين على الفوائد الضيائية للجامي، مخطوطة بمكتبة جامعة الملك سعود، تحت رقم :415/ح . ع نحو .**
- **شرح كافية ابن الحاجب ليعقوب بن أحمد بن حاجي عوض، تحقيقاً ودراسة، للباحث/ سعد محمد أبونور، كلية اللغة العربية بالمنصورة، فرع جامعة الأزهر 1426هـ – 2005 م**

• ضعف العامل النحوي . أسبابه وآثاره، للباحثة/ وداد بنت أحمد القحطاني، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة ام القرى 1424–1425 هـ .

• العلاقات الدلالية بين ألفاظ الطبيعة في القرآن الكريم، للباحثة/ الان سمين مجيد، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد 2002 م .

• الفروق الوظيفية بين أبواب التخصيص، للباحث/ بوصبيعات أحمد، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر 2003–2004 م .

• الفكر الدلالي عند الزبيدي في تاج العروس، للباحث/ حمدي عبدالفتاح بدران، كلية اللغة العربية بالمنصورة فرع جامعة الأزهر 2006 م .

• قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة في اللغة العربية، للباحثة/ أمل باقر عبد الحسين جبارة، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الكوفة 1429هـ – 2008 م .

• قرينة المطابقة في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم. دراسة نظرية تطبيقية، للباحث/ محمد بن صالح، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة بالجزائر 2009–2010 م .

• القرينة عند الأصوليين وأثرها في فهم النصوص، للباحث/محمد قاسم الأسطل، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية بغزة 1425هـ – 2004 م .

• المصطلح الكوفي وأثره على النحويين المحدثين، للباحث/حدوارة عمر، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر .

ثانيا: الكتب المطبوعة :

• الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة (دراسة تحليلية نقدية)، للدكتورة/ دليلة مزوز، ط: عالم الكتب الحديث، الأردن، الأولى 1432هـ – 2011 م .

• إحياء النحو للشيخ إبراهيم مصطفى، الثانية . بدون بيانات .

• إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، للإمام الشوكاني، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، ط: دار الكتاب العربي ، الأولى 1419هـ – 1999م .

• الأصول لابن السراج ، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ، ط/ مؤسسة الرسالة ، الثالثة 1988م.

• أصول تراثية في علمِ اللغة، للدكتور/ كريم زكي حسام الدين، ط: مكتبة الأنجلو المصرية ، الثانية 1985م .

• إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، ط : المكتبة العصرية، بيروت، الأولى 1424 هـ.

• الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين للأنباري ، تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، الأولى 1424هـ – 2003م .

• إيضاح المكنون ، لإسماعيل باشا البغدادي ، ط : دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

• الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، تحقيق د / مازن المبارك ، ط : دار النفائس ، الثالثة ، 1399 هـ – 1979 م .

• البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق/ صدقي محمد جميل، ط: دار الفكر – بيروت 1420 هـ .

• البغداديات للفارسي ، تحقيق / صلاح الدين عبد الله الشيكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

• بغية الوعاة للسيوطي ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط/ دار الفكر – الثانية 1399 هـ – 1979 م .

• البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، للدكتور/ تمام حسان، ط: عالم الكتب بالقاهرة، الأولى 1413هـ – 1993 م .

• تاج العروس للزبيدي ، تحقيق/ مجموعة من المحققين ، ط/ دار الهداية . بدون تاريخ .

• تاريخ ابن خلدون ، تحقيق /خليل شحادة ، ط : دار الفكر، بيروت ، الثانية، 1408 هـ – 1988 م .

• التحليل النحوي أصوله وأدلته، للدكتور/ فخر الدين قباوة، ط: الشركة المصرية العالمية للنشر، الأولى 2002 م .

• التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، تحقيق/ محمد باسل العيون السود ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ، الأولى 1412 هـ – 1992 م .

• التعريفات للجرجاني ، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الأولى 1403هـ – 1983م.

• تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط: دار الكتب المصرية – القاهرة، الثانية 1384هـ – 1964 م.

- تهذيب اللغة للأزهري ، تحقيق / محمد عوض مرعب ، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الأولى، 2001م .
- توضيح المقاصد للمرادي ، تحقيق/ عبد الرحمن على سليمان ، ط: دار الفكر العربي ، الأولى (1422هـ . 2001م).
- اجتهادات لغوية، للدكتور/ تمام حسان، ط: عالم الكتب بالقاهرة، الأولى 1428هـ – 2007 م .
- جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط: دار العلم للملايين – بيروت، الأولى 1987م .
- الجني الداني للمرادي ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة – محمد نديم فاضل ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت الأولى 1413هـ – 1982 م .
- الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، للدكتور/ مُراجع عبدالقادر الطلحي، ط: جامعة قار ينس، بنغازي ، ليبيا .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق/ طه عبد الرءوف سعد، ط: المكتبة التوفيقية .
- حاشية المولى محرم على الفوائد الضيائية للجامي، ط: المطبعة النفيسة العثمانية 1309 هـ .
- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، للشيخ زكريا الأنصاري، تحقيق د/ مازن المبارك، ط: دار الفكر المعاصر – بيروت، الأولى، 1411.
- الخصائص لابن جنى ، تحقيق/ محمد على النجار ، ط: المكتبة العلمية.
- الخلاصة النحوية، للدكتور/ تمام حسان، ط: عالم الكتب بالقاهرة، الأولى 1420هـ – 2000 م .

• الدر المصون للسمين الحلبي ، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، ط: دار القلم بدمشق.

• دستور العلماء، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، عرَّب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، ط: دار الكتب العلمية – لبنان / بيروت، الأولى، 10421هـ – 2000م .

• دفاع عن القرآن الكريم، اصالة العرب ودلالته على المعاني، في القرآن الكريم واللغة العربية، للدكتور/ محمد حسن جبل، ط: البربري للطباعة الحديثة، الأولى 2000م .

• دلائل الإعجاز للإمام عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق الشيخ / محمود شاكر، ط: مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، الثالثة 1413هـ – 1992 م .

• دلالة الألفاظ، للدكتور/ إبراهيم أنيس، ط: الأنجلو المصرية، الخامسة 1984 م .

• دليل الطالبين لكلام النحويين، لمرعي بن يوسف المقدسي الحنبلي، ط: إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت، ط: 1430 هـ – 2009 م .

• ديوان عمر بن ابي ربيعة، تحقيق د/ فايز محمد، ط: دار الكتاب العربي، بيروت الثانية 1406هـ – 1996 م .

• الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا، ط: دار الاعتصام، الأولى 1399هـ – 1979 م .

• زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط: دار الكتاب العربي – بيروت ، الأولى – 1422 هـ .

- سر صناعة الإعراب لابن جنى ، تحقيق د / حسن هنداوي ، ط : دار القلم ، الأولى 1405 هـ . 1985 م .
- شرح الأشموني على الألفية ، تحقيق/ طه عب الرءوف سعد ، ط: المكتبة التوفيقية.
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوى المختون ط: دار هجر الأولى (1410هـ . 1990م).
- شرح الكافية للرضي ، تحقيق د/ يوسف حسن عمر ، ط : جامعة قاريونس ، ليبيا ، 1395هـ – 1975 م .
- شرح الكافية للشافية لابن مالك ، تحقيق/ على محمد عوض ، عادل أحمد عبد الموجود ، ط: دار الكتب العلمية ، الأولى (1420هـ . 2000م).
- شرح المفصل لابن يعيش ، تحقيق / إيميل يعقوب ، ط : دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى 1422 هـ – 2001 م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ، تحقيق / عبد الغني الدقر ، ط : الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا .
- شرح شذور الذهب للجوجري ، تحقيق / نواف بن جزاء الحارثي ، ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الأولى، 1423هـ/2004م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الحادية عشرة 1883 .
- شرح مراح الأرواح، لشمس الدين المعروف بديقنكوز، ط: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الثالثة، 1379 هـ – 1959 م .

- الصحاح للجوهري ، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطا، ط/ دار العلم للملايين ، الرابعة 1407هـ – 1987م .
- صحيح البخاري، تحقيق/ محمد زهير بن ناصر الناصر، ط: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، الأولى، 1422هـ .
- صحيح مسلم، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت .
- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق / خليل عمران المنصور ، ط : دار الكتاب العلمية ، بيروت ، الأولى 1420هـ .
- ظاهرة الإعراب وتطبيقها في القرآن الكريم، للدكتور/ أحمد سليمان ياقوت، ط: دار المعرفة الجامعية بالأسكندرية 1994 م .
- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، للدكتور/ خليل أحمد عمايرة . بدون بيانات .
- العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، للدكتور/ حلمي خليل ، ط: دار المعرفة الجامعية 2010م .
- علل النحو لابن الوراق، تحقيق/ محمود جاسم محمد الدرويش، ط: كتبة الرشد – الرياض / السعودية، الأولى، 1420 هـ – 1999م .
- علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي ، محمود السعران، ط: دار الفكر العربي بالقاهرة، الثانية 1997 م .
- العوامل للبركوي . نسخة مطبوعة بدون بيانات .
- العوامل المائة ، للإمام عبدالقاهر الجرجاني، اعتنى بنشرها: أنور بن أبي بكر الشيخ الداغستاني، ط: دار المنهاج، الأولى 1430هـ – 2009 م .

- غريب الحديث للخطابي، تحقيق/ عبدالكريم الغرباوي، ط: دار الفكر، دمشق 1402هـ – 1982 م .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ، ط: دار المعرفة – بيروت، 1379، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي .
- الفروق اللغوية للعسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، ط: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع بالقاهرة .
- الفهرست لابن النديم، تحقيق: إبراهيم رمضان، ط: دار المعرفة بيروت – لبنان ، الثانية 1417 هـ – 1997 مـ
- فصول في علم اللغة، لفرديناند دي سوسير، ترجمة: د/ أحمد نعيم الكراعين، ط: دار المعرفة الجامعية بالأسكندرية 1982 م .
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصلاح الدين أبو سعيد الدمشقي العلائي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، ط: دار البشير – عمان، الأولى، 1410هـ 1990م .
- الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب: نور الدين الجامي: تحقيق د. أسامة طه الرفاعي/ منشورات وزارة الأوقاف والشئون الدينية/ بغداد/ 1402هـ، 1983م.
- في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية ، للدكتور/ عبدالوارث مبروك سعيد، ط: دار القلم، الكويت، الأولى 1406هـ – 1985 م .
- القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، الدكتور سعدي أبو حبيب، ط: دار الفكر. دمشق – سورية، الثانية 1408 هـ = 1988 م .

- القاموس المحيط للفيروزابادي ، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، ط : مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1426 هـ – 2005 م .
- الكتاب لسيبويه، تحقيق/ عبد السلام هارون، ط : مكتبة الخانجي ، الثالثة ، 1408هـ – 1988 م .
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي، تقديم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، ط: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الأولى – 1996م.
- كشف الظنون لحاجي خليفة ، ط : مكتبة المثني ، بغداد ،1941 م .
- الكليات لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت .
- لسان العرب لابن منظور ،ط : دار صادر – بيروت ، الثالثة – 1414 هـ .
- اللامات للزجاجي، تحقيق د/مازن المبارك، ط: دار الفكر – دمشق، الثانية، 1405هـ – 1985 .
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ، تحقيق د/ عبد الإله النبهان ، ط : دار الفكر – دمشق ، الأولى ، 1416 هـ – 1995 م .
- اللغة بين المعيارية والوصفية، للدكتور/ تمام حسان، ط: عالم الكتب بالقاهرة، 1421هـ – 2000 م .
- اللغة كائن حي ، جورجي زيدان، ط: دار الجيل ، الأولى 1982 .
- اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ ،تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط : الأولى، 1424هـ/2004م .

- مآخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها التنظيرية والتطبيقية (دراسة تطبيقية)، منصور بن عبدالعزيز الغفيلي، ": مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر، نادي القصيم الأدبي، الأولى 2013 م .
- مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ وَمَنْبَعُ الفَوَائِدِ ،لأبي الحسن نور الدين الهيثمي، حَقَّقَهُ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ: حسين سليم أسد الدّاراني، ط : دَارُ المَأْمُون لِلتُّرَاثِ .
- المحاجاة بالمسائل النحوية للزمخشري، تحقيق د/ بهيجة باقر الحسن، ط: مطبعة أسد، بغداد، 1972– 1973م .
- المحتسب لابن جنى ، تحقيق / على النجدي ناصف ، د/ عبد الحليم النجار ، د/عبد الفتاح إسماعيل ط:المجلس الأعلى للشئون الإسلامية 1420هـ . 1999م .
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق/ عبد الحميد هنداوي ، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى، 1421 هـ – 2000 م .
- المخصص لابن سيده ، تحقيق / خليل إبراهيم جفال ، ط : دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الأولى ، 1417 هـ – 1996 م .
- المدارس اللسانية المعاصرة، للدكتور/ نعمان بوقرة، ط: مكتبة الآداب، القاهرة .
- مراح الأرواح، لأحمد بن علي بن مسعود، ط: دار الطباعة المعمورة 1250هـ .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، ط: مؤسسة الرسالة ، الأولى، 1421 هـ – 2001 م .
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، للدكتور/ عوض القوزي، ط: عمادة شئون المكتبات، جامعة الرياض، الأولى 1401هـ – 1981م .

• معانى القرآن للأخفش ، تحقيق د/ هدى محمود قراعة، ط: مكتبة الخانجي (1411 هـ . 1990م).

• معاني القرآن للفراء ، تحقيق / أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط : دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ، الأولى .

• معجم الأدباء لياقوت الحموي ، تحقيق / إحسان عباس ، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت ، الأولى، 1414 هـ – 1993 م .

• معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي – حامد صادق قنيبي، ط: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الثانية، 1408 هـ – 1988 م .

• معجم المصطلحات النحوية والصرفية، للدكتور/ محمد سمير نجيب اللبدي، ط: مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، الأولى 1405هـ – 1985م .

• المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، الدكتور/ عبدالعزيز عبده أبوعبدالله، ط: منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، ليبيا، الأولى 1391هـ – 1982 م.

• المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية، للدكتور/ محمد محمد يونس علي، ط: دار المدار الإسلامي، الثانية 2007 م .

• مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، ط/ الكويت، الأولى 1421هـ – 2000 م .

• مقالات في اللغة والأدب، للدكتور تمام حسان، ط: عالم الكتب بالقاهرة، الأولى 1428هـ – 2007 م .

• المقتضب للمبرد ، محمد عبد الخالق عضيمة، ط: عالم الكتب. – بيروت .

• من أسرار اللغة، للدكتور/ إبراهيم أنيس، ط: مكتبة الأنجلو المصرية، السابعة 1994 م .

• مناهج البحث في اللغة، للدكتور /تمام حسان، ط: مكتبة الأنجلو المصرية .

• المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، للدكتور/ عز الدين مجدوب، ط: دار محمد علي الجامي للنشر والتوزيع، كلية الآداب بسوسة، الجمهورية التونسية، الأولى 1998 م .

• نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي ، تحقيق / الشيخ : عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ : علي محمد عوض ، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى: 1412 – 1992م .

• النحو العربي والدرس الحديث دراسة في المنهج، د/ عبده الراجحي، ط: دار النهضة العربية ، بيروت ، 1979 م .

• نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري ، تحقيق / إبراهيم السامرائي ، ط: مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن ، الثالثة، 1405 هـ – 1985 م .

• نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، للدكتور/ مصطفى حميدة، ط: مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية للنشر لونجمان، الأولى 1997م .

• نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، للدكتور/ حسن خميس الملخ، ط: دار الشروق للنشر والتوزيع، الأولى 2000 م .

• النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، أشرف على تصحيحه / على محمد الضباع .

• النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي ، ط: المكتبة العلمية – بيروت، 1399هـ – 1979م .

• هدية العارفين للبغدادي ، ط : دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

• همع الهوامع للسيوطي ، تحقيق / أحمد شمس الدين ، ط : دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى 1418 هـ – 1998 م .

• وفيات الأعيان لابن خلكان ،تحقيق د / إحسان عباس ،ط : دار صادر – بيروت .

ثالثا : البحوث العلمية :

• الأصول المرفوضة عند النحويين العرب في ضوء النقوش المسندية، للدكتور/ طارق النجار، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد الثالث 2009 م .

• أصول النظرية السياقية الحديثة عن علماء العرب ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى، للدكتور/ محمد سالم صالح، قسم اللغة العربية، كلية المعلمين بجدة . بدون بيانات .

• التعارض بين المعنى وتقدير الإعراب، للدكتور/ صاحب جعفر أبو جناح، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثامن، الآداب(1) 1416هـ – 1996م .

• تمام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية، للدكتور/ عبدالرحمن حسن العارف، منشور ضمن كتاب (تمام حسان رائداً لغويا) ، ط: عالم الكتب، القاهرة ، الأولى 1423هـ – 2002 م .

• التنغيم وأثره في اختلاف المعنى ودلالة السياق، للباحثة/ سهل ليلى، منشور بمجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، العدد السابع ، 2010م .

• دور التنغيم في تحديد معنى الجملة العربية ، سامي عوض ، وعادل علي نعامة، منشور بمجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد 28، العدد 1، 2006م .

• السياق وأثره في بيان الدلالة، دراسة تأصيلية تطبيقية في غريب الحديث النبوي، للدكتورة/ شاذلية سيد محمد السيد، مجلة الدراسات اللغوية الأدبية . بدون بيانات .

• علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق، للدكتور/ احمد علم الدين الجندي، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد الثاني 1404هـ – 1984 م .

• في الإعراب ومشكلاته، للدكتور/ أحمد علم الدين الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء السادس والأربعون، 1400هـ – 1980م .

• القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، للدكتور/تمام حسان، مجلة اللسان العربي، الصادرة عن مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط، المجلد الحادي عشر، الجزء الأول بدون تاريخ .

• قرينة الأداة عند ابن يعيش في كتابه (شرح المفصل)، للدكتور/حيدر فخري ميران، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد الحادي عشر 2013.

• قرينة الرتبة في اللغة العربية ، للباحثة / أمل باقر جبارة ، 2011م – 1432هـ . بدون بيانات .

• القرينة المعجمية وأثرها في توجيه المعنى ، تفسير البحر المحيط أنموذجاً، للباحث / أحمد خضير عباس العلي السعيدي مجلة كلية الآداب قسم اللغة العربية ، جامعة ذي قار ، العدد الخامس 1434هـ – 2013م.

• الكتابة الصوتية، للدكتور/ حسام سعيد النعيمي، مجلة المورد العراقية، المجلد السادس عشر، العدد الأول 1987 م .

• كيف نعلم غير الناطقين بالعربية تحديد المعنى النحوي في غيبة العلامة الإعرابية، للدكتور/تمام حسان، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد الأول 1402/1401هـ – 1983/1982 م .

• مؤشرات العمل النحوي بين القدماء والمحدثين، للدكتورة/ ابتسام عبدالكريم رمضان، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة عمر المختار. بدون بيانات .

• المتكلم وأثره في بناء القاعدة في كتاب سيبويه، للدكتورة/ بان صالح مهدي الخفاجي، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد السابع والتسعون .

• المقام والقرينة الحالية ودورهما في المعنى، للدكتورة/ صالحة حاج يعقوب، قسم اللغة العربية وآدابها، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. بدون بيانات .

• من قضايا الفكر الأصولي وأثره في تيسير النحو العربي، للدكتور/ أحمد علم الدين الجندي، منشور ضمن كتاب (تمام حسان رائداً لغوياً)، ط: عالم الكتب، القاهرة ، الأولى 1423هـ – 2002 م .

• الموازنة بين نظرية العامل ونظرية تضافر القرائن في الدرس النحوي، للدكتور/ بهاء الدين عبد الوهاب عبدالرحمن، جامعة الطائف، كلية الآداب، 2010م .

• النحو العربي بين نحو الجملة ونحو النص، للدكتور/ يوسف سليمان عليان، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد السابع، العدد الأول 1432هـ – 2011 م .

• نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة، ل الدكتور /محمد صلاح الدين بكر، حوليات كلية الآداب جامعة الكويت، الحولية الخامسة، الرسالة العشرون 1984م – 1404هـ.

• نظرية العامل في النحو العربي ودراسة في التركيب، للدكتور/ عبدالحميد مصطفى السيد، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد (3*4) 200م .

• نظرية القرائن في التحليل اللغوي، للدكتور/ خالد بن عبدالكريم بسندي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد الرابع ، العدد الثاني 1428هـ – 2007 م .

• النظم وتضافر القرائن ونحو النص، بحث في جذور النظرية وعناصر مكوناتها، للدكتور/وحيد الدين طاهر عبد العزيز، جامعة جنوب الوادي، بدون بيانات .

• وجوب تحليل البناء اللغوي من خلال مسرح الحدث الذي دار عليه، للدكتور/ البدراوي زهران، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء الخمسون، 1403هـ – 1982م .

• وحدة البنية واختلاف الأنظمة، للدكتور/ تمام حسان، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد السابع والخمسون 1406هـ – 1985 م .

ض

الفهرس التفصيلي للبحث

الموضوع	الصفحة
– المقدمة	507
– التمهيد (تعريف القرينة)	511
– أولا : في اللغة	511
– ثانيا : في الاصطلاح	513
– المبحث الأول (القرينة وتأصيل المصطلح)	517
– أولا : القرينة في التراث النحوي	517
– ثانيا : مرادفات القرينة	525
– المبحث الثاني (نظرية القرائن عند تمام حسان)	531
– أولا : القرائن المعنوية	539
– ثانيا : القرائن اللفظية	547
– جواز إهدار القرينة	559
– المبحث الثالث (بين نظرية العامل ونظرية تضافر القرائن)	563
– المبحث الرابع (نظرية القرائن في الميزان)	581
– الخاتمة فهرس المصادر والمراجع	617
– الفهرس التفصيلي	635

ض